

الاشتقاق

بين العربية والمهرية

دراسة صرفية

شيخة علي سالم باكرت

سلسلة إصدارات مركز اللغة المهرية للدراسات والبحوث (13)

الاشتقاق بين العربية والمهرية

(دراسة ظرفية)

الاشتقاق بين العربية والمهرية
(دراسة صرفية)

شيخة علي سالم باكريت

العنوان: الاشتقاق بين العربية والمهرية - (دراسة صرفية)

المؤلفة: شيخة علي سالم باكرت

حجم الكتاب: ٢٤ × ١٧

عدد الصفحات: ٣٢١

الطبعة: الأولى

سنة النشر: ٢٠٢٣ م

رقم الإيداع: ٢٨٦ / ٢٠٢٣.

حقوق الطبع محفوظة لمركز اللغة المهرية للدراسات والبحوث

جامعة المهرة - الغيضة - المهرة



يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها، إلا بإذن خطي من المركز.

﴿ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (٢٥) وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي (٢٦) ﴾

﴿ وَأَحْلِلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي (٢٧) يَفْقَهُوا قَوْلِي (٢٨) ﴾

(سورة طه: ٢٥-٢٨)

إهداء:

إلى من أعطى واحترق كالشمعة لينير لنا الدرب...

إلى من حقق ذاته فينا كأبناء وقرت عينه بنجاحنا وذاق معنا الحلو والمر أثناء
سير الدراسة...

إلى الصادقين في عنايتنا منذ رأينا الدنيا...

إلى من أوصى بهما رب السماء من على عرشه، أبي العزيز أطال الله عمره، وإلى
جتتي في الدنيا والآخرة أُمِّي رحمها الله...

إلى زهرات الحياة وسند الدهر أخواتي الحبيبات...

إلى شريك العمر زوجي، وإلى رياحين القلب وزينة الحياة الدنيا:

علي، وشفاء، وذهب، أولادي، بارك الله لي فيهم.

،، الباحثة،

الرموز المستخدمة في البحث:

أولاً: الصوامت المهرية الزائدة

(پس): صوت حنكي، جانبي، مهموس.

(ض): صوت حنكي، جانبي، مفخم.

(صس): صوت لثوي، احتكاكي، مفخم.

(ق): صوت طبقي حنكي، انفجاري، مفخم.

(چ): صوت طبقي حنكي، انفجاري، مجهور.

(ج): صوت حنكي، احتكاكي، مفخم.

ثانياً: الحركات والإمالة:

١. الحركات القصيرة:

-الفتحة القصيرة ()، ويرمز بها إلى حركة الفتحة.

-الكسرة القصيرة ()، ويرمز بها إلى حركة الكسرة.

-الضمة القصيرة ()، ويرمز بها إلى حركة الضمة.

٢. الحركات الطويلة:

-الفتحة الطويلة (أ)، ويرمز بها إلى المد بالألف.

-الكسرة الطويلة (ي)، ويرمز بها إلى المد بالياء.

-الضمة الطويلة (و)، ويرمز بها إلى المد بالواو.

٣. الإمالة والإشباع:

ء: إمالة الألف إلى ياء.

ئ: الألف المهرية المرجعة.

ؤ: إمالة الألف إلى واو، أو الاشباع.

مقدمة:

الحمد لله حمد الشاكرين والصلاة والسلام على أشرف الخلق في العالمين،
وسيد المرسلين محمد بن عبد الله الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعه
أجمعين... أما بعد:

فاللغة المهرية هي لغة المهرين عبر التاريخ، والمنسوبة إلى مهرة بن
حيدان بن عمرو بن الحاف^(١)، وهي لغة محكية شفاهةً يحتفظ بها أفرادها
ويتوارثونها خلفاً عن سلف، وما زالت متماسكة ومحافظة على كيانها اللغوي
منذ قرون، وتنتمي المهرية إلى اللغات السامية^(٢)، والذي يطلع على كتب
اللغات السامية يجد الحديث عن المهرية بشكل قليل، والتطرق لها لم يكن
موسعاً.

ولأني أحد أبناء هذه اللغة-المهرية-وعلمي بها نطقاً وفهماً، ودراتي ببعض
لهجاتها عقدت العزم على الكتابة فيها وجعلتها بحثاً لرسالتي في الماجستير
بعنوان: (الاشتقاق بين العربية والمهرية- دراسة صرفية)، فهي دراسة مقارنة
بينهما، ولهذا كان لا بد من وجود العربية؛ لأنها الأساس والتي قد ثبتت قواعدها
وترسخت أبنية كلماتها واستقرت، أمّا المهرية فلم يسبق أن درست قواعدها ولا
أبنية كلماتها بصورة علمية جادة، فدراستها تتعسّر منفردة دون اللجوء إلى
العربية لبيان المقارنة بينهما وتكشف عن طريقها أبنية الكلمات المهرية ومدى
القرب والبعد بينهما.

(١) ينظر: ابن حزم، جمهرة أنساب العرب: ٤٤٠.

(٢) ينظر: ولفتسون، إسرائيل، تاريخ اللغات السامية: ١٤.

ومن خلال هذا البحث، تطرقت الباحثة إلى الاشتقاق في العربية مبتدئة بتعريف مفهوم الاشتقاق لغةً واصطلاحًا وذكر أنواع الاشتقاق مدعمة ذلك بأمثلة من الشعر أو النثر أو استقراء مثال من القاعدة القياسية، ثم مقارنتها بالمهريّة، كونهم تشتركان في أن أغلب الكلمات فيهما ترجعان في اشتقاقهما إلى أصل ذي ثلاثة أحرف.

أهمية البحث:

يمكننا توضيح أهمية البحث في الآتي:

1. يعد أول دراسة علمية عن الاشتقاق بين العربية، المهريّة حسب اطلاع الطالبة.

2. يكشف مواطن الاختلاف والاتفاق بين العربية والمهريّة.

3. يحتوي على العديد من الألفاظ والتراكيب المهريّة ما يمكنها أن تكون إحدى المراجع للباحثين في مادة المهريّة لأجل دراستها في عدة مجالات: صرفياً، ومعجمياً.

4. يسهم البحث في الحفاظ على اللغة المهريّة من الاندثار، وتحفظ ببعض ألفاظها وتراكيبها، لاسيما أن المهريّة محكية ويخشى عليها من الانقراض.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

- بيان أنواع الاشتقاق في المهريّة، ذلك أن أنواعه في العربية معروفة.
- عقد مقارنة بين العربية، والمهريّة في المشتقات؛ بحيث تكشف عنه هذه الظاهرة وسبر غورها.

- معرفة أوجه التشابه والاختلاف في المشتقات بين العربية والمهريّة.
- بيان أساليب النسب والتصغير في الأسماء بين العربية والمهريّة.

أسباب اختيار البحث:

يمكن بيان أسباب اختيار الباحثة لهذا البحث في الآتي:

1. موضوع الاشتقاق في المهريّة موضوع جديد لم تتم دراسته سابقاً بحسب علم الطالبة، فرغبتُ أن يكون لها السبق في ذلك.
2. الرغبة في خدمة المهريّة التي نشأت وترعرعت في كنفها الباحثة.
3. من الملاحظ في العامين الماضيين اهتمام بعض أبناء المهرة بلغتهم، وتأليف بعض المؤلفات عن المهريّة الأمر الذي شجّع في المشاركة في هذا الاهتمام.
4. رقد المكتبة العربيّة والمهريّة بدراسة تتعلّق بالمهريّة.
5. الرغبة في كشف مواطن الاتفاق والاختلاف بين العربية والمهريّة في مجال الاشتقاق ومدى تقاربهما من بعض.

أسئلة البحث:

يجيب هذا البحث عن الأسئلة الآتية:

- كيف يتم الاشتقاق في العربية والمهريّة؟
- ما أوجه التقارب والتباعد بين العربية والمهريّة من حيث الاشتقاق؟
- ما أساليب النسب والتصغير في الأسماء بين العربية والمهريّة؟

منهج البحث: اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي والمقارن، القائم على وصف الموضوع وتحليله إلى عناصره المكونة له، حيث تتطرق الباحثة من خلاله إلى مفهوم الاشتقاق لغة واصطلاحًا، ثم ذكر أنواعه وعناصره، وأوزانه التركيبية، بعد ذلك عقد مقارنة بين العربية والمهرية لتوضيح التقارب أو التباعد في التراكيب الاشتقاقية.

أما المنهجية التي اتبعتها الباحثة في هذا البحث فتوضحها النقاط الآتية:

١ - اعتمدت الباحثة نظام الكتابة المعتمد للغة المهرية في مركز اللغة المهرية.

٢ - اتخذت هذه الدراسة الميزان الصرفي العربي ميزانًا لمختلف الصيغ التي أنتجتها هذه اللغة، خاضعة للضوابط والقوانين التي قَعَّدها الصرفيون العرب، من زيادة ونقصان عدا الوزن الذي وقع فيه إعلال أو إبدال أو قلب، وهكذا سيقابل كل حرف بما يقابله في الميزان، سواءً أكانت الكلمات أسماء أم أفعال.

٣ - جُمعت المادة مشافهة من أفواه المتحدثين باللغة المهرية، وذلك عن طريق التسجيل المباشر، واعتمدت على كبار السن، كما اعتمدت أيضًا على الملاحظة المباشرة، وتتبع تراكيب الكلام لديهم، وتدوين ذلك وتقييمه، وتصنيفه والاستدلال به في مواطنه من البحث.

٤ - الاعتماد على بعض التراكيب المكتوبة عن اللغة المهرية، فقد اعتمدت على كتاب (جوهرة قاموس اللغة المهرية) لأحمد طويب سعد المهري، وكتاب (المهرة في مصادر اللغة والأدب) للدكتور عامر فائل بلحاف، وكتاب (العربية القديمة ولهجاتها) لعادل محاد مريخ.

٥- اعتمدت على لهجات اللغة المهرية، وهي لهجات القبائل التي تقطن البادية، والمناطق الشرقية والجنوبية من محافظة المهرة.

٦- اكتفت الباحثة بذكر مختصر للمثنى وجمع التكسير في التمهيد عن المهرية وبعض قوانينها الصرفية، وذلك لأن المهرية -بحسب تتبع الباحثة للكلام المهري- لا يوجد فيها الجمع السالم بنوعيه ولا المثنى بزيادة الألف والنون كما هو الحال في العربية، وإنما يذكر اللفظ مفردًا أو جمعًا ويأتي بعده العدد (تُرّه أو تَرَيْتُ)، أي اثنان أو اثنتان في المثنى.

حدود البحث:

اقتصرت حدود الدراسة على الاشتقاق بين العربية الفصحى والمحكيّة المهرية وعقد مقارنة بينهما.

صعوبات البحث:

تمثلت صعوبات البحث في جمع المادة اللغوية، وصعوبة التنقل بين المناطق والمديريات لتتبع الكلام المهري واستقراء قوانينه من منابعه، حيث اعتمدت الباحثة في إعداد رسالتها على مجموعة كبيرة من الأمثال والحوارات والأشعار، التي سجلتها في جهاز تسجيل من أفواه عينات من السكان، وقد توخّت الباحثة الدقة في اختيار عينات الدراسة، وأن تكون من مختلف مناطق المهرة، ثم قامت الباحثة بتفريغ المادة العلمية التي جمعتها وفقاً للخطة الموضوعية (أصوات، وصرف)، ولهذا فقد واجهت الباحثة خلال جمع المادة العلمية، ودراستها صعوبات جمّة، أهمها أن مثل هذه الدراسة تحتاج إلى فريق عمل ينهض بها، وعدم توافر مختبر صوتي، فضلاً عن عدم توافر دراسات

مسحية سابقة، ومع ذلك فقد اجتهدت الباحثة بكل ما أوتيت من قدرات وإمكانيات حتى تقوم بمهمتها وتنهض بها متحدياً الصعوبات .

الدراسات السابقة:

اطلعت الطالبة على مجموعة من الدراسات السابقة، وهي كالاتي:

(١) دراسة الصياد: سيناء محمد صالح، (المشتقات في ديوان امرئ القيس دراسة صرفية دلالية)، جامعة عدن، كلية التربية، قسم اللغة العربية، رسالة ماجستير، ٢٠٠٦م.

(٢) دراسة الشحري: سالم سهيل بن علي، (اللغة الشحرية وعلاقتها بالعربية الفصحى دراسة مقارنة)، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، الأردن، رسالة ماجستير، ٢٠٠٧م.

(٣) دراسة العولقي: ناصر، (تنوع صيغ الجمع في القرآن الكريم دراسة صرفية دلالية)، جامعة ذمار، اليمن، رسالة ماجستير، ٢٠٠٨م.

(٤) دراسة أبو خضير: ناصر الدين، (المشتقات في سورة البقرة دراسة صرفية نحوية دلالية)، جامعة القدس، قسم اللغة العربية وآدابها، رسالة ماجستير، ٢٠١٤م.

(٥) دراسة الرميلي: أحمد عيسى أحمد، (الجملة بين العربية والسقطرية دراسة نحوية)، جامعة حضرموت، قسم اللغة العربية، رسالة ماجستير ٢٠١٨م.

ومن المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية يلاحظ أن: الرسالتين الأولى والرابعة وإن اتفقتا مع الدراسة الحالية في موضوع المشتقات

إلا أنهما تختلفان معها من حيث المنهج والحدود، حيث إن منهجهما صرفي نحوي دلالي في ديوان امرئ القيس وسورة البقرة، والدراسة الثالثة تطرقت لجزئية من المشتقات وهو صيغ الجمع في القرآن الكريم وهي دراسة صرفية دلالية.

أما الدراستان الثانية والخامسة فقد اتفقتا مع الدراسة الحالية من حيث المنهج الوصفي والمقارن مع اختلاف في الحدود، فقد تطرقتا للشحرية، وللسقطرية، مع وجود اختلاف بينها من حيث نطق بعض الحروف. بينما الدراسة الحالية تقوم على دراسة صرفية مقارنة بين العربية، والمهرية من حيث الاشتقاق.

وهناك بعض الدراسات التي تخدم موضوع البحث والتي استفادت منها الباحثة، وهي كالآتي:

١. دراسة السقطري: نوح عبد الله سالم علمهي، (المحكية السقطرية)، دراسة في نظامها الصوتي والصرفي والنحوي، نشرت في صنعاء، رسالة ماجستير ٢٠١٣م.

٢. دراسة القميري: سعيد سعد نجادان، (التحليل الصرفي والنحوي لتركيب الجملة في اللغة المهرية المهددة بالانقراض في اليمن)، أطروحة دكتوراه باللغة الإنجليزية، جامعة العلوم الماليزية، ٢٠١٧م.

٣. دراسة الرميلي: أحمد عيسى أحمد، (الجملة بين العربية والسقطرية)، دراسة نحوية، جامعة حضرموت، رسالة ماجستير، ٢٠١٨م.

٤. دراسة ناصر: يحيى إبراهيم قاسم، (لهجة وصاب)، دراسة لغوية دلالية، جامعة صنعاء، أطروحة دكتوراه، ٢٠٠٧م.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن تنقسم خطته إلى مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة وقائمة المصادر والمراجع وهي كالآتي:

المقدمة: وقد احتوت على: أهمية البحث، وأسباب اختيار الموضوع، وأهداف البحث، ومشكلته، والمنهج المتبع، وحدود البحث، وصعوبات البحث، والدراسات السابقة. أما التمهيد: فقد تضمن نبذة عن المهرة لغةً وتاريخاً، ونبذة عن المهرة بين اللغة اللهجة، ونبذة عن رموز اللغة المهريّة وأصواتها وقوانينها الصرفية.

الفصل الأول: الاشتقاق في العربية ويحتوي على مبحثين:

- المبحث الأول: مفهوم الاشتقاق لغةً واصطلاحاً وفيه مطلبان:
- المطلب الأول: الاشتقاق لغةً.
- المطلب الثاني: الاشتقاق اصطلاحاً.
- المبحث الثاني: أنواع الاشتقاق في العربية، وفيه أربعة مطالب:
- المطلب الأول: الاشتقاق الصغير.
- المطلب الثاني: الاشتقاق الكبير.
- المطلب الثالث: الاشتقاق الأكبر.
- المطلب الرابع: الاشتقاق الكبار (النحت).

الفصل الثاني: الاشتقاق في الأسماء بين العربية والمهريّة ويتضمن أربعة

مباحث:

- المبحث الأول: المصدر وفيه أربعة مطالب:
- المطلب الأول: اسم المصدر.
- المطلب الثاني: المصدر الميمي.
- المطلب الثالث: اسم المرة والهيئة.
- المطلب الرابع: المصدر الصناعي.
- المبحث الثاني: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة وصيغ المبالغة، وفيه أربعة مطالب:
- المطلب الأول: اسم الفاعل.
- المطلب الثاني: اسم المفعول.
- المطلب الثالث: الصفة المشبهة.
- المطلب الرابع: صيغ المبالغة.
- المبحث الثالث: اسم التفضيل، والتعجب، وفيه مطلبان:
- المطلب الأول: اسم التفضيل.
- المطلب الثاني: التعجب.
- المبحث الرابع: أسماء الزمان، والمكان، واسم الآلة، وفيه ثلاثة مطالب:
- المطلب الأول: اسم الزمان، واسم المكان.
- المطلب الثاني: اسم الآلة.

الفصل الثالث: الاشتقاق في الأفعال بين العربية والمهريّة ويحتوي على ستة

مباحث:

- المبحث الأول: المجرد والمزيد وفيه ثلاثة مطالب:
- المطلب الأول: المجرد والمزيد الثلاثي والرباعي.
- المطلب الثاني: المجرد والمزيد الخماسي.
- المطلب الثالث: المجرد والمزيد السداسي.
- المبحث الثاني: الصحيح والمعتل، وفيه مطلبان:
- المطلب الأول: الصحيح.
- المطلب الثاني: المعتل.
- المبحث الثالث: الجامد والمشتق، وفيه مطلبان:
- المطلب الأول: الجامد.
- المطلب الثاني: المشتق.
- المبحث الرابع: المبني للمعلوم، والمبني للمجهول، وفيه مطلبان:
- المطلب الأول: المبني للمعلوم.
- المطلب الثاني: المبني للمجهول.
- المبحث الخامس: اللازم والمتعدي، وفيه مطلبان:
- المطلب الأول: الفعل اللازم.

- المطلب الثاني: الفعل المتعدي.
- المبحث السادس: الفعل المؤكد والفعل غير المؤكد، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: الفعل المؤكد.
- المطلب الثاني: الفعل غير المؤكد.
- الفصل الرابع: التصغير والنسب بين العربية والمهرية، وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: التصغير، وفيه ثلاثة مطالب:
- المطلب الأول: مفهوم التصغير.
- المطلب الثاني: شروط التصغير.
- المطلب الثالث: صور التصغير
- المبحث الثاني: النسب، وفيه مطلبان:
- المطلب الأول: مفهوم النسب.
- المطلب الثاني: صور النسب.
- الخاتمة. وفيها أهم النتائج والمقترحات التي توصلت إليها الدراسة.
- فهرسة المصادر والمراجع.

الفهارس الفنية، وتشمل: فهرسة الآيات، والشواهد الشعرية، والملاحق.

تمهيد

نبذة عن المهرة لغةً وتاريخاً:

فمفردة "مهرة" في اللغة لها عدة معانٍ:

مُهرة: أنثى الخيل^(١). ومهرة بكسر الميم، مع سكون الهاء— قبيلة أبي علي الحداد من أجداد أبي مسعود كوتاه، وعبد الوهاب بن علي بن مهرة^(٢)، وليحذر اللبس فهي قبيلة أخرى غير قبيلة مهرة بن حيدان.

مهرة بفتح الميم مع سكون الهاء^(٣): هي قبيلة يمنية قضاعية؛ مهرة بن حيدان بن عمرو بن الحاف بن قضاعة، نسبةً إلى رجل يسمى "مهرة" وهذه اللفظة هي المعنية بالدراسة، فمهرة قبيلة كبيرة ينسب إليها خلق كثير^(٤).

وهناك قبائل هي من أخوان مهرة بن حيدان يندرجون تحت قبيلة قضاعة القبيلة الكبيرة وهي: بهراء، بلي، جهينة، بنو سليح، خولان... الخ^(٥).

ولقبيلة مهرة بن حيدان لسان يختلف عن السنة العربية في كثير من الألفاظ، نسبه كثير إلى اللسان الحميري القديم، بينما يرى آخرون بأن المهرية هي من بقايا لغة عاد؛ لأن عاد لما استجابوا لملكهم نمروذ كوش بن كنعان بن حام بن نوح لعبادة الأصنام والأوثان أصبحوا وقد بلبل الله ألسنتهم، فصاروا لا يعرف

(١) الفيومي، المصباح المنير: ٥٨٢/٢.

(٢) ابن حجر، تبصير المتنبه بتحريр المشتبه: ٣٠٣/١.

(٣) وصحح ياقوت بن عبدالله الحموي تحريك الهاء، معجم البلدان: ٢٣٤/٥.

(٤) ابن خلكان، وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان: ٤٢٨/٤.

(٥) ينظر: ابن حزم، جمهرة أنساب العرب: ٤٨٥، ٤٤٠.

بعضهم كلام بعض، وصاروا عدة ألسن، فبعدهم لحقت مهرة بن حيدان بالشحر - وهم كانوا فيها - فأخذت هذه اللغة^(١) والله أعلم.

والمهربية لغة محكية في جنوب الجزيرة العربية، تناولها بعض الدارسين منذ سنوات، فمنهم من رأى فيها بقية من بقايا اللغات العربية الجنوبية، وقربها بعضهم الآخر من العربية الفصحى، وما زالت المهربية في نظر كثير من الدارسين بحاجة إلى كثير من البحث والدرس والتنقيب.

نبذة عن المهرة في التاريخ:

فقد ظهرت المهرة في النقوش اليمنية القديمة، وذلك بحسب ما جاء في الموسوعة اليمنية^(٢)، كاسم لقبيلة ويأتي في مقدمة تلك النقوش:

النقش الأول: (4877res):

يعود تاريخه إلى القرن الثالث الميلادي، وهو من النقوش التي كان يسجلها ملوك حضرموت في العقلة، وهو الموقع الذي تتم فيه احتفالات تنصيب الملك على العرش وتعيين الوزراء والموظفين الإداريين في دوائر مملكة حضرموت، وقد ذكر هذا النقش العبارة (ك ب ر / أم ه ر ن)، أي كبير المهريين، ولفظة كبير تشير إلى مصطلح إداري مُعين يحمل صاحبه الكثير من صلاحيات إدارة وحكم الإقليم الذي عُين فيه والذي يكون هو أصلاً متمياً قبلياً إليه.

(١) ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى: ٤٤ / ١.

(٢) ينظر: مجموعة من المؤلفين، الموسوعة اليمنية: ٩٢٦ / ٢.

وظهور كبير الأمهور: المهريين في نقوش العقلة كان لأجل حضور تنويج ملكهم الحضرمي، وتعيين الوزراء والموظفين الإداريين الذي يعتبر هو واحداً منهم^(١).

نقش المعسال:

في هذا النقش كانوا من ضمن القبائل الثائرة علي العزيالوت ملك حضرموت بقيادة أحرار يهبار وقد وصل هؤلاء الانقلابيون إلى السلطة بعد ذلك وفي أحد نقوش أسرة أحرار يهبار ذكر شهر بن وايل كبير المهرة.

(النقش الثالث):

أما النقش الثالث فيعود إلى عهد التبابعة أي إلى القرن الرابع الميلادي، وهو نقش عبدان الكبير الذي نشره الدكتور محمد عبد القادر بافقيه.

وقد تفرعت من هذه القبيلة الكبيرة فروع كثيرة منها:

الأمري، بنو الأدغم، الأرايم، بيحان، تغمي، تزيدي، البترتات، حوكش، بنو خالد، خيران، الداهر، الدغالبة، بنو رثام، السماعنة، السكمان، بنو سيار، بنو ضبيعي، بنو عريدي، بنو عريب، بنو العفار، آل فارس، فرضم، بنو قمير، كرشان^(٢).

وللمهرة وفروعها أماكن أثرية قديمة قد بسطت عليها، وتربعت بين أجنحتها، ومن ذلك:

(١) ينظر: التعريف بنسب المهرة وتاريخها (<https://shabab-ibb.yoo7.com/t5064-topic>).

(٢) ينظر: سعد الملك، علي بن هبة الدين جعفر: الإكمال، في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والأنساب: ٣٤ / ١، واللامي، المنتخب في ذكر قبائل العرب: ٢٠ / ١، وابن دريد، الاشتقاق: ١٧٠ / ١، والزبيدي، تاج العروس: ٧٦٣٢ / ١، والصحاري، أبو المنذر سلمة بن مسلم، الأنساب: ٩٧ / ١.

الأشفار، البردان، حيرح، جيروت، جبل بني ريام، دمح حساج، الرياض، رياض الروضة، رُضاح، رسوف، الشحر^(١)، سقطرى، قشن^(٢).

وقد امتازت قبيلة مهرة بن حيدان عن غيرها بإبلاها الجياد؛ فذكرت ممدوحة على ألسنة المؤرخين، والأدباء، وتغنّى بها الشعراء، فذكروا بأن أصلها من تربية الجن في منطقة وبار، وفي هذا قصة مشهورة تدل على ما تقدم^(٣)، ويذكر بعضهم بأنها من بقايا إبل عاد وثمرود^(٤).

وقد اتصفت الإبل المهريّة عن غيرها بسرعتها الفائقة؛ بل بالغ بعضهم وذكر بأنها تسبق الخيل.

ولقد كان الخلفاء والأمراء يرسلون في طلبها، وينفقون فيها ما لا كثيراً من أجل شرائها، فقد وجه هشام بن عبد الملك كتاباً، وفيه: "الأمر بدفع خمسمائة ديناراً وجمل مهري إلى حماد الراوية"^(٥)

وأرسل سليمان بن عبد الملك عامله إلى اليمن، ليشتري له إبلاً مهريّة^(٦)، كذلك قد وجّه المهري مولاه إلى اليمن؛ لشراء هذه الإبل الأصيلة بعشرين ألف

(١) ذكر المؤخرون بأن أول من سكن الشحر بعد عاد هم مهرة، وذكروا بأن أول من أسسها أبو ثور المهري؛ بل ذكروا بأنها ما سميت الشحر شحر إلا نسبةً إلى شحرات جبل من المهرة، وينظر: السقاف، ابن عبيد الله، إدام القوت في ذكر بلدان حضر موت: ١٩.

(٢) ينظر: الحموي، ياقوت، معجم البلدان: ١ / ١٣٢، والهمداني، صفة جزيرة العرب: ١ / ٢٧، والبكري، معجم ما استعجم: ١ / ١٠.

(٣) ينظر: الحموي، ياقوت، معجم البلدان: ٥ / ٣٥٧، وينظر: البغدادي، خزائن الأدب: ١ / ٢٥.

(٤) ينظر: النويري، نهاية الإرب في فنون الأدب: ٣ / ٩٠.

(٥) ابن عساكر، تاريخ دمشق: ١٥ / ١٥.

(٦) ينظر: القزويني، آثار البلاد، وأخبار العباد: ١ / ٢٣.

دينار، ولقد كانت الإبل المهرية تُعطى كهدية ثمينة؛ يتهاداها الأمراء بينهم البين، فلقد اشترى أو أمر بشراء الأشترا جملاً بسبعمئة درهم من رجل من مهرة، وأمر بإرسالها إلى عائشة؛ تعويضاً عن بغيرها، وذلك بعد الفراغ من موقعة الجمل، وحينما خيّر ابن أبي صبح المزني في بنجائب عبدالله بن مصعب - حفيد عبدالله بن الزبير - وقع اختياره على نجيب مهري^(١)، فكانت هذه الإبل تختار على غيرها من الإبل.

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق: ٢٦٥.

نبذة عن المهرة في التأريخ الإسلامي:

للمهرة دور لا ينكر في التأريخ الإسلامي؛ بل يكتب بماء الذهب، ويحكى من جيل لجيل لأخذ الدروس والعبر، فقد ناصرت مهرة جيش عكرمة بن أبي جهل ضد المرتدين، وخرج معه منهم بشر كثير^(١)، كذلك وجه منهم التبسات في الفتوحات الإسلامية، وظهر منهم البراعة في القتال، والشجاعة في ساحة النزال؛ جعل عمرو بن العاص يخلع عليهم مدحًا ووصفًا يذكر كلما تلي التأريخ، فقال: أمَّا مهرة فقوم يَقتُلون ولا يُقتلون^(٢)، ولهم دور أيضًا في فتح الإسكندرية، واستماتوا مع المسلمين في فتحها، وحينما ظهرت تلك البطولات من أبناء مهرة بن حيدان؛ جعل عمرو بن العاص يصفهم بتلك الأوصاف كما تقدّم.

كذلك من مشاركاتهم كانت في فتح بلاد الأندلس^(٣)، وقد سخت قبيلة مهرة بن حيدان بفلذات أكبادها في سبيل دين الله، فوجد في شرف الصحبة قد جازوا بعض نصيبهم فمنهم: برح بن عسكل المهري، ومنهم سفيان بن صهابة، وأبو شيبية، ونبيه بن صراب^(٤)، ومنهم الرواة والمحدثين في عهد التابعين مثل: عبد الرحمن بن شماسة المهري، وسليمان بن داوود، وهذا على سبيل التمثيل وليس الحصر، ومنهم الأدباء والعلماء، والمحدثين، والفقهاء، والقادة البرعاء كتميم بن فرع الذي قاد في الفتوحات الإسلامية.

(١) ينظر: الطبري، تأريخ الطبري: ٥٣٩ / ٢.

(٢) ينظر: المقرئ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: ٣٠٥ / ١.

(٣) ينظر: الصنوي، عبد الرب، اليمينيون في الأندلس: ٦٣.

(٤) ينظر: ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة: ٢٨٤ / ١، وابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة،

نبذة عن المهرية بين اللغة واللهجة:

جدير بنا ونحن نتحدث عن الاشتقاق في هذه اللغة أن نعرض في البدء لمفهوم كل من اللغة واللهجة، والعلاقة بينهما عند الأقدمين والمحدثين؛ لنحدد المهرية بين هذين المصطلحين.

اللغة - المدلول اللغوي:

اللغة مشتقة من الفعل لغا يلغو إذا تكلم، أو من لغى يلغي بكسر الغين في الماضي وفتحها في المضارع، إذا لهج، يقول ابن جني: "أما تصريفها ومعرفة حروفها فإنها فُعلة من لغوت، أي تكلمت، وأصلها لُغوه ككرة، وقُلة، وثُبة، كلها لاماتها واوات؛ لقولهم كَرُوتُ بالكرة، وقلوتُ بالقلة، ولأن ثبة كأنها من مقلوب ثاب يثوب... وقالوا فيها لُغات ولُغون ككُراتٍ وكرون، وقيل منها لغى يلغى إذا هذى ومصدره اللغا واللغو"^(١). وورد في القرآن الكريم ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾^(٢).

والمستعرض لهذه الكلمة في أي معجم يجدها لا تخرج عن الاشتقاق السابق، ففي مقاييس اللغة "لغى بالأمر إذا لهج به، ويقال إن اشتقاق اللغة منه"^(٣)، وفي القاموس المحيط "لغا لغوا تكلم"^(٤).

اللغة اصطلاحًا:

عرّفها ابن جني بأنها "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"^(٥)، وقد اتفقت معه كثير من المصادر والمراجع القديمة^(٦).

(١) ابن جني، الخصائص: ٦٧/١.

(٢) الفرقان: ٧٢.

(٣) ابن فارس، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة: ٢٥٦/٥. (ل غ و).

(٤) الفيروز آبادي، القاموس المحيط: ٣٧٨/٤.

(٥) ابن جني، الخصائص: ٣٣/١.

(٦) ينظر: ابن منظور، لسان العرب: ٣٠٠/٢، والفيروز آبادي، القاموس المحيط: ١٧٨/٤.

ولعلماء اللغة المحدثين تعريفات كثيرة، فلم يتفقوا على تعريف واحد لها، لارتباط علم اللغة بعلوم أخرى، أهمها: علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم المنطق، والفلسفة وغيرها، بحيث كان كل عالم ينظر إلى اللغة من منظور العلم الذي يعمل فيه^(١)، فعرفها كل فريق من منظوره الخاص.

فعلماء النفس يعرفونها "بأنها استعمال رموز صوتية منظمة للتعبير عن الأفكار ونقلها من شخص إلى آخر"^(٢)، في حين وضع لها علماء الفلسفة والمنطق تصوراً بناء على ما تقوم به من وظائف، كالاتصال، والتفكير.

ولعل خير تعريف للغة، والذي ارتضاه معظم الدارسين، هو: "أن اللغة نظام عرفي لرموز صوتية يستغلها الناس في الاتصال بعضهم ببعض"^(٣).

واللغة - كما يؤكد الدكتور تمام حسان - من العوامل التي تتميز بها المجتمعات، بل من العوامل التي تهب كل مجتمع خصائصه المميزة^(٤).

اللهجة لغة:

اللهجة بتسكين الهاء هي الشائع، جاء في لسان العرب "اللّهجة واللّهجة: طرف اللسان، وجرس الكلام، ويقال: فلان فصيح اللّهجة واللّهجة، وهي لغته التي جُبِلَ عليها فاعتادها، ونشأ عليها. واللهجة: اللسان وقد يحرك"^(٥).

اللهجة اصطلاحاً:

يعرّف الدكتور إبراهيم أنيس اللهجة في كتابه (في اللهجات العربية)، مفرّقاً بين اللغة واللهجة فيقول: "اللهجة في الاصطلاح العلمي الحديث هي مجموعة

(١) ينظر: يعقوب، إميل بديع، فقه اللغة العربية وخصائصها: ١٣.

(٢) ينظر: هلال، عبد الغفار حامد، اللهجات العربية نشأة وتطوراً: ٢٥.

(٣) ينظر: أنيس، إبراهيم، اللغة بين القومية والعالمية: ١١.

(٤) ينظر: حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية: ٩.

(٥) ابن منظور، لسان العرب: ١٢ / ٣٤٠ (لهج).

من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشارك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة. وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما يدور بينهم من حديث فهمًا يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات. وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات، هي التي اصطلح على تسميتها باللغة^(١).

العلاقة بين اللغة واللهجة عند القدماء والمحدثين:

يفرق المتخصصون بين اللغة واللهجة، ويرون أن اللهجة فرع على اللغة، ومع ذلك وُجد من يخلط بين التسميتين، فقد استعمل علماء العربية القدماء اللغة تارة واللحن تارة أخرى، للدلالة على اللهجة^(٢)، ومن هؤلاء ابن جني الذي عد اللهجات العربية لغات مختلفة^(٣).

أما العلاقة بينهما عند المحدثين فهي علاقة الخاص بالعام؛ فاللغة تشتمل على عدة لهجات، لكل منها ما يميزها، وجميع هذه اللهجات تشترك في مجموعة من الصفات اللغوية، والعادات الكلامية التي تؤلف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات^(٤).

وفيما يتعلق بالاختلافات اللغوية بين اللهجة واللغة، فقد فصلها بعضهم^(٥) فيما يأتي:

(١) أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية: ١٥.

(٢) ينظر: أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية: ١٥.

(٣) ينظر: ابن جني، الخصائص: ١٠ / ٢.

(٤) ينظر: أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية: ١٥.

(٥) ينظر: المطليبي، غالب فاضل، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ٣٠، ٣١.

- ١- اختلافات صوتية: في مخارج بعض الأصوات.
- ٢- اختلافات في النبر والنغمة الموسيقية والنظام المقطعي، فبعض اللهجات العربية تميل إلى المقاطع المفتوحة كقولهم: كَبَد، وبعضهم يميل إلى المقاطع المغلقة كقولهم: كَبْد.
- ٣- اختلافات في أصوات اللين والحركات، في نطقها أولاً كما في الإمالة والفتح والتفخيم أو الاختلافات في الحركات.
- ٤- اختلافات في قوانين التفاعل بين الأصوات المتجاورة حيث يتأثر بعضها ببعض فيميل إلى المماثلة أو المخالفة.
- ٥- اختلافات بسيطة وقليلة في دلالة بعض الكلمات، أو المصطلحات؛ فالبوظة في لهجة بيروت هي ضرب من المثلجات في حين أنها تعنى في لهجة القاهرة ضرباً من المشروبات المسكرة.
- ٦- أما قواعد بناء الجملة فلا ينالها إلا القليل من التغيير.

معايير عدّ المهرية لغةً:

تناول المهرية بالدراسة عدد من الباحثين، لكنهم لم يجمعوا على تسمية محددة لها، فهناك من أطلق عليها لغة وفريق آخر يصفها باللهجة^(١). ويذكر الدكتور عامر فائل بلحاف في مقدمة كتابه اللغة المهرية المعاصرة بين عريتين "أنه ربما كان من المناسب أن نستخدم على المهرية بـ(اللغة) لا بـ(اللهجة)؛ إذ العناصر اللغوية فيها ليست واحدة، والعادات الكلامية فيها أيضاً ليست واحدة"^(٢)،

(١) ينظر: مريخ، عادل محاد: العربية القديمة ولهجاتها: ٩.

(٢) ينظر: بلحاف، عامر فائل، اللغة المهرية المعاصرة بين عريتين: ٦.

وقد اعتمدت هذه الدراسة مصطلح اللغة؛ وذلك من خلال المعايير الآتية:

- ١- وجود لغة فصيحة تجمع بين لهجتين، وهو معيار أصبح من البديهيات اللغوية؛ إذ لا توجد لغة دون تفرعها إلى لهجات، وينطبق هذا على المهرية؛ ففي المهرية عدد من اللهجات وهي: لهجة الجنوبية (قشن ومناطقها)، ولهجة البدو (أهل الصحاري المهرية)، ولهجة الهوبيوت (منطقة حوف)، والتي تجمعهم لغة الأم وهي اللغة المهرية.
- ٢- تأكيد الناطقين بها على أنها لغة، وهذا ما تراه ما الباحثة، باعتبارها تقوم على نظام معجمي وصرفي وتركيبى وصوتي خاص.

العلاقة بين اللغة المهرية والعربية الفصيحة:

تنتمي اللغة المهرية إلى مجموعة اللغات التي أدرجها عدد من دارسي الساميات ضمن المجموعة الجنوبية^(١)، وتنتمي العربية الفصيحة إلى اللغات الشمالية، وكلها تندرج ضمن الساميات وقد نتج عن هذا علاقة عميقة وقوية بينهما؛ فالأصل اللغوي بينهما يتألف من ثلاثة أصوات ساكنة مختلفة، نحو: ل ت ق (ق ت ل) بمعنى القتل.

ومما يؤكد هذه العلاقة أن بعض مفرداتها تتألف من صوتين فقط، وهذا ما نجده في بعض حروف الجر، نحو: من حرف جر مشترك بين اللغتين، والضمائر، نحو: هه (هو)، سه (هي)... الخ، وأسماء الإشارة، نحو: ذا، إضافة إلى اشتمال الكلمة فيهما على أصوات أصل ما لا يدل على أكثر من تضمينها للمعنى العام لهذا الأصل، أما ما عدا هذا المعنى العام فيشار إليه بأصوات مد طويلة (ألف، واو، ياء)، أو قصيرة (فتحة، ضمة، كسرة) وفي المهرية غالباً بالحركات الممالة، وهذه الزيادات تلحق ذلك المعنى الأصلي؛ لتغطية معنى آخر، فنوع الكلمة سواء أكانت اسمًا، أم فعلًا، أم حرفًا، أم مشتقات صرفية، أم متعدية، أم لازمة، أم منفردة، أم مثني، أم جمعًا، فهذه المعاني تأتي من خلال حركات معينة، الأمر الذي أوجب قيام هذه الدراسة؛ للوقوف على القواسم المشتركة بين اللغتين.

كما أن الفعل في هاتين اللغتين، محددًا بزمن: فعل انتهى زمنه، وهو ما يعرف بالماضي، وآخر لم ينته زمنه، ويعرف بالمضارع للحال، والأمر للاستقبال.

(١) ينظر: كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية: ١١.

ومن القواسم المشتركة بينهما أيضاً تأنيث الاسم والصفة، بحيث يتم إضافة تاء إلى المذكر، فضلاً عن التشابه المعجمي والصوتي بين اللغتين.

ومع القرابة بين اللغتين، إلا أن بينهما أوجه اختلاف في القواعد والأصوات والمفردات، من ذلك الاختلاف في القواعد: أداة التعريف، فهي في المهرية (هاء)، وفي العربية (أل) التعريف، إضافة إلى اختفاء الحركة الإعرابية تماماً في المهرية، وأما من الناحية الصوتية، فتتفرد المهرية بستة أصوات^(١).

نبذة عن الأصوات المهرية ورموزها وقوانينها الصرفية:

١- الأصوات الصامتة:

الأصوات الصامتة المشتركة بين المهرية والعربية:

لكل لغة سمات ومميزات صوتية وصرفية ونحوية وأسلوبية، تميزها عن غيرها من اللغات، وهذه السمات والخصائص " هي جملة الفروق بين لغة وأخرى"^(٢)، ومن تلك اللغات المهرية، التي لها ملامحها وخصائصها التي تميزت بها عن غيرها.

ولعل أهم تلك الصفات: استخدامها جهاز النطق عند الإنسان أفضل استخدام، فقد جاءت أصواتها موزعة على مخارج النطق بشكل واسع وشامل لكل مواضعه، فبالإضافة إلى اشتغالها على الأحرف المعروفة في العربية الفصيحة التي تقدر بثمانية وعشرين حرفاً: (أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، ن، هـ، و، ي)، فهي تستعمل جميع الأصوات الصحيحة المستعملة في العربية الفصيحة عدا صوت

(١) ينظر: بلحاف، عامر فائل، اللغة المهرية المعاصرة بين عربيتين: ٢٥.

(٢) كمال بشر، دراسات في علم اللغة: ١٩٢.

الصاد الفصيحة؛ إذ تغيب هذا الصاد في المهريّة، ليحل محله صوت صفيري هو (الصاد الاحتكاكية)، ربما كانت الصوت الأقدم الذي تطورت إليه الصاد المستعملة في الفصحى^(١)، إضافة إلى: الضاد الشدقية، والشين الشدقية، والقاف القديمة، وذلك في بعض لهجات المهريّة، وقد انفرد بهذه الأصوات المهريّة، و تقاربها مع شقيقتها الأخرى: (الشحريّة، والسقطريّة) في نطق بعض الأحرف، وعلى هذا يكون عدد حروفها اثنين وثلاثين حرفاً.

٢- مخارج الأصوات الصامتة في المهريّة وصفاتها:

إن مخارج أصوات الحروف في المهريّة هي نفسها مخارج أصوات حروف العربية: الفم بمحتوياته: (الفك الأعلى، والأسفل، واللسان والشفيتين، والأسنان، والأضراس)، والحلق، والخيشوم، والجوف، مع تفرد المهريّة ببعض الحروف الشدقية.

١. الهمزة، ورمزها (ء):

الهمزة في المهريّة صوت حنجري مرقق انفجاري بين الهمس والجهر، نحو: أَخْرَجَهُ، بمعنى (أخرجه)، ويمكن التخلص منها بحذفها، أو قلبها واواً نحو: فُوسٌ، بمعنى (فأس).

٢. الباء، ورمزه (ب):

وهو صوت شفوي مجهور، ويهمس في بعض الأحيان، نحو: بَهْ (به)، وفتحة الباء ممالّة إلى الكسرة.

(١) ينظر: مريخ، عادل محاد، العربية القديمة ولهجاتها: ٧٣.

۳. التاء، ورمزه (ت):

وهو صوت أسناني، لثوي مرقق مهموس، نحو: تُمَرُ (التَّمَر).

۴. الثاء، ورمزه (ث):

وهو صوت أسناني، مهموس، رخو، نحو: ثُومٌ، ثَقْبٌ.

۵. الجيم، ورمزه (ج):

وهو صوت انفجاري، مجهور، مخرجه من وسط اللسان، ووسط الغار، نحو: جَمَرَت (جمرة)، (وفتحة الراء ممالاة إلى الكسرة، ومرفقة).

۶. الحاء، ورمزه (ح):

وهو صوت حلقي مهموس، رخو، نحو: حَرَمَت، (حرمة بمعنى: امرأة، وكسرة الميم فيها إمالة)،
وْحُوْرٌ (أسود).

۷. الخاء، ورمزه (خ):

وهو صوت احتكاكي طبقي مهموس، نحو: خَرُبٌ (رياح حارة).

۸. الدال، ورمزه (د):

وهو صوت أسناني لثوي مجهور انفجاري، نحو: دَبَّةٌ (عسل)،
وَدَمْرٌ (منحدر)، و(فتحة الدال ممالاة إلى الكسرة).

۹. الذال، ورمزه (ذ):

وهو صوت أسناني مجهور، رخو، نحو: ذُوْمَةٌ (هذا).

١٠. الراء، ورمزه (ر):

صوت لثوي مكرر مجهور مفخم، ومرقق في بعض الأماكن، مخرجه من طرف اللسان مرتفعاً إلى مقدمة الحنك، نحو: رَوْرَمٌ (بحر).

١١. الزاي، ورمزه (ز):

صوت مجهور مفخم، رخو، يخرج من طرف اللسان مع ما فوق الثنايا السفلى، نحو: زَهَى (الفرح)، و(فتحة الهاء مماله إلى الكسرة)، و زَمَلٌ (زمل البعير)، أيضاً فتحة الزاي فيها إمالة إلى الكسرة.

١٢. السين، ورمزه (س):

صوت لثوي، صفيري، احتكاكي، مهموس، رخو، نحو: سَمْرِيَت (السمرة)، والراء فيها مرققة، ونحو: سَلُوبٌ (انتظر).

١٣. الشين، ورمزه (ش):

صوت لثوي، حنكي، مهموس، رخو، نحو: شَغْفَرُك (استغفرت)، وشَرِيدُك (استزدت)، أي طلبت المزيد.

١٤. الطاء، ورمزه (ط):

صوت أسناني، لثوي، مهموز، انفجاري، مطبق، طَمَرَةٌ (أخفاه - طمره، فتحة الراء مماله إلى الكسرة، و مرققة)، ونحو: أَطْعَفَهُ (ألصقه).

١٥. الظاء، ورمزه (ظ):

صوت بين أسناني، مجهور، رخو، مطبق، نحو: ظُومِيء (الظمأ)، و(فتحة الميم مماله إلى الكسرة).

١٦. العين، ورمزه (ع):

صوت حلقي، احتكاكي مجهور، نحو: عَبْرَه (تَرْبَه: في السن نفسه)، ونحو: عَمُورُ (قال).

١٧. الغين، ورمزه (غ):

صوت حلقي احتكاكي مجهور، نحو: غَيْثُ (رجل)، غَيْجَانُ، وَغَيْثُ (ولد و بنت)، (صوت الجيم قريبة من القاف).

١٨. الفاء، ورمزه (ف):

صوت شفوي، أسناني، احتكاكي، مهموس، نحو: فِرْحُ (فرح)، فُرُّ (طار)، فَرْهَيْنُ (حصان).

١٩. الكاف، ورمزه (ك):

وهو صوت حنكي، انفجاري، مهموس، مخرجه من أقصى الحنك، نحو: كَرَمِيمُ (جبل صغير)، كَتَوُ (ظلام)، وفتحة التاء هنا ممالاة إلى الكسرة، كما يبدل هذا الكاف (ش) في بعض الكلمات، نحو: شَبْدَيْتُ (كبد)، وهذا الإبدال عُرِفَ في مصادر التراث العربي بالشنشنة، ويستعمل في عدد من اللهجات العربية الحديثية للضمير المتصل للمفرد المؤنث المخاطبة، نحو: ابنش (ابنك)، وأختش (أختك).

٢٠. اللام، ورمزه (ل):

وهو صوت لساني أسناني، نحو: لَحْمَه (فعل أمر المسه).

٢١. الميم، ورمزه (م):

وهو صوت شفوي، مجهور، متوسط بين الشدة والرخاوة، نحو: مَهْرَيْتُ.

٢٢. النون، ورمزه (ن):

وهو صوت لثوي أنفي، مجهور متوسط بين الشدة والرخاوة، نحو: نَعَامٌ (خرج غاضبًا)، نَافِةٌ (ركض خلفه)، وقد ينطق الالف (ع) في بعض لهجات المهرية (نَعْفَةٌ).

٢٣. الهاء، ورمزه (ه):

وهو صوت حنجري احتكاكي، مهموس، نحو: هَمَّكَ (اسمك)، وهَدَمَهُ (أهدمه: فعل أمر).

٢٤. الواو، ورمزه (و):

وهو صوت شفوي مجهور، نحو: وَعَالَ (الوعل)، وَجَهُ (وجه)، وَحِيْه (وَخْدَةٌ) والشين هنا شذقية .

٢٥. الياء، ورمزه (ي):

صوت حنكي مجهور، نحو: يَعْبُورُ (يراه من بعيد، أو يستطلع)، يَعْبُورُ بِهِ (أفضل منه).

٣- صفات الأصوات الخاصة بالمهرية ورموزها:

١. الجيم القريبة من القاف، ورمزها (ج):

فالمهرية تستعمل جيمًا أخرى، بالإضافة إلى الجيم الموجودة حاليًا في العربية، وهذه الجيم قريبة من القاف، نحو: رِجْمٌ (غطاء الإناء).

٢. الشين الجانبية أو الشذقية، ورمزها (پ):

وهو صوت ناتج عن وضع أسلة^(١) اللسان عند أصول الثنايا، ويعتمد على الإطباق في إخراجه؛ فينطبق الحنك الأعلى على حواف اللسان، ليندفع الهواء من بين الثنايا والأشداق، والرسم المستعمل في هذه الدراسة هو (ش)، نحو: **سِوُط** (نار)، شَائِيت (العدد ثلاثة)، **سِسرِيت** (العدد عشرة)، ونحو: **سِسر** (الشر).

٣. الصاد الاحتكاكية، ورمزها (ص):

يلفظ هذا الصوت بجعل نصل اللسان في اتصال مع الحافة اللثوية، ويكون مصدر تيار الهواء من الحنجرة، فهو صوت حنجوري وليس رئويًا، ويمر الهواء عبر مجرى ضيق يؤدي إلى الصفير^(٢)، وتكون الشفتان في وضع استدارة، وهو صوت مزجي يتضمن انفجارًا يعقبه احتكاك، فالصاد المنطوقة حاليًا في العربية لا وجود لها في المهرية، ولذا أبقّت الدراسة على الرسم العربي لصوت الصاد (ص)، نحو: **صُور** (حجر)، و **صِار** (غزال)، **صِبُور** (صَبْر)، **صِابِر** (حامض).

٤. الضاد الجانبية أو الشدقية، ورمزها (ض):

لا تستعمل المهرية الصوت المقترح حاليًا للضاد، ولكنها تستعمل الضاد العربية القديمة كما ورد ذلك في كتب الأقدمين، بإخراجه من حافة اللسان وما يليه من الأضراس: اليمنى أو اليسرى والغالب اليمنى، نحو: **ضَفْرِيت** (ضفيرة)، **ضَرِبْت** (جرح) وفتح الباء ممالاة إلى الكسرة، وأيضًا **ضَمُور** (أحاط).

(١) أسلة: (اسم)، الجمع: أسلات و أسل، تأسّل: (فعل)، وأخرج أسلة لسانه: أي رأس لسانه، ينظر المعجم الغني.

(٢) ينظر: الشرقاوي، أحمد بن ممدوح، مخارج الحروف وصفاتها، دراسة منهجية عملية في بيان

أما الضاد في العربية الفصيحة والذي تميزت به من اللغات الأخرى، وسميت به (لغة الضاد)، فهو صوت حنكي، ومخرجه إحدى حافتي اللسان وما يحاذيه من الأضراس العليا^(١)، من الجهة اليمنى أو اليسرى، مع التصاق رأس اللسان مع طرفه وحافتيه في الحنك الأعلى، ويكون الضغط على حافة اللسان أو الحافتين معاً، نحو: الضرب، الضرس... الخ

٥. القاف، ورمزه (ق):

صوت شديد مجهور مستعمل منفتح مقلق لقوة الاعتماد على مخرجها وبالضغط على مؤخرة اللسان يحتبس الصوت والنفس معاً (صفة الشدة)، ولا يكتمل الصوت إلا بخروج الهواء والصوت المحتبس خلق الأحيال الصوتية بدفعة قوية تؤدي لانفكاك طرفي المخرج بقوة واهتزاز الأحيال الصوتية بقوة، فيخرج صوت القاف مجهوراً قوياً متكيفاً كله بالصوت.

وفي المهريّة هو صوت يختلف عن الصوت المستعمل حالياً في الفصحى حيث ينتج عن "رفع مؤخرة اللسان والتصاقها بالهاء عند نقطة ينحبس فيها الهواء، ثم يزول فجأة محدثاً اهتزازات في الأوتار الصوتية"^(٢)، نحو: **قَمُور** (فاز)، **قَطْف** (قطف).

٦. والصوت الأخير الزائد في المهريّة هو صوت قريب من صوت الجيم، ولكنه يختلف في مخرجه عنه؛ فهو صوت حنكي، احتكاكي، مفخم، ويرمز له بالرمز (ج)، نحو: **جِفي**

(المرفق)، كذلك **فج** بمعنى (ضغط).

(١) ينظر: سيويه، الكتاب: ٤/ ٤٣٣

(٢) المسهلي، محمد بن مسلم بن طفل، مفردات من اللهجة الشحرية: ١٩

٤ - الأصوات الصائتة:

الأصوات الصائتة (الحركات)، وتنقسم في المهرية إلى حركات قصيرة، وحركات طويلة، وحركات مزدوجة، وحركات مماله، وهي على النحو الآتي:

٢. الحركات القصيرة:

-الفتحة القصيرة ()، نحو: جَلَدٌ.

-الكسرة القصيرة ()، نحو: **بِئُوط**.

-الضمة القصيرة ()، نحو: **قَمُور**.

٢. الحركات الطويلة:

-الفتحة الطويلة (آ)، نحو: وَعَالٌ.

-الكسرة الطويلة (ي)، نحو: **ضَفْرِيَت**.

-الضمة الطويلة (وُ)، نحو: **عُوفَز** (أحمر)، **عَفُوز** (بمعنى: غيم)

٣. الإمالة، نحو:

- ضربت (جرح)، وفتحة الباء مماله إلى الكسرة.

- **كَتَو** (ظلام)، وفتحة التاء هنا مماله إلى الكسرة

- **ظُومَى** (الظماً)، وفتحة الميم مماله إلى الكسرة.

٤. المقطع:

هو أصغر وحدة صوتية يمكن نطقها كوحدة مستقلة عما قبلها وعما بعدها^(١)، ومن هذه المقاطع تتكون الكلمة، وقد تتكون الكلمة من مقطع واحد.

(١) ينظر: عمر، أحمد مختار، دراسات الصوت اللغوي: ١٦١.

والمقطع من الناحية الصوتية هو حرف متبوع بحركة؛ فإذا كانت الحركة قصيرة، فهو مقطع قصير، وإذا كانت الحركة طويلة فهو مقطع طويل، وكلاهما يسمى مقطعاً مفتوحاً؛ فإذا انتهى بسكون تام أصبح المقطع مغلقاً^(١).

وقد عرفت المهريّة أنواعاً من المقاطع وهي:

- مقطع قصير مفتوح، مكون من صوت صامت وحركة قصيرة، نحو المقطع (ص) في الاسم **صِنَار** (غزال).
- مقطع متوسط مفتوح، مكون من صامت وحركتين، نحو: المقطع (بِنَا) في كلمة **بِنَائِيْتُ** (العدد ثلاثة)، (فتحة الثاء ممالاة إلى كسرة).
- مقطع متوسط مغلق مكون من صامت ومتحرك وصامت، نحو: **مُون** (حرف الجر المعروف في الفصيحة مِنْ).
- مقطع طويل مغلق، ويتكون من: صامت ومتحرك وصامت ومتحرك، نحو: **شَزِيدُك** (طلبت المزيد).
- مقطعين نحو: **رَوُ / رَم** (البحر).

القوانين الصرفية:

يحدد علماء الصرف عمل الصرف في موضعين اثنين: الاسم المتمكن، والفعل المتصرف، وستقوم هذه الدراسة في هذا المبحث بالوقوف على بعض القضايا الصرفية المتعلقة بكل من الاسم والفعل؛ بغية الوصول إلى أوجه الالتقاء والافتراق بين المهريّة والعربية الفصيحة.

(١) مريخ، عادل محاد، العربية عبر الزمن: ١٢٢.

الميزان الصرفي الذي اعتمده الدراسة:

الكلام في المهرية - كما في العربية - ثلاثة أضرب: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى^(١)، ولكون الميزان الصرفي هو المقياس الموحد الذي وضعه علماء العربية لمعرفة أحوال أبنية الكلمة في الحركات والسكنات والأصول والزوائد والتقديم والتأخير والحذف وعدمه إضافةً إلى أن المهرية تتفق مع العربية في أن معظم مفرداتها تضم حروفاً أصولاً، وأخرى زائدة، وأن أغلب كلماتها المجردة من أسماء وأفعال ثلاثية^(٢)؛ فقد اتخذت هذه الدراسة الميزان الصرفي العربي ميزاناً لمختلف الصيغ التي أنتجتها هذه اللغة، خاضعة للضوابط والقوانين التي قعدها الصرفيون العرب، من زيادة ونقصان عدا الوزن الذي وقع فيه إعلال أو إبدال أو قلب، نحو: فُوس - فأس، ودُوْهي - داهية. وهكذا سيقابل كل حرف بما يقابله في الميزان، سواء أكانت الكلمات الثلاثية أسماء أم أفعالاً. ومن الأمثلة على ذلك:

جَبَل (فتحة الباء ممالاة إلى الكسرة: جبل) ميزانها فَعَلَ، والمعرفة منها: أَجَبَل (الجبل) ميزانها أَفَعَلَ كذلك: غَيْج (بمعنى رجل)، على وزن فَعَلَ، والمعرفة منه: أغيج ذَه (بمعنى هذا الرجل)، و فَرَع (فَارَ) ووزنها فَعَلَ. فإذا كانت أصول الكلمة أكثر من ثلاثة أحرف أضيف إليها لاماً في الوزن؛ حتى يستوفي جميع الأصول، نحو: كُؤَنَح والميزان فُعَلَل.

وإن كان في الكلمة حرف زائد، أو أكثر، فإنه ينظر إلى تلك الزيادة، فإذا كان الزائد تكراراً لأحد الأصول، فيكرر ما يقابله من أحرف الميزان، نحو:

فَتَّح (انفتح) وميزانه فَعَّل.

(١) مريخ، عادل محاد، العربية عبر الزمن: ١٢٢.

(٢) أولفستون، اللغات السامية: ١٤.

وأما الزائد في غير تكرر لأحد الأصول، فإنه يوزن بلفظه نفسه، أي: يزداد في الوزن ليقابل الحرف المزيد في الكلمة، نحو:

شَغَفَرَكُ (طلبت المغفرة) وميزانها شَفَعَلَكُ، ونحو: دَرَسَ، دَرُسُ (علم، تعلم)، والمزيدة، نحو: تَدَرَسَنُ (تدرسن) وميزانها تَفَعَلَنُ.

يشمل الأمر كذلك كل ما يتصل بالكلمة من تعريف، أو تأنيث، أو توكيد، أو إضافة، أو جمع، أو نسبة يعبر عنه في الوزن بلفظه كذلك، نحو: حَچَرَتْ (حجرة) والراء مرققة والفتحة ممالاة إلى الكسرة، وهي نكرة والمعرفة منها (أَحَچَرَتْ) بإضافة الهمزة للتعريف، وتكون على وزن أَفَعَلَة، ومَكَحَلَتْ (مَكَحَلَة) وفتحة اللام ممالاة إلى الكسرة، وزنها مَفَعَلَتْ، وفيما يتعلق بوزن ما وقع فيه إعلال؛ لم تساير هذه الدراسة جمهور الآراء الذين طبقوا ما يسمى بالإعلال بالقلب والإعلال بالنقل، ولكنها استعملت مبدأ الوزن بالصفة التي جاءت عليها الكلمة، نحو: لَتَعُ (لَتَقُ) من القتل، ووزنها لَعْفُ، مقلوب: قتل^(١).

وإذا كان في الكلمة حذف لبعض الأحرف الأصول، أو الزائدة، حُذِفَ ما يقابله في الوزن، نحو: بِسْمُ (بِعُ - من البيع)، وميزانها فُلُ.

١ - الاسم في اللغة المهرية:

كل لفظة دلت على معنى تحتها غير مقترن بزمان محصل، وقيل: ما دل على معنى، وكان ذلك المعنى شخصاً، أو غير شخص، وقيل: ما استحق الإعراب أول وضعه. وقد ذكر فيه النحويون حدوداً كثيرة، تنيف على سبعين حدًّا؛ وأحصرها أن تقول: "كل لفظ دل على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدل بينيته لا بالعَرَض على الزمان"^(٢)، وعلاماته في المهرية

(١) ينظر: البيدي، أمين عبدالله، المهرة ذكريات وخواطر وأشجان: ١٦٨.

(٢) ينظر: الأنباري، أبو البركات، أسرار العربية: ٣٨.

قبوله أداة التعريف الهمزة، نحو: غَيْج: أُغِيح ذَه (الجيم قريبة من القاف)، بمعنى هذا الرجل، وحرّف النداء الهمزة نحو: أعلي، والإضافة نحو: حَبْرِي (ابني).

الجامد والمشتق:

المستمع إلى الأسماء في اللغة المهرية، يجدها نوعين لا ثالث لهما: جامدة، ومشتقة، وهو تقسيم تتفق فيه مع الفصيحة.

الاسم الجامد هو ما لم يؤخذ من غيره، ليدل على ذات أو حدث، وذلك بأن يدل على ذات فقط^(١)، نحو: صُور (حجارة)، أو معنى فقط، نحو: فَرُوعَت (الفوز).

أما الاسم المشتق فهو ما أخذ من غيره، بأن يكون له أصل ينسب له ويتفرع منه، ولا بد في المشتق أن يقارب أصله في المعنى، وأن يشاركه في الحروف الأصلية، وأن يدل مع المعنى على ذات، أو على شيء آخر يتصل به ذلك المعنى بوجه من الوجوه^(٢).

التعريف والتنكير:

يأتي الاسم في المهرية على غرار الاسم في العربية: نكرة، ومعرفة، فالنكرة اسم يدل على شيء غير معين، ويكتسب الاسم النكرة التعريف، فينقلب إلى معرفة، إذا دخلت عليه همزة التعريف (أ)، أو اتصل به ضمير المتكلم ياء، نحو: نَحْرِيْر (أنف) نَحْرِيْرِي (أنفي).

ويذكر الدكتور عامر فائل بلحاف في كتابه، مهرة في مصادر اللغة و الأدب أن: "كتب علم اللغة التي عنيت بالحديث عن الساميات أن الهاء كانت أيضًا

(١) ينظر: عبد العال، عبد المنعم سيد، جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية: ١٤.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ١٤.

عنصر تعريف في السامية الأم، كما تذكر بعض المصادر أن العربية الجنوبية عرفت (الهاء) و(هل) و(هن) و(أم) عناصر للتعريف، وهذا العنصر في اللغة المهريّة (الهاء) هو الحاضر في الاستعمال، وكأنّ المهريّة قد تأثرت بالسامية الأولى وما تفرع عنها من لحيانية، وثمرودية، وصفوية^(١) فقالت:

هَيْذَنْ بِمَعْنَى أَدْن

هَجِجَعُ بِمَعْنَى الْأَصْبَع

هَيْغَزَيْبُ بِمَعْنَى الْغَرَاب^(٢).

المعارف من الأسماء في المهريّة :

١. الضمائر المنفصلة، نحو: هُوَه (أنا)، نَحَه (نحن)، هَيْتْ (أنت)، هَتْ (أنت) كسرة الهاء ممالة إلى الكسرة، تَمْ (أنتم) والفتحة ممالة إلى كسرة، تَنْ (أنتن) مع إمالة الفتحة إلى كسرة، تَيْ (أنتما)، هَه (هو)، سَه (هي)، هَمْ (هم) والفتحة ممالة إلى كسرة، سَنْ (هن)^(٣)، والفتحة ممالة إلى كسرة.

٢. الضمائر المتصلة، نحو:

- ياء المتكلم، نحو: (هَرْجُ شَيْ) بمعنى كلمني.

- تاء المتكلم والمخاطب، نحو: هَرْجُكْ شُوكْ (كلمتك)، نجد أن الكاف تعبر عن المتكلم والمخاطب المذكور، بينما نجد الشين هي التي تقوم بالدور الذي تقوم به تاء المخاطب المفرد المؤنث، نحو: (هَرْجُكْ شَيْشِ)، كلمتك^(٣).

(١) بلحاف، عامر فائل، مهرة في مصادر اللغة والأدب: ٣٥، ٣٦.

(٢) ينظر: مريخ، عادل محاد، العربية القيمة ولهجاتها: ١٠٥.

(٣) ينظر: المرجع السابق: ١١٣.

وتستعمل المهرية الكاف للتعبير عن كاف الخطاب التي نعرفها في الفصحى (حاجتُك، كتابُك)، أما في حالة المفرد المؤنث فإن الكاف تقلب إلى شين وهذا نجده في كثير من اللهجات العربية الحديثة.

- نون المتكلمين:

تستعمل النون لتعبر عن جماعة المتكلمين في المهرية نحو: (سَيْرُنْ) بمعنى ذهبنا.

- ضمير المفرد الغائب المذكر المتصل (ه):

تعبر الفصحى والمهرية عن ضمير المفرد الغائب المتصل بـ(ه) وهنا نجد أن الفصحى اعتمدت على الحرف الأول في (هو) كذلك المهرية (هَهْ)^(١).

- ضمير المفرد الغائب المؤنث المتصل:

في العربية (ها)، أما في المهرية فنجدها لازالت تحتفظ بضمير المفرد المؤنث المنفصل القديم (السين) للتعبير عنه، نحو:

- ضمير المثنى الغائب المتصل:

وتعبر عنه الألف في الفصحى مثل: أكلا، شربا، أما في المهرية يعبر عنه بالهاء نحو: سِرُّه (ذهبا).

- ضمير جماعة الغائبين المتصل:

يعبر عنه في الفصحى بحرف (الواو): ذهبوا، فعلوا، وفي المهرية يعبر عنه بحرف الميم (سَيْرِمْ) ذهبوا.

- ضمير جماعة الغائبات:

(١) ينظر: مريخ، عادل محاد، العربية القيمة ولهجاتها: ١١٦.

تستعمل النون في الفصحى لتدل على جماعة الغائبات المتصل نحو: (شربن)، وفي المهريّة كذلك نحو: خَرَجْنُ (خرجن).

الضمائر المستترّة:

من المعروف أن الضمير المستتر لا يظهر في اللفظ إنما يقدر في الذهن، نحو:

في تقدير الفعل الماضي: هو - هي:

مثال ذلك: عمل / هو - خَدَمَ - هه.

عملت - هي - خَدَمْتُ - سه.

وفي الفعل المضارع:

في المهريّة		في العربيّة	
الضمير المستتر	الفعل	الضمير المستتر	الفعل
هُوّه	ذَخُوْدَم	أنا	أَعْمَلُ
نحه	ذِن خُدَم	نحن	نَعْمَلُ
هه	ذِيخُوْدَم	هو	يَعْمَلُ
سه	تَخُوْدَم	هي	تَعْمَلُ

وفي فعل الأمر:

في المهريّة		في العربيّة	
الضمير المستتر	الفعل	الضمير المستتر	الفعل
هت	عَمَلْ	أنت	اعْمَلْ
هيت	عَمِلْ	-	اعملي

ومن خلال هذه المقارنة التي بين الفصحى والمهريّة التي أمامنا يمكننا أن نرصد التطورات والتشابه بين تلك الصيغ، فمثلاً نرى استتار الضمير في فعل

(عمل) - هو، وكذلك (خَدُمَ - هَهْ)، ونرى أن تاء التأنيث التي في (عَمِلَتْ) هي نفسها التي في (خَدِمْتُ)، وكذلك نون جماعة المتكلمين نراها في (نعمل) - نحن - وكذلك كلمة (ذَن خُدَمَ)، وأيضًا ياء المضارعة.

أسماء الإشارة:

أولاً: أسماء الإشارة القريبة هذا، هذه، هذان، هؤلاء.

ثانياً: أسماء الإشارة البعيدة ذلك، أولئك.

ويمكن توضيح المقارنة في أسماء الإشارة بين الفصحى والمهريّة من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (١)

أسماء الإشارة القريبة	
في الفصحى	في المهريّة
هذا	ذُمَّه - ذِه
هذه	ذِيْمَه - ذِه
هذان	لِيَوْمِ ثَرَه
هؤلاء	لِيْمَه

جدول رقم (٢)

أسماء الإشارة البعيدة	
في الفصحى	في المهريّة
ذلك	ذَكَمَه - ذِك - ذِيْك - لِيْك
أولئك	لِيْكَمَه

وتستعمل المهريّة (ل ي ك م ه)، " والتي نستطيع أن نقول إنها قريبة الشبه من (ء و ل ء ك) - أولئك - أو أنها كانت تحمل أحرف الكلمة القديمة التي تطوّرت عنها كلمة (أولئك) بعد مراحل وأطوار وحذف وإضافة".^(١)

الأسماء الموصولة:

في العربية: (الذي، اللذان، الذين، التي، اللتان، اللاتي)

ويقابلها في المهريّة: (ذي، ذي أو ال، اذهام، إذسه، إذسان، ذت)^(٢).

و" في لغة طي^(٣) (ذ): (فإن الماء ماء أبي وجدي **** وبئري ذو حفرت و ذو طويت)، والمعنى العام أن الماء ماء أبي وجدي وبئري الذي حفرت والذي طويت. فلغة طي احتفظت بذلك الإرث من العربية القديمة"^(٤).

وتستعمل المهريّة (ذي) للتعبير عن الاسم الموصول (الذي) كما هو الحال في لغة طي.

والمهريّة لا تستعمل (ذي) إلا في حال المضارعة، أما في الماضي فإنه يكتفي بإضافة (ذ) مجردة من كل إضافة مثال ذلك:

ذُمَّه هِ ذَ كُتِبَ عن مَهْرِيْت (هذا هو الذي كتب عن المهريّة)، هذا في حال الفعل الماضي، أما المضارع: ذُمَّه هِ ذِي كُتِبَ عن مَهْرِيْت، بمعنى (هذا هو الذي يكتب عن المهريّة).

ومن ذلك يتضح أن المهريّة ولغة طي احتفظتا بأقدم أسلوب والذي يعتمد (ذ) للتعبير عن الاسم الموصول المذكور ويكتفي بإضافة التاء (ذت - ذات)

(١) ينظر: مريخ، عادل محاد، العربية القديمة ولهجاتها: ١٢٠.

(٢) ينظر: المهري، أحمد طويب سعد، جوهرة قاموس اللغة المهريّة: ١١٧.

(٣) ينظر: تسيم رايبين، اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية: ١٥٩.

(٤) ينظر: مريخ، عادل محاد، العربية القديمة ولهجاتها: ١٢١.

لتمييز الاسم الموصول المؤنث المفرد، "... قال شمر: قال الفراء سمعت أعرابياً يقول: بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله بها؛ وتعني بالفضل الذي فضلكم الله به والكرامة التي أكرمكم الله بها"^(١).

التذكير والتأنيث:

الاسم المذكر:

الاسم المذكر في اللغة المهرية وسائر اللغات السامية ليس له علامة مميزة^(٢)، والحالات التي يأتي فيها الاسم مذكراً، هي:

١ - إذا كان مذكراً حقيقياً، أي أنه يدل على كائن حي من فصيلة الذكور، نحو: غَيْج (رجل)، رَحِم (جميل) فتحة الراء مماله إلى الكسرة.

٢ - أسماء الشعوب، نحو: فَقَى (فتحة الفاء مماله إلى الكسرة: فَقَى، سكان منطقة جنوب المهرة).

٣ - أسماء الجبال والقرى المسماة في المهرية (هَاسُكُنْ)، وبعض المعادن، نحو:

فَرَتَك (فتحة الفاء والتاء مماله إلى الكسرة: اسم جبل في الجهة الجنوبية من المهرة، ويعد مصدر فخر لأهالي المنطقة لشموخه وصموده).
صَافِر (الصاد الصفيرية: حديد).

الاسم المؤنث:

ويكون الاسم مؤنثاً في حالة من الحالات الآتية:

(١) ينظر: مريخ، عادل محاد، العربية القديمة ولهجاتها: ١٢٤.

(٢) ينظر: راشد، سيد فرج، اللغة العبرية، قواعد ونصوص: ١٣٤.

- ١- إذا دل على مؤنث حقيقي، نحو: سَلَمَه (سلمى)، و مَخِيْلَةٌ (اسم مؤنث)، تَتْ (فتحة التاء مماله إلى كسرة: امرأة).
- ٢- إذا دل على مؤنث معنوي، نحو: دَخُونُ (عطر)، مَثَلُ (فتحة التاء مماله إلى الكسرة).
- ٣- في بعض المعادن، نحو: ذَهَيْبُ (فتحة الهاء مماله إلى الكسرة: معدن الذهب، وكذلك: فَضَّاتُ (الضاد الجانية أو الشدقية: معدن الفضة).
- ٤- أسماء المدن والقرى (المسماة مَحْوَلٌ، نحو: غَيْضَتْ (الضاد الجانية)، حَاتٌ، تَهْوَمَةٌ.
- ٥- معظم أعضاء الجسم، نحو: عَيْنٌ: العين، هَايْدَنْ: أذن، وهناك بعض أسماء منها ما يكون مؤنثاً دون علامة تأنيث، نحو: صُورٌ: حجارة، سِوْطٌ: نار.

الاسم المثنى في المهريّة:

ينقسم الاسم من حيث العدد في المهريّة إلى مفرد ومثنى وجمع، كما هو الحال في العربية، مع بعض الفوارق المتعلقة بالتثنية. والمفرد هو ما دل على واحد سواء أكان مذكراً أم مفرداً، نحو: غَا، غَيْتُ (أخ، أخت)، أما المثنى، فهو ما دل اثنتين أو اثنتين، ويتم التعبير عنه في المهريّة باستعمال العددين: ثُرَّة (اثنان) للمذكر، و ثَرِيْتُ (فتح الراء مماله إلى كسرة: اثنتين) للمؤنث، نحو: جَبَلٌ ثُرَّة (فتحة الباء مماله إلى كسرة: جبلان اثنان)، وهَايِيْتُ ثَرِيْتُ (ناقتان اثنتان)، نحو قول الشاعر^(١):

(١) الحداد، محمد سالم، قصائد وزوامل ومساجلات وأمثال مهريّة: ٣٠.

مُونِ يَأُوْمَرُ هَائِيَّتْ تَبْلُوْلُ سَنِيَّتْ ثَرِيَّتْ وَبِثَالِثْ تَهْفُوْطُ
وَحَبْرَا ذَا بَرَكَيسْ شَقْنُوْهْ تَكَافِدُوْمْ اَيْسْ نَطَبْ اَزْ تَقُوْدُ

والشاهد في: (سنيث ثريث)، أي سنتين اثنتين وقد ذكر العدد الدال على المثنى (ثريث أي اثنتين)، ويقصد بالجمع في العربية ما دل على أكثر من اثنين أو اثنتين، بزيادة واو ونون أو ياء ونون على مفرده، وهو ثلاثة أنواع: جمع مذكر سالم، جمع مؤنث سالم، وجمع تكسير^(١)، وفيما يتعلق بالمهريّة، فلا وجود للجمع السالم بمعناه الموجود في العربية، وإنما يوجد في المهريّة جمع التفسير.

جمع التفسير:

يُعدُّ جمع التفسير في نظر كثير من الباحثين المعاصرين، ظاهرة مألوفة في اللغات السامية، خاصة اللغات الجنوبية^(٢). وهو الجمع الذي تقوم عليه المهريّة.

ومفهوم جمع التفسير في المهريّة، ما دل على أكثر من اثنين أو اثنتين ويتغير بناء مفرده بزيادة أو نقصان، وليس له قاعدة معينة تضبطه كما هو الحال في الفصيحة، فمرة بزيادة حرف في الوسط، وأخرى بحذف حرف، وثالثة بتغيير حرف أو حركة حرف ونحو ذلك.

وهو أكثر الجموع شيوعاً في هذه اللغة، ومن أبرز صيغته:

سَكَنْ (فتحة السين مماله إلى الكسرة: سَكَنْ) فَعَلْ، وَمَفْعَلْ مَسَكَنْ
والجمع: مَفْعَوْلْ مَسَوَكَنْ، وَفَعَالْ، نحو: خَدَامْ (فتحة الدال مماله إلى كسرة:
عبيد)، ومفرده خُوْدَمْ: فعَلْ، وَفَيْدْ (حبل) فَعْلْ: فَعْوَلْ فَيُوْدْ، وَفَعْلِيَّتْ: بَهْلِيَّتْ

(١) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي: ٥٢١.

(٢) ينظر: السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن: ٩٥، ٩٦.

(كلمة)، وجمعها: بَهَالٌ (وفتحة الهاء مماله إلى كسرة: ومعناها كلمات)،
مَرَكْتُوتٌ، وجمعها مَرَكْتُ (آثار القدم، أو مكان أثر القدم)، على صيغة:
مَفْعَلُوتٌ، مَفْعَلُوتٌ.

أسماء الأعداد:

تأتي أسماء الأعداد في المهريّة، على النحو الآتي:

صيغ الأعداد من (واحد-عشرة):

الرقم	العدد المستعمل للمذكر	العدد المستعمل للمؤنث
١	طَاطٌ	طِطٌ
٢	ثَرَّةٌ	ثَرِيَّتٌ
٣	بِسَانِيَّتٌ	بِسَهْلِيَّتٌ (فتحة اللام مماله إلى كسرة)
٤	أَرْبُوتٌ	أَرْبَاٌ
٥	حَمَّةٌ	حَيْمَةٌ
٦	إِئِيَّتٌ	هَتَّ (فتحة الهاء مماله الكسرة)
٧	هَيْيَّتٌ (فتحة الباء مماله كسرة)	هُوبَاٌ
٨	ثَمْنِيَّتٌ	ثَمْنِيٌّ
٩	سَأِيَّتٌ	سَاٌ
١٠	أَسْرِيَّتٌ	أُسْرُ

ومن الأحكام التي تتعلق بالأعداد في اللغة المهريّة ما يأتي:

- العدد واحد يُذكَرُ إذا كان المعدود مذكراً، ويؤنث إذا كان المعدود مؤنثاً، نحو: غِجَانٌ طاط، وِغْجَنُوتٌ طِيَّتٌ.

- يقع العدد واحد قبل وبعد المعدود، نحو: قَلَمٌ طَاطٌ (فتحة القاف واللام مماله إلى كسرة)، وطَاطٌ قَلَمٌ.

- العدد اثنان يُذكر مع المعدود إذا كان المعدود مذكراً، ويُؤنث مع المعدود إذا كان مؤنثاً، نحو: وَعَالَ ثَرُهُ (وعلان اثنان)، وَحَرَمَتْ ثَرِيَّتُ (فتحة الميم مماله إلى كسرة: امرأتان اثنان).

- العدد اثنان لا يتطابق مع معدوده، فسواءً أكان المعدود مفرداً أو جمعاً؛ فإنه يبقى مثنى.

- الأعداد من (ثلاثة-عشرة) تتطابق مع المعدود، فتذكر مع المذكر، وتؤنث مع المؤنث، ويأتي معدودها بعدها غالباً، نحو: خَمَهُ غَيَوجُ (خمسة رجال)، وَخَيَمَهُ عَجَزَونُ.

صيغ الأعداد من (أحد عشر-تسعة عشر):

الرقم	العدد المستعمل مع المذكر	العدد المستعمل مع المؤنث
١١	أَپِرِيْتُ وَطَاطُ	أَپِرِيْتُ وَطِطْتُ
١٢	أَپِرِيْتُ وَثَرُهُ	أَپِرِيْتُ وَثَرِيَّتُ
١٣	أَپِرِيْتُ وَپِئَانِيَّتُ	أَپِرِيْتُ وَپِئَانِيَّتُ
١٤	أَپِرِيْتُ وَأَرْبُوتُ	أَپِرِيْتُ وَأَرْبَا
١٥	أَپِرِيْتُ وَخَمُهُ	أَپِرِيْتُ وَخَيَمَهُ
١٦	أَپِرِيْتُ وَإِئِيَّتُ	أَپِرِيْتُ وَهَتُّ
١٧	أَپِرِيْتُ وَهَبِيَّتُ	أَپِرِيْتُ وَهَتُّ
١٨	أَپِرِيْتُ وَتَمَدِيَّتُ	أَپِرِيْتُ وَتَمَدِيَّتُ
١٩	أَپِرِيْتُ وَسَائِيَّتُ	أَپِرِيْتُ وَسَائِيَّتُ

يلاحظ في الأعداد السابقة أن الجزء الأول (عشرة) يأتي سابقاً الثاني، وهذا ما يخالف النظام في العربية.

ويأتي معدودها بعدها ويكون جمعاً، نحو: **أَپسِرِيَّتْ** و**خَمُهْ بَعْيُوزْ** (خمسة عشر بغيراً)، ويذكر العدد (عشر) إذا كان المعدود مؤنثاً، ويؤنث إذا كان المعدود مذكراً كما الحال في العربية الفصيحة.

ألفاظ العقود (عشرون - تسعون):

تستعمل المهرية ألفاظ العقود نفسها التي في العربية الفصيحة غير أنها تأتي على لفظ النصب في نطقها (عِشْرَيْنْ - ثَلَاثَيْنْ - أَرْبَاعَيْنْ - خَمْسَنْ) (الفتحة مماله كسرة - ستين - سبعين - ثمانين - تسعين).

وهذه الألفاظ تلزم حالة واحدة للمذكر والمؤنث، والمعدود يأتي بعدها فيحددها إما مذكورة وإما مؤنثة، ويكون مفرداً كما في العربية الفصيحة، نحو: **عِشْرَيْنْ بَقْرَتْ** (فتحة الراء مماله إلى كسرة: عشرون بقرة)، وعشرين بغير.

المئات والآلاف:

هذه الأعداد لا تتغير تذكيراً وتأنثاً، ويستعمل معها الأعداد (واحد - تسع وتسعون) بحسب ما لها من حكم التذكير والتأنث بعد استعمالها مع (المائة - الألف - المليون).

ويأتي المعدود مع هذه الأعداد جمعاً، ومفرداً، نحو:

كَتَبْتُ خَيْمَه مَيْتْ و**ثَلَاثَيْنْ صَفْحْ** (كتبتُ خمسمائة وثلثين صفحة).

شَيْ مَيْتْ و**خَمْسِنْ أَلْفْ قَرُوشْ** (لديّ مائة وخمسين ألف قرشاً).

أَهْدَيْتُكَ مَيْتْ أَلْفْ حِظْ (وزعتُ مائة ألف حظاً).

ظرفا الزمان والمكان:

تستعمل المهرية عدداً من الألفاظ الدالة على ظرفي الزمان والمكان^(١)، وبعض حروف الجر شأنها شأن العربية الفصيحة، والجدول الآتي يبين التقارب والتباعد بينهما:

ظرف الزمان في العربية	ظرف الزمان في المهرية
سنة	سَنَاتٌ
شهر	وَرَّخٌ
أسبوع	سَبَأٌ
يوم	نَهْوُزٌ
ساعة	سَاءَتٌ - سَاتٌ
قبيل الغروب	غَمْدٌ
المغرب	مَغْرَابٌ
شروق	شَرُوقٌ
نهاية العصر	كَلِينِي
العصر	عَصِرُونَ
العتمة	أَتَمَاتٌ
الفجر	فِجْرٌ
الضحى	دَوْلَابِنٌ
نهار	نَهْوَرَنٌ
ظهر	ظَهْرٌ
الظهر	أَهْجُورٌ

(١) ينظر: المهري، أحمد طويب سعد، جوهرة قاموس اللغة المهرية: ٥٦.

الصبح	صُوبَاخَن
الصباح	كُصُوبَاخ
الليل	بَحَلِّي
زمان	كَنْهَوْر

ظرف المكان:

في العربية	في المهرية
عنده	هَنَّة
عندها/ عندهن	هَنِيْسْ / هَنِيْسَنْ
عندهم	هَنِيْهَمْ
بعد/ بعده/ بعد قليل	بَادْ / بَادَهْ / مَغُوْرَنْ
أمام	فَنُوْهَنْ
وراء	وَعِيْرَنْ
خلفه	سِرَّة
خلفهم	سَرِيْهَمْ
خلفهن	سَرِيْسَنْ

حروف الجر^(١):

في العربية	في المهرية
إليهم	وَدِيْهَمْ
إليهن	وَدِيْسَنْ
إليه	تَوَلَّهْ / وَدَهْ
له/ عليه	لَهْ

(١) ينظر: المهري، أحمد طويب سعد، جوهرة قاموس اللغة المهرية: ١٢٣، ١٢٤

عليهم	لَيْهِمْ
عليهن	لَيْسِنَّ
في	بِرَّكُ
به	بَهْ
لها/ لهم	هَيْسَ / هَيْهَمَ
معہ	شَهْ
معهم/ معهن	شَيْهَمَ / شَيْسِنَّ

الفصل الأول

(الاشتقاق في العربية)

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم الاشتقاق لغةً واصطلاحًا.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الاشتقاق لغةً.

الثاني: الاشتقاق اصطلاحًا.

المبحث الثاني: أنواع الاشتقاق في العربية،

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الاشتقاق الصغير.

المطلب الثاني: الاشتقاق الكبير.

المطلب الثالث: الاشتقاق الأكبر.

المطلب الرابع: الاشتقاق الكبار (النحت)

الفصل الأول

الاشتقاق في العربية

لما كان موضوع الاشتقاق في اللغات من الموضوعات المهمة التي نالت اهتمام المختصين والباحثين فيها؛ لأنه من وسائل نمو اللغات؛ لذلك فقد نال هذا الموضوع اهتمام علماء اللغة الأقدمين والمحدثين.

ولم يكن الاشتقاق في العربية بدعاً، ولا استثناء، حيث نجده في معظم كتب اللغة العربية تلك اللغة التي شرفها الله تعالى فجعلها لغة القرآن الكريم الذي نزل على نبينا -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-، وهي لغة الحديث الشريف ولغة الشعر والنثر والثقافة العربية والإسلامية.

ويعد الاشتقاق وسيلة مهمة من وسائل نمو اللغة العربية وتكثير مفرداتها... وقد اهتم علماء اللغة بهذا الموضوع اهتماماً كبيراً قديماً وحديثاً ووضعوا فيه المصنفات الكبيرة^(١).

ولما لهذا الموضوع من أهمية ستنتظر الباحثة في هذا الفصل إلى تعريف الاشتقاق لغة واصطلاحاً، وأنواع الاشتقاق، وذلك وفقاً لما يأتي:

(١) ينظر: الضامن، حاتم، فقه اللغة: ٧٨، ١١٢، ٢٥٧.

المبحث الأول: مفهوم الاشتقاق لغةً واصطلاحاً.

المطلب الأول: مفهوم الاشتقاق لغةً:

الاشتقاق لغةً: هو أخذ شيء من شيء، فقد جاء في لسان العرب: "الاشتقاق من الشق، وهو أخذ الشيء أو أخذ شقّه أي نصفه، واشتقاق الشيء: بنيانه من المرتجل، واشتقاق الكلام الأخذ فيه يمينا وشمالا، واشتقاق الحرف من الحرف: أخذه منه، ويقال: شقف الكلام إذا أخرجه أحسن مخرج"^(١).

وذكر الجوهري: "أن الاشتقاق هو الأخذ في الكلام، وفي الخصومة يمينا وشمالا مع ترك القصد، واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه"^(٢).

وقال الأزهري: "الاشتقاق الأخذ في الخصومات يمينا وشمالا مع ترك القصد، وفرس أشق، وقد اشتق في عدوه كأنه يميل في أحد شقيه"^(٣).

في حين نص الزبيدي على أن "الاشتقاق أخذ شق الشيء وهو نصفه، والاشتقاق بيان الشيء من المرتجل، ثم أتى بكلام الجوهري، وقال بعد ذلك: "ومنه سمي أخذ الكلمة اشتقاقاً"^(٤).

وهو: أخذ شق الشيء أو هو نصفه، والاشتقاق الأخذ في الكلام، وفي خصومه يمينا وشمالا مع ترك المقصد، واشتقاق الحرف أخذه منه"^(٥).

ولأن الاشتقاق يرجع في الأصل إلى مادة (ش ق ق)، فإن معناه كما ورد في المعاجم اللغوية، ينحصر في: الصدع، والخلاف والفصل، ونحو ذلك^(٦)، ولذا

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ش ق ق): ١ / ٢٢١.

(٢) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية: ٥ / ١٨٩.

(٣) الأزهري، أبو منصور، تهذيب اللغة: ٨ / ٢٠٥.

(٤) المرتضى الزبيدي، محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس: ٢٥ / ٥٢٢.

(٥) الضامن، حاتم، فقه اللغة: ٧٨. سليم، جابر علي السيد، من قضايا فقه اللغة: ١٠٣.

(٦) ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، معجم العين: ٥ / ٧، ٨. وابن السكيت، إصلاح المنطق: ١١٥، ٣٦٨، ابن

دريد، جمهرة اللغة: ١ / ١٢٧. والأزهري، تهذيب اللغة: ٨ / ٢٠٤. وابن فارس، مقاييس اللغة: ٥١٩.

فقد ذكر الخليل أن الشَّقُّ مصدر شَقَّتُ، والشق غير بائن ولا نافذ، والصدع ربما يكون من وجه^(١).

وقال ابن السكيت: "الشق الصدع في عود أو حائط أو زجاجة، والشق نصف الشيء"^(٢).

والكلمات التي أخذت من هذا الجذر (ش ق ق) يحوم جميعها حول معنى الصدع والانشقاق، وفي هذا يقول ابن فارس: "الشين والقاف أصل واحد صحيح يدل على انصداع في الشيء ثم يحمل عليه، ويشتق منه على معنى الاستعارة، تقول: شَقَّت الشيء أشقه شقا إذا صدعته وبيده شقوق، وبالذابة شُقَّاق، والأصل واحد"^(٣).

وتخلص الباحثة إلى أن معنى الاشتقاق في اللغة هو أخذ شيء من شيء، وهو مأخوذ من الشق؛ بمعنى النصف ويحوم حول معنى الصدع والانشقاق، والشق مصدر الفعل شَقَّتُ.

المطلب الثاني: الاشتقاق اصطلاحاً:

عرفه ابن فارس، بأنه: "نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنى وتركيباً ومغايرتها في الصيغة"^(٤). وهو التعريف نفسه الذي أخذ به الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، في كتاب التعريفات، فقال هو: "نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنى وتركيباً ومغايرتها في الصيغة"^(٥).

(١) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، معجم العين: ٥ / ٧.

(٢) ابن السكيت، إصلاح المنطق: ٤٠.

(٣) ابن فارس، أبو الحسن، مقاييس اللغة: ٥١٩.

(٤) ابن فارس، الصاحبى في فقه اللغة: ٣٥.

(٥) الجرجاني، كتاب التعريفات: ٣٢.

وقد عرفه ابن منظور في لسان العرب فقال: هو "اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه حروف ذلك الأصل"^(١).

وعرف السيوطي الاشتقاق بأنه: "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفاً وهيئة؛ كضارب من (ضرب) وطبق معرفته تقليب تصاريف الكلمة حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ دلالة إطرء أو حروفاً غالباً ك(ضرب) فإنه دل على مطلق الضرب فقط"^(٢).

وعرفه الرضي في الشافية، فقال: "ونعني بالاشتقاق كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى، أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد"^(٣).

وجاء تعريف الاشتقاق في المعجم المفصل بأنه: "توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد، يحدد مادتها، ويوصى بمعناه المشترك الأصيل مثلما يوصى بمعناها الخاص الجديد"^(٤). وبهذا التعريف أخذ صبحي الصالح، والضامن، والنادري^(٥).

وهو في كشف مصطلحات الفنون: "أن تجد بين اللفظتين تناسباً في أصل المعنى والتركيب، فترد أحدهما إلى الآخر، فالمردود مشتق، والمردود إليه مشتق منه"^(٦).

(١) ابن منظور، لسان العرب: ١ / ١٨٦.

(٢) السيوطي، المزهر، في علوم اللغة وأنواعها: ١ / ٣٤٦.

(٣) الاسترأبادي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية بن الحاجب: ٢ / ٣٣٤.

(٤) التونجي، محمد، المعجم المفصل في علوم اللغة: ١ / ٩٢. والصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة:

١٧٤، الضامن، حاتم، فقه اللغة: ٧٨، النادري، محمد أسعد، فقه اللغة (مناهل ومساائل): ٢٧٥.

(٥) ينظر: الصالح، صبحي دراسات في فقه اللغة: ١٧٤. والضامن، حاتم، فقه اللغة: ٧٨، والنادري، محمد

أسعد، فقه اللغة (مناهل ومساائل): ٢٧٥.

(٦) التهاوني، محمد، كشف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٢٠٦.

ومن المحدثين، عرفه ابراهيم أنيس بأنه: "عملية استخراج لفظ من لفظ أو صيغة من أخرى، أو استخراج لفظ من آخر متفق معه في المعنى والحروف الأصلية"^(١).

وعرفه عبد الله أمين، فقال: هو "أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى جميعاً"^(٢).

وعرفه الغلاييني فقال: "هو أخذ كلمة من كلمة، بشرط أن يكون بين الكلمتين تناسب في اللفظ والمعنى وترتيب الحروف، مع تغاير في الصيغة، كما تأخذ (اكتب) من (يكتب) وهذه من (كتب) وهذه من (الكتابة)"^(٣).

وقالت خديجة الحديثي في تعريف الاشتقاق: "هو تحويل الأصل الواحد إلى صيغ مختلفة لتفيد ما لم يستفد بذلك الأصل، فمصدر (ضرب) يتحول إلى (ضَرَبَ) فيفيد إلى حصول الحدث في الزمن الماضي وإلى (يضرب) فيفيد إلى حصوله في المستقبل"^(٤).

في حين قال (معلوف لويس) في تعريف الاشتقاق: "اشتقاق في قواعد اللغة: علم يبحث في توالد الكلمات صعوداً من وضعها الحاضر إلى أبعد وضع لها معروف"^(٥).

وهو عند رمضان عبد التواب: "إحدى الوسائل الرائعة التي تنمو عن طريقها اللغات وتتسع ويزداد ثراؤها في المفردات، فتتمكن به من التعبير الجديد من الأفكار والمستحدث من وسائل الحياة"^(٦).

(١) أنيس، إبراهيم، أسرار اللغة: ٦٢.

(٢) أمين، عبد الله، الاشتقاق: ٦.

(٣) الغلاييني، مصطفى محمد، جامع الدروس العربية: ١ / ٢٠٨.

(٤) الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٤٦.

(٥) معلوف، لويس، المنجد في اللغة العربية المعاصرة: ٧٨٥.

(٦) عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة: ٢٩٠.

والاشتقاق بهذا المعنى علم عملي تطبيقي في اللغة العربية مختلف في مفهومه عن الاشتقاق عند اللغويين الغربيين فهو عندهم؛ أي الغربيين: "عبارة عن أخذ ألفاظ القاموس، كلمة كلمة، وتزويد كل واحدة منها بما يشبه أن يكون بطاقة شخصية يذكر فيها: من أين جاءت؟ ومتى؟ وكيف صيغت؟ والتقلبات التي مرت بها، فهو علم تاريخي يحدد صيغة كل كلمة في أقدم عصر تسمح المعلومات التاريخية بالوصول إليه، ويدرس الطريق الذي مرت به الكلمة، مع التغييرات التي أصابتها من جهة المعنى أو من جهة الاستعمال"^(١).

والاشتقاق يأتي بمعنى مقاييس؛ والذي يرجح مفردات كل مادة إلى معنى أو معان تشارك فيها المفردات"^(٢).

ويرى اللغويون أن الاشتقاق إنما يلحق بالأصول الدالة على الأفعال والأحداث، أما الأصول الدالة على المواد والأعيان وهو ما يسمونه بالجواهر والأسماء الجامدة فليس بهذه المثابة؛ فكلمة (أرض) على سبيل المثال، تدل على الجسم الكروي الذي نعيش عليه ولا يطراً عليها من العوارض ما يطراً على الأفعال والأحداث فلا يتغير لفظها ولا يشتق منه غيره إلا ما سمع عن أهل اللغة أنفسهم وما حولوه هم بأنفسهم للمادة (حجر) التي اشتقوا منها استحجر الطين ومن (ناقة) استنوق الجممل، ومن (سيف) (سافه)؛ أي ضربه بالسيف.

وقد يقال إن الاشتقاق في الجواهر والأعيان سماعي بالجملة أي يرجع فيه إلى ما ورد عن العرب أنفسهم فالاسم الجامد الذي سمع أنهم حولوه واشتقوا منه نتابعهم فيه، والمصدر الذي سمع عنهم أنهم اشتقوا منه صيغاً معدودة لنا أن نستعملها وننطق بها وما لا فلا. ومثل ذلك يقال في المصادر وأسماء الأحداث

(١) عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة: ٢٩٠.

(٢) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة: ٣٩.

فإننا نقتصر في المشتقات منها على ما سمع منهم ونقل إلينا، فلا نشق من (السخط) سَخَطَه، بتشديد الخاء كـ(هَيَّجَه) إذا أغضبه وقد قالوا: (أسخطه) بالهمزة، واشتقوا من الحب (محبوب) ولم يشتقوا (حَاب) فلا نستعمله ومن (أحب) (محب) بصيغة اسم الفاعل^(١).

وتخلص الباحثة إلى أن المعنى الاصطلاحي شديد الصلة بالمعنى اللغوي لأن أخذ كلمة من أخرى أو أخذ الفرع من الأصل أو إنشاء الفرع من الأصل إنما هو بمثابة أخذ الكلام يميناً وشمالاً، فكأن الاشتقاقيين والصرفيين أخذوا المعنى اللغوي واستعاروه للمعنى الاصطلاحي.

(١) عبدالرحمن، أحمد، عوامل التطور اللغوي: ١٨.

المبحث الثاني: أنواع الاشتقاق في العربية.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الاشتقاق الصغير (الأصغر):

ويُسمَّى الاشتقاق العام أو الاشتقاق الصرفي؛ وهو أخذ صيغة من أخرى مع إتقانها معنى، ومادة أصلية، وهيأة التركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل، وزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة، ك(ضارب) من (ضرب)، و(حذر) من (حذّر)^(١).

وعرّفه محمد أحمد زكي، بأنه "أخذ كلمة من جذر ذي ثلاثة أصوات، تلتزم ترتيباً واحداً أو معنى جذرياً واحداً"^(٢).

وقيل: "أن يكون بين اللفظين تناسباً في الحروف والتركيب، نحو ضرب من الضرب، وعلم من العلم، وفهم من الفهم"^(٣).

وفي كتاب التعريفات قال الجرجاني: "الاشتقاق الصغير هو ما في أيدي الناس وكتبهم؛ كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتقرأه فتجمع معانيه، وإن اختلفت صيغته ومبانيه، كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه، نحو: سلم، ويسلم، وسالم، وسلمان، سلمى، والسليم: اللديغ؛ أطلق عليه تفاقماً بالسلامة"^(٤).

(١) السيوطي، المزهر: ١ / ٣٤٦. والنجار، أسعد محمد علي، مباحث في فقه اللغة العربية: ٨٥.

والضامن، حاتم، فقه اللغة: ١١٥، وعبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية: ٢٩٠، ٢٩١.

والمبارك، عبد الحسين، فقه اللغة: ٢٥٧. وسليم، جابر علي السيد، من قضايا فقه اللغة: ١٠٧.

(٢) زكي، محمد أحمد: الاشتقاق في العربية بين القدامى والمحدثين دراسة موجزة، مجلة كلية التربية

الأساسية، جامعة بابل، العدد ١٠، كانون الثاني: ٣٤٤.

(٣) يعقوب، إميل بديع، فقه اللغة العربية وخصائصها: ٢٠٧.

(٤) الجرجاني، علي بن محمد، كتاب التعريفات: ٢٦.

وهذا النوع من الاشتقاق هو أكثر أنواع الاشتقاق وروداً في اللغة العربية وأكثرها أهمية، وعليه تجري كلمة (اشتقاق) إذا أطلقت من غير تقيّد؛ لأنه الذي تتصرف الألفاظ عن طريقه، ويشق بعضها من بعض، ومعنى هذا افتراض الأصالة في قسم من الألفاظ، والفرعية في القسم الآخر^(١).

وجاء في كتاب الخصائص لابن جني: "الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير، فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم؛ كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتقرأه، فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغته ومباينه وذلك كثير كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو سَلَمَ، يَسْلُمُ وسَلْمَان، سَلَمَى، السَّلَامَة، والسَّلِيم: اللديغ، أطلق عليه تفاقولاً بالسلامة. وعلى ذلك بقية الأمثلة، وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة، فتقعد عليه وعلى تقاليبه الست معنى واحداً تجتمع التراكيب الستة، وما ينصرف من كل واحد منها عليه"^(٢).

طريقة معرفة الاشتقاق الأصغر:

وطريقة معرفته تقلب تصاريف الكلمة، حتى يرجع كل منها إلى صيغة هي أصل الصيغ دلالة اطراد أو حروفاً غالباً، كضربَ فانه دال على مطلق الضرب فقط، أما ضاربٌ، مضروبٌ، يضربُ، أضربُ فكلها أكثر دلالة، وأكثر حروفاً، وضربَ الماضي مساوٍ حروفاً وأكثر دلالةً، وكلها مشتركة في (ض ر ب)، وفي هيئة تركيبها. وهذا هو الاشتقاق المحتج به^(٣).

(١) ينظر: عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية: ٢٩٠، والنجار، أسعد محمد علي، مباحث في فقه اللغة العربية: ٨٥، ٨٦، وفقه اللغة: ٢٧٥. وسليم، جابر علي السيد، من قضايا فقه اللغة: ١٠٧.

(٢) ابن جني، الخصائص: ٢ / ١٣٥، ١٣٦.

(٣) ينظر: عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية: ٢٩١. والنجار، أسعد محمد علي، مباحث في فقه اللغة العربية: ٨٥. والصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة: ١٧٤، ١٧٥.

وإذا كانت الصيغة المشتقة متفقة مع الصيغة المشتق منها في المادة الأصلية، وهياة التركيب وتصاريفها، كما سبق في (ضرب). وتصاريفها كان لزاماً في كل كلمة بها حروف المادة الأصلية، على ترتيبها نفسه، وإن تفيد المعنى العام الذي وضعت له تلك الصيغة، وإن تخللها أو لحقها أو سبقها بعض الأصوات اللينة أو الساكنة فالرابطة المعنوية العامة لمادة (عرف) على سبيل المثال، التي تفيد انكشاف الشيء، وظهوره تتحقق في جميع الكلمات الآتية:

عَرَفَ، عَرَّفَ، تعرَّفَ، تعارَفَ، عُرِفَ، عُرِفَ، أعرف، عرِّف، تعرِّف، عرِّفان، وهكذا.

وهذا النوع من الاشتقاق قياسي، إذ من غير الممكن سماع جميع المشتقات في كل مادة "فهناك فرق كبير بين ما يجوز من الاشتقاق في الصيغ، وما اشتق فعلاً، واستعمل في أساليب اللغة المرورية عن العرب، فليس من الضروري أن يكون لكل فعل اسم فاعل، أو اسم مفعول، مرويات في نصوص اللغة، فقد لا يحتاج الكاتب إلى كليهما في فعل من الأفعال، فالمشتقات تنمو وتكثر حين الحاجة إليها^(١).

وقد يشتق من أسماء الأعيان: استحجر الطين، واستنوق الجمل، واستأسد الرجل، وتقوَّس، وتخشَّب، وترَبَّ، وتمسَّكَن... الخ^(٢).

واشتقوا من الأعداد، وهي أسماء معان جامدة، فقالوا: وحَّدَ، وتوحدَّ، بقي وحده، وثنيته: جعله اثنين... الخ، واشتقوا من أسماء الأزمنة، وهي أيضاً أسماء معان جامدة فقالوا: أخرف القوم؛ أي دخلوا في الخريف، وأشتوا بموضع كذا؛ أي أقاموا به شتاءً، وأربعوا؛ أي دخلوا في الربيع، وأصافوا: دخلوا في الصيف، وأفجروا: دخلوا في الفجر، وأصبحوا، دخلوا في الصباح، وكذلك

(١) عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية: ٢٩٣.

(٢) ينظر: العبيدي، رشيد عبد الرحمن، أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية: ٢٧.

أشرقوا وأظهروا. كما اشتقوا من أسماء الأصوات بكثرة، حتى "ذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها، إنما هو من الأصوات المسموعات، كدوي الريح، وحنين الرعد، وخريير الماء، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس"^(١).

ويقترّر علماء اللغة المعاصرون أن هذا النوع من الاشتقاق هو الذي يسهم إسهامًا كبيرًا في حياة اللغة العربية وجعلها مواكبة لمختلف خطوات التقدم العلمي بأشكاله المختلفة، وهو الذي يسهم في غناها وثرائها، ويستجيب لمتخلف الحاجات والمطالب اللغوية المستعجلة التابعة من الداخل العربي ومن الخارج الأعجمي^(٢)، ف"الاشتقاق الذي يتصل مباشرة بقضية نمو اللغة العربية وصوغ المصطلحات وزيادة الثروة اللفظية إنما هو هذا التوليد الصرفي الذي تستخدم فيه الأوزان المعروفة أو الطرق المعهودة لإخراج لفظ يضاف إلى لفظ آخر"^(٣).

وقد سُمّي صرفياً لارتباطه بقضايا صرفية مثل: المجرد والمزيد، والجامد والمشتق، وأنواع المشتقات: اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، واسمي الزمان والمكان، واسم الآلة، واسم المرأة^(٤)، ومن جهة أخرى لاعتماده على الأوزان الصرفية العربية المعمول بها، وأبنية الكلمات العربية، ولعلاقاته بالإعلال والإقلاب والإبدال من جهة ثالثة، وسمي عامًا؛ لأنه يعم قطاعًا واسعًا من مفردات اللغة العربية، ويشتمل على الكلمات الصحيحة بأنواعها والمعتلة، والمجردة والمزيدة، والكلمات الثلاثية والرابعة

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص: ٤٧ / ٢.

(٢) ينظر: بناجي، ملامح، محاضرات في فقه اللغة، السنة الأولى، قسم اللغة العربية، جامعة جيلالي لبابس، سيدي بلعباس، الجزائر، المحاضرة (١): ٤.

(٣) قدور، أحمد محمد: مدخل إلى فقه اللغة العربية: ٢٠٥.

(٤) عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة: ٢٩١.

والخماسية، والمصادر والأفعال، والكلمات المعربة التي تتناسب مع الأوزان الصرفية العربية^(١). وكذلك سمي بالاشتقاق التوليدي لما ينشئه ويحدثه وابتكره من مفردات وأبنية لغوية جديدة تضاف إلى المتن الواسع للغة العربية وإلى رصيد كل متكلم باللغة العربية ومتطلع لرقيها وتقدمها في مقابل لغات العالم^(٢).

المطلب الثاني: الاشتقاق الكبير:

ويسميه ابن جني "(الأكبر)، أو القلب اللغوي"^(٣).

وهو عبارة عن "ارتباط غير مقيد يترتب بين المجموعات الثلاثية ترجع تقاليها الستة وما يتصرف من كل منها إلى مدلول واحد مهما تغير ترتيبها الصوتي"^(٤).

وقيل هو: "أن يكون بين اللفظين تناسباً في اللفظ والمعنى دون الترتيب، نحو (جبد) من (الجذب)"^(٥).

وعرفه السيوطي بأنه: "كل لفظتين اتفقتا ببعض الحروف، وإن نقصت حروف إحداها عن حروف الأخرى، فإن إحداها مشتقة من الأخرى، فتقول:

(١) ينظر: وافي، علي عبدالواحد، فقه اللغة: ١٧٨.

(٢) ينظر: المسدي، عبد السلام: قاموس اللسانيات: ٣٣.

(٣) ابن جني، الخصائص: ٢ / ١٣٣. وينظر: النجار، أسعد محمد علي، مباحث في فقه اللغة العربية: ٨٨.

والضامن، حاتم، فقه اللغة: ١١١.

(٤) ابن جني، الخصائص: ٢ / ١٣٣. وينظر: الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة: ١٨٦. والضامن،

حاتم، فقه اللغة: ٨٢. والمبارك، عبد الحسين، فقه اللغة: ٢٦٣،

(٥) العبيدي، رشيد عبد الرحمن، أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية: ٢٧٠. والضامن، حاتم، فقه اللغة:

١١٦، والثعالبي، فقه اللغة وسر العربية: ٥٦٤.

الرحل مشتق من الرحيل، والثور إنما سمي ثورًا؛ لأنه يثير الأرض، والثوب إنما سمي ثوبًا؛ لأنه ثاب لباسًا بعد أن كان غزلاً^(١).

ويعد ابن جنّي أول من وجه الاهتمام إلى هذا النوع من الاشتقاق، وأفرد له بابًا خاصًا سماه (الاشتقاق الأكبر)^(٢)، وقال في أوله: "هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا، غير أن أبا علي - يقصد الفارسي - كان يستعين به، ويخلد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر أي الصغير، ولكنه مع هذا لم يسمعه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه، ويتعلل به، وإنما هذا التقليل لنا نحن، وسنراه فتعلم أنه لقب مستحسن"^(٣).

وقد ذكر ابن جنّي أمثلة كثيرة، لهذا النوع من الاشتقاق، وتوسع فيه كثيرًا، فقال: "وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلًا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه، وعلى تقاليبه الستة معنى واحدًا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل منها عليه، وإن تباعد الشيء من شيء من ذلك عنه، رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد"^(٤).

فهو يرى - مثلاً - أن مادة: (ج ب ر) مهما تقلب فإن المعنى الجامع لها هو القوة والشدة، فتقول: جبرت العظم والفقير إذا قوّيتهما وشدت منهما، والجبر: الملك لقوته وتقويته لغيره، ومنها (رجل مجرب) إذا جرّسته الأمور ونجدته فقوّيت مُنته واشتدّت شكيمته، ومنه الجراب؛ لأنه يحفظ ما فيه وإذا حُفظ الشيء ورُوعي اشتدّ وقوي، وإذا أغفل وأهمل تساقط ورذّي، ومنها الأبجر والبجرة، وهو القوى السُرّة، ومنه قول علي - رضي الله عنه -: "إلى الله

(١) السيوطي، المزهر: ٣٥٤.

(٢) ينظر: المبارك، عبد الحسين، فقه اللغة، ٢٦٣. وسليم، جابر علي السيد، من قضايا فقه اللغة: ١١١.

(٣) ابن جنّي، الخصائص: ٢ / ١٣٣.

(٤) ابن جنّي، الخصائص: ٢ / ١٣٥.

أشكر عَجْرِي وبجري"، تأويله: همومي وأحزاني، وطريقه أن العجرة كل عقدة في الجسد فإذا كانت في البطن والسُرَّة فهي البُجْرة والبَجْرة، تأويله أن السُرَّة غُلِظَتْ ونبأت فاشتدَّ مسُّها وأمرها^(١).

وفي مادة (س م ل)، قال: "مهما تقلبت واختلف ترتيبها الصوتي، فإن المعنى الجامع لها المشتمل عليها الإصحاب والملائية، وتقاليب مادة: (ق و ل) تدل على الإسراع والخفة"^(٢).

وإذا كان ابن جني صاحب الفضل في التسمية، فإن الخليل بن أحمد الفراهيدي هو صاحب الفضل في فكرة التقاليب؛ التي تعود إليه، فهو يعد أول من حاول حصر كل المستعمل من كلمات اللغة العربية معتمداً على تقليب اللفظ إلى كل الاحتمالات الممكنة ومبيناً المستعمل من هذه التقاليب من غير المستعمل، وعلى أساس فكرة التقاليب هذه بنى معجمه (العين)، والخليل لم يرَ أن التقاليب الستة للكلمة الثلاثية تدخل في باب اشتقاق واحد، وإنما الباعث له على هذا الترتيب فكرة إحصائية^(٣).

وقد أقرَّ ابن جني بأن هذا النوع من الاشتقاق صعب التطبيق على جميع نصوص اللغة، وصرح باستحالة الاطراد والإحاطة، فقال: "وأعلم أننا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة، كما لا ندعي الاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة"^(٤).

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص: ٢ / ١٤٠.

(٢) المرجع السابق: ٢ / ١٣٥.

(٣) ينظر: النجار، أسعد محمد علي، مباحث في فقه اللغة العربية: ٨٨. فقه اللغة: ١١٧. والعيدي، رشيد عبد الرحمن، أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية: ٢٧١.

(٤) ابن جني، الخصائص: ٢ / ١٤٠.

ولأن كان ابن جني على ولعه بهذا الاشتقاق الكبير أو كما يسميه (الاشتقاق الأكبر) يترفق فيه ولا يبالي، إلا أن بعض اللغويين تكلف فيه وفي غيره تكلفاً لا يطاق، فخرجوا عن مدلول اللفظ الأصلي وتعسفوا في التعليل والتفسير.

وتخلص الباحثة هنا إلى أن الاشتقاق الكبير هو أحد أنواع الاشتقاق الذي يقوم على قلب الأحرف الأصلية للكلمة، وقد اختلف العلماء فيه قديماً وحديثاً في تسميته فمنهم من سمّاه بالاشتقاق الكبير ومنهم من سمّاه بالاشتقاق الأكبر كابن جني، وبعضهم أطلق عليه اسم القلب^(١).

المطلب الثالث: الاشتقاق الأكبر أو الإبدال.

وهو الإبدال اللغوي، لا الإبدال الصرفي؛ لأن الإبدال اللغوي هو إقامة حرف مكان حرف آخر في الكلمة، أو هو ارتباط بعض المجموعات الصوتية ببعض المعاني ارتباطاً عاماً لا يتقيد بالأصوات نفسها؛ بل بترتيبها الأصلي والنوع الذي تندرج تحته، وحينئذ متى وردت إحدى تلك المجموعات الصوتية على ترتيبها الأصلي فلا بد أن تفيد الرابطة المعنوية المشتركة سواء احتفظت بأصواتها نفسها أم استعاضت عن هذه الأصوات، أو بعضها بحروف أخرى تتقارب في مخرجها الصوتي أو تتحد معها في جميع الصفات^(٢).

ومن أمثله: (طنّ، ودنّ)، و(نعق، ونهق، و(جدّم، وجدّل)^(٣). حيث يلاحظ التناسب بين كل لفظين متقاربين في الأصوات.

(١) ممن أطلق عليه اسم (القلب) ابن فارس، ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ٣٢٩.

(٢) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة: ١٩٥، النجار، أسعد محمد علي، مباحث في فقه اللغة العربية: ٩٠. والتونجي، والأسمر، المعجم المفصل في علوم اللغة: ١/ ٦٣.

(٣) إميل، بديع يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها: ٢٠٥.

وعرّفه الثعالبي، بأنّه: إقامة حرفٍ مكان حرفٍ آخر في الكلمة^(١).

ومن أمثلة التقارب في المخرج الصوتي تناوب (اللام، والراء) في هديل الحمام، وهديره، وتناوب (القاف، والكاف) في (قَشَطَ الْجِلْدَ، وَكَشَطَهُ)، وتناوب (الباء، والميم) في (كَبَحَثِ الْفَرَسِ، وَكَمَحَثِهِ)^(٢).

ومن أمثلة الاتفاق في الصفات تناوب (السين، والصاد) في (صَقَرَ، سَقَرَ)، و(سِرَاطُ، وصِرَاطُ)، و(سَاطِعُ، وصَاطِعُ).

وقد أورد ابن جني الكثير من الأمثلة في الباب الذي عقده في كتاب الخصائص، تحت عنوان: "باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"^(٣). فيقول: "وهذا كله، والحروف واحدة غير متجاورة، لكن من وراء هذا ضرب غيره، وهو أن تتقارب الحروف لتقارب المعاني، وهذا باب واسع، ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تُوَزُّهُمْ أَرُزًا﴾^(٤).

أي تزعجهم وتقلقهم فهذا في معنى تهزهم هزاً، والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظات لتقارب المعنيين، وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة؛ لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز، لأنك قد تهز ما لا بال له، كالجدع، وساق الشجرة، ونحوه ذلك^(٥).

وعليه، فإن الإبدال الذي يقوم عليه الاشتقاق الأكبر يمكن إرجاعه إلى عوامل عديدة، منها:

(١) الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية: ٥٦٤.

(٢) ينظر: النجار، أسعد محمد علي، مباحث في فقه اللغة العربية: ٩١.

(٣) ينظر: ابن جني، الخصائص: ٢ / ١٤٧.

(٤) سورة مريم: ٨٣.

(٥) ينظر: ابن جني، الخصائص: ٢ / ١٤٨.

١ - اختلاف اللهجات:

فالقبايل العربية تختلف في نطق الأصوات، بينما تميم تجنح إلى الأشد الفخم، وتميل قريش إلى اختيار الأرق الأنعم؛ لأن تميم بدوية وقريش حضرية^(١).

٢ - التصحيف الخطأ في السمع:

حيث فسّر شعبة بن الحجاج في مجلس له فقال: "تسمعون جرش طير الجنة، بالشين فقال له الأصمعي، الذي كان في حلقتة (جرس) فقال شعبة: خذوها منه فإنه أعلم بهذا منّا، ولعله لولا سماحة شعبة، وتصادف وجود الأصمعي لما بعد أن يكون في المعاجم جرس، وجرش، بمعنى صوت الطير"^(٢).

٣ - التطور الصوتي:

الذي عدّ عاملاً آخرًا من عوامل وجود الإبدال المسمى (الاشتقاق الأكبر). قال السيوطي: "لأن الإبدال لا يصدر عن ناطق واحد، وهذا رأي لأبي الطيب اللغوي، حيث قال: "ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفان إلا في حرف واحد"^(٣).

قال: "والدليل على ذلك أن القبيلة الواحدة لا تتكلم بكلمة طورًا مهموزة، وطورًا غير مهموزًا، ولا بصاد مرة، وبالسين مرة، كذلك إبدال لام التعريف

(١) ينظر: السيوطي، المزهري: ١ / ٣٥٤.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ١ / ٣٥٤.

(٣) المرجع السابق: ١ / ٤٦٠.

مِما، والهمزة المصدرة عيناً كقولهم في نحو (إن): (عنّ)، فالعرب لا تشترك في شيء من ذلك، إنما يقول هذا قوم وذاك آخرون^(١).

وعليه فقد قسم اللغويون الإبدال في اللغة إلى نوعين، هما:

أ- الإبدال الصرفي:

وهو أن تقيم حرفاً أخرى، مكان حروف معينة؛ لغرض تسهيل اللفظ أو الوصول بالكلمة إلى الهيئة التي يشيع استعمالها، كإبدال (الواو) (ألفاً) في (صام)؛ لأن أصلها: (صَوَمَ)، وإبدال (الطاء) من (التاء) في (اضْطَنَّعَ)، وأصلها (اضْتَنَّعَ).

وقد اهتم النحاة اهتماماً كبيراً بهذا الموضوع من الإبدال، واختلفوا في عدد حروفه، فهي اثنا عشر حرفاً يجمعها قولك: (طال يوم أنجذته)، وذهب بعضهم إلى أنها تسعة، يجمعها قولك: (هدأت موطياً).

ب- الإبدال اللغوي:

وهو أوسع من الإبدال الصرفي؛ لأنه يشمل حروفاً لا يشملها الإبدال الصرفي، وقد اختلف اللغويون في مفهوم هذا النوع من الإبدال؛ فوسَّع جماعة دائرته، إذ ذهبوا إلى أنه يشمل حروف الهجاء جميعاً، وضيقتها آخرون فاشتروا أن تكون الحروف المتعاقبة متقاربة المخرج وأن تكون إحدى اللفظتين أصلاً للأخرى لا لغة في الثانية^(٢).

(١) السيوطي، المزهر: ١ / ٤٦٠.

(٢) ينظر: النجار، أسعد محمد علي، مباحث في فقه اللغة العربية: ٩٢، والعيدي، رشيد عبد الرحمن، أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية: ٢٧٢.

ويذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أن "الإبدال اللغوي في معظم أمثله الواردة في كتب اللغة والنحاة أقرب أن يكون ظاهرة صوتية من أن يكون ظاهرة اشتقاقية، ومرد تلك الظاهرة الصوتية هو تقارب الحروف المبدلة بالمخرج والصفة أو بأحدهما، والخطأ في السمع والتصحيف واللثغة وما إليها"^(١).

المطلب الرابع: الاشتقاق الكُبار (النحت).

هناك من الباحثين من نسب النحت إلى الاشتقاق، وجعله قسمًا رابعًا، وسماه الاشتقاق (الكُبار)^(٢)، وهو الذي عُرِفَ عند علماء العربية القدامى باسم النحت، وهو: "أخذ كلمة مثل: (سَبَحَل) من كلمتين: (سبحان الله)، أو أكثر من ذلك نحو: (حَيْعَل) من (حيّ على الفلاح) مع المناسبة في اللفظ والمعنى معا"^(٣).

وعرفه من المحدثين، إميل بديع يعقوب، فقال: "هو أن تعمد إلى كلمتين أو جملة فتنزع من مجموع حروف كلماتها كلمة فذة تدل بها على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها"^(٤).

ولا أن تجري اللفظة المنتزعة وفقا للأوزان العربية، وتخضع لما تخضع له هذه الأوزان من تصارييف.

وقد وضع اللغويون للاشتقاق الكبار (النحت) أنواعًا، منها:

(١) يعقوب، إميل بديع، فقه اللغة العربية وخصائصها: ٢٠٨.

(٢) أطلق هذه التسمية على هذا النوع من الاشتقاق الباحث عبد الله أمين في كتابه (الاشتقاق): ٣٩١. فقال: وقد أسميته (الكُبار)؛ لأن الكبار بالثقل أكبر من الكُبار بالتخفيف والنحت أكثر أقسام الاشتقاق السابقة". وقد تابعه في ذلك صبحي الصالح في كتابه دراسات في فقه اللغة: ٢٤٣.

(٣) الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية: ٥٧٨.

(٤) يعقوب، إميل بديع، فقه اللغة العربية وخصائصها: ٢٠٨.

١ - النحت الفعلي:

وهو أن تنحت من الجملة فعلاً، يدل على النطق بها، أي: يدل على المعنى الذي تدل عليه الجملة دون تغيير في هذا المعنى، أو على حدوث مضمونها، مثل (بسم) إذا قال: بسم الله الرحمن الرحيم، فـ(بسم) تدل على معنى ومضمون بسم الله الرحمن الرحيم^(١).

٢ - النحت الوصفي:

وهو أن تنحت من كلمتين كلمة واحدة تدل على صفة بمعناها، أو بأشد منهما، مثل: (ضبط) للرجل الشديد من (ضبط، وضبع)، و(الضبر) معناه الشدة والصلابة^(٢).

ويقول عبد الله أمين: "هو أن تنحت من الكلمتين كلمة واحدة تدل على صفة بمعناها أو بأشد منه، نحو: الضبط: الرجل الشديد من (ضبط، وضبر)"^(٣).

٣ - النحت النسبي:

وهو أن تنحت من علم مؤلف من مضاف ومضاف إليه مركب إضافي، النسب إلى هذا العلم والدلالة على معنى الاتصال به بسبب ما، نحو: (عشمي، عبدري، وعشمي، وتيملي، ومرقسي) في النسب إلى: (عبد شمس، وعبد الدار، وعبد القيس، وتيم اللات، وامرئ القيس)^(٤).

(١) ينظر: الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية: ٥٧٨. والعبدي، أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية: ٢٧٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ٥٧٨.

(٣) أمين، عبد الله، الاشتقاق: ٣٩١.

(٤) الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية: ٥٧٨.

وعرفه عبدالله أمين بقوله: هو أن تنسب شيئاً أو شخصاً إلى مدينتين، أو إلى رجلين فتتحت من اسمي المنسوب إليهما اسماً منسوباً واحداً، نحو: تيلمي من (تيم الله)، وعبشمي من (عبد شمس)، ومرقسي نسبة إلى (امرئ القيس)^(١).

٤ - النحت الاسمي:

"هو أن تتحت من كلمتين اسماً، مثل (جلمود) من (جمد) و(جلد)، و(حبقر) للبرد أصله حب قر"^(٢).

وتخلص الباحثة هنا إلى أن النحت يعد نوعاً من أنواع الاشتقاق بوصفه عملية خلق وإبداع في اللغة، وهو رافد هام لها يرفدها بكل ما تحتاج إليه من المفردات والصيغ، وعامل من عوامل نمو العربية وتطورها، ووسيلة من وسائل إثرائها بالمفردات لتتمكن من التعبير عن مستجدات الحياة من الأفكار والعلوم والفنون.

وأن اللغة العربية قد امتازت عن غيرها من اللغات بأنها لغة تصريفية تعتمد على مزايا وخصائص ذاتية في سد عوزها من ألفاظ المستجدات الحضارية، وظاهرة الاشتقاق من أهم خصائص اللغة العربية، ومن أهم الظواهر اللغوية التي اعتمدت عليها في توليد الألفاظ وإنتاجها؛ لأنها من أهم طرق تنمية اللغة وتكثير مفرداتها وتوليد بعض الألفاظ من بعض فتمتكن اللغة به من التعبير عن الجديد من الأفكار والمستحدث في وسائل الحياة. ولا تزال هذه الظاهرة صالحة لهذا الغرض في عصرنا الحاضر، إذ ما يزال العلماء والمعجميون يعتبرون الاشتقاق الوسيلة الأولى التي يعتمدون عليها من أجل وضع المصطلحات العلمية والتقنية وغيرها، ولا تزال مؤتمرات التعريب، والمؤتمرات التي تعقد حول اللغة العربية والنهوض بها توصي باستخدام هذه الظاهرة والإفادة منها بوصفها وسيلة لنمو اللغة وتكاثر كلماتها وتشعب صيغها.

(١) أمين، عبدالله، الاشتقاق: ١٢٨.

(٢) ينظر: الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية: ٥٧٨.

الفصل الثاني

(الاشتقاق في الأسماء بين العربية والمهرية)

- ويشتمل على ثلاثة مباحث:
- المبحث الأول: المصدر. وفيه أربعة مطالب،
المطلب الأول: اسم المصدر.
المطلب الثاني: المصدر الميمي.
المطلب الثالث: اسم المرة والهيئة.
المطلب الرابع: المصدر الصناعي.
- المبحث الثاني: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة، وفيه أربعة مطالب:
- المطلب الأول: اسم الفاعل.
المطلب الثاني: اسم المفعول.
المطلب الثالث: الصفة المشبهة.
المطلب الرابع: صيغ المبالغة.
- المبحث الثالث: اسم التفضيل، والتعجب، وفيه مطلبان:
- المطلب الأول: اسم التفضيل.
المطلب الثاني: التعجب.
- المبحث الرابع: أسماء الزمان والمكان واسم الآلة، وفيه مطلبان:
- المطلب الأول: أسماء الزمان، والمكان.
المطلب الثاني: اسم الآلة.

مدخل:

الاشتقاق في المهرية:

تستعمل اللغة المهرية مجموعة من الأساليب للتوليد اللغوي؛ لتمكن ناطقيها من التعبير عما يجول في خواطرهم وأذهانهم، ومن هذه الأساليب الاشتقاق والذي يقوم في المهرية على تغيير حركات الجذر الأصلي وتبديلها، كما هو الحال بالنسبة للغات السامية بشكل عام، ويتكون الجذر اللغوي في المهرية غالباً من ثلاثة أحرف صامتة، يتم تغييره بتغيير حركات حروفه، وبهذا التغيير تتكون كلمات ذات معانٍ مختلفة؛ فكل تغيير في الحركات ينتج عنه تغيير في الدلالة^(١).

ومن الممكن كذلك اشتقاق كلمات جديدة في المهرية ذات صيغ ومعانٍ جديدة بزيادة زوائد تتألف من حرف أو أكثر، فنشتق مثلاً من وزن "فَعَلَ" كلمات على أوزان "فَتَعَلَ وَأَفْعَلَ وَشَفَعَلَ وَفَعَّلَ" ... إلخ، وبدوره يصلح هذا الوزن لأن نشق منه مختلف الصيغ الفعلية، نحو: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، والمصدر الميمي، واسمي المرة والهيئة، وهذا ما سيتضح خلال الفصول القادمة.

وهذه الزوائد تتكون من حرف أو أكثر، يُضاف إلى الجذر الثابت؛ مما يؤدي إلى تغيير في الدلالة والصيغة، ومع ذلك فالكلمات المشتقة تبقى على حروفها الثلاثة الصامتة، مهما تغيرت صيغها ودلالاتها؛ نتيجة لتغيير حركات الجذر أو إضافة زوائد إليه، فجذر مثل: "جَعَرَ" (وقع على الأرض)، مؤلف من ثلاثة أحرف صامتة، يمكن أن نشق منه كلمات جديدة، سواء بتغيير الحركات، أو إضافة زوائد، غير أننا لا نستطيع أن نترك منه حرفاً واحداً، فكلمات مثل:

(١) ينظر: حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية ومعجمية: ٨٠.

جَعَرَ، وَأَجَعَرَ (أَسْقَطَهُ أَرْضًا)، وَأَجَعِيرُ (أَسْقَطَ أَرْضًا)، وَجَعِيُوزُ (مصدر)، وَمَجَعَرَ (اسم مفعول)، وَمَجَعَرْتُ (اسم مرّة)، وقد تشبّع حركة الراء الضمة وتنطق: مجعروت، وَجَتَعَرَ (تساقطاً معاً)، كلمات كلها تعود إلى الجذر "ج ع ر"، ولا يمكن أن نستغني عن حرف من حروفه، بل لابد لصحة الاشتقاق أن تظل على هذا النحو والترتيب، وهذه الوسيلة في ابتكار الألفاظ وتجديد الدلالات، نجدها في أنواع الاشتقاق، والتي ستتطرق الدراسة إلى ذكرها وتفصيلها في المباحث القادمة.

اشتقاق الأسماء من الأفعال:

تتميز اللغة المهرية - كأخواتها الساميات - بأنها لغة اشتقاقية، وهذا يعني أن مادتها اللغوية نحو: ق ض و (قَضَوْ) فعل ماضٍ، يمكن تشكيلها على صور مختلفة، كل منها لها وزن خاص، ولها وظيفة خاصة كَقَضَيْتُ مصدر بمعنى: (دية)، وَقُضِيَ (قاضي)، وَمَقْضِي (قضى حاجة)، وهذه العملية تجري داخل المادة اللغوية نفسها، وتشكلها تشكيلاً جديداً، وهي العملية التي تعرف بالاشتقاق.

ومثلما اختلف العلماء في الفعل والمصدر أيهما اشتق من الآخر، وانقسموا جراء ذلك إلى مذاهب^(١)، كل مذهب يخالف رأي الآخر؛ فقد اختلفوا في المشتقات الاسمية، فبعضهم يذهب إلى أنها مشتقة من الفعل، وآخرون يرون أنها مشتقة من المصدر، وقد ذهبت هذه الدراسة إلى اعتبار هذه المشتقات مشتقة من الفعل اعتماداً على ما يراه بعض أهل المهرية؛ حيث إنهم كلما استعصى عليهم اسم كان يبحثون عن فعله.

والأسماء المشتقة من لفظ الفعل في اللغات السامية، هي المشتقات الصرفية.

(١) ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية: ٦٤.

المبحث الأول: المصدر

وفي هذا المبحث أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسم المصدر.

تعريف المصدر: عرفه الخليل بن أحمد بقوله: "هو أصل الكلمة الذي تصدر عنه الأفعال"^(١). وعرض له سيبويه فقال: "والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل"، وسمى المصدر بذلك اسم حدث^(٢)، واسم حدثان^(٣)، وذكره ابن السراج الذي تمثل المصدر بأنه معنى للحدث^(٤)، ومن ثم جاء الزمخشري فتبعهما فسمى المصدر حدثا وحدثانا^(٥). غير أن ابن الحاجب عرفه تعريفا واضحا فقال: "هو اسم الحدث الجاري على الفعل"^(٦). ويبدو أنه ذكر المصدر بأدائه معنى معين صدر عن الشخص أو غيره، "إذ كان الحدث معنى قائما بغيره سواء أصدر عنه كالضرب والمشي أم لم يصدر كالطول والقصر"^(٧).

ومن النحاة المعاصرين، عرفه الغلاييني بأنه: هو اللفظ الدالُّ على الحدث، مُجَرِّدًا عن الزمان، متضمِّناً أحرفَ فعله لفظاً، مثل "علمَ علماً، أو تقديرًا، مثل "قاتلَ قتالاً" أو مُعَوِّضًا مِمَّا حُذِفَ بغيره، مثل "وَعَدَ عِدَّةً، وسَلَّمَ

(١) الفراهيدي، الخليل بن أحمد: ٧ / ٩٦.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١ / ٣٥.

(٣) المرجع السابق: ١ / ٣٤.

(٤) ابن السراج، الأصول في النحو: ١ / ٣٦.

(٥) الزمخشري، المفصل: ٣١.

(٦) ابن الحاجب، الكافية في النحو: ٢ / ١٩١.

(٧) المرجع السابق: ٢ / ١٩٢.

تسليماً^(١)، و"ما دل على حدث مجرد من الزمان، وهو أصل جميع المشتقات"^(٢).

وعرفه الهنادوة بأنه: "هو اللفظ الدال على الحدث المجرد من الزمن، المتضمن حروف الفعل إما بالتساوي في عددها أو بالزيادة"^(٣). فمثال ما تساوى حروف المصدر مع حروف فعله: علم علماً، وفهم فهماً، وتكلم تكلماً.

ومثال ما زادت فيه حروف المصدر على حروف الفعل: أكرم إكراماً، وكتب كتابة، واستفهم استفهاماً، والمصدر هو أصل الفعل وعنه تصدر جميع المشتقات^(٤).

وأما تعريف اسم المصدر:

فقد ذكره سيبويه في باب "ما جاء المصدر على غير الفعل لأن المعنى واحد"^(٥)، في حين جعله المبرد "اسماً في معنى المصدر، نحو: (سلم سلاماً) والأصل (تسليماً)"^(٦)، وقال الرضي: "الحدث إن أُعْتَبِرَ صُدْرُهُ من الفاعل ووقوعه على المفعول سُمِّيَ مصدرًا، إذا لم يُعْتَبَر من هذه الحقيقة سُمِّيَ اسم مصدر"^(٧).

(١) الغلابيني، جامع الدروس العربية: ١ / ١٦٠.

(٢) المرجع السابق: ١ / ١٦٠.

(٣) ينظر: الهنادوة، عبد الله، الخلاصة في النحو والصرف: ٢٧٧.

(٤) المرجع السابق: ٢٧٧.

(٥) سيبويه، الكتاب: ٤ / ٨١.

(٦) المبرد، المقتضب: ١ / ٧٣ و ٣ / ٢١٧.

(٧) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب: ٣ / ٤٨١.

ومن المعاصرين، عرفه الغلاييني بأنه: "هو ما ساوى المصدر في الدلالة على الحدث، ولم يُساوِه في اشتماله على جميع أحرف فعله، بل خلت هيئته من بعض أحرف فعله لفظاً وتقديراً من غير عوضٍ، وذلك مثل "توضأ وضوءاً، وتكلمَ كلاماً، وأيسرَ يسراً"^(١). فالكلام والوضوء واليسر أسماء مصادر، لا مصادر لخلوها من بعض أحرف فعلها في اللفظ والتقدير، فقد نقص من الوضوء والكلام تاء (التفعل) وأحد حرفي التضعيف، ونقص من اليسر همزة (الإفعال). وليس ما نقص في تقدير الثبوت، ولا عوض عنه بغيره"^(٢). وعرفه الهنادوة بأنه: "اللفظ الدال على الحدث، المجرد من الزمن، المتضمن حروف الفعل، ولكن تنقص حروفه عن حروف المصدر الأصلي"^(٣)، مثال ذلك ما يأتي:

اسم المصدر	المصدر الأصلي	الفعل
وضوءا	توضأ	توضأ
كلاما	تكلماً	تكلم
عطاء	إعطاء	أعطى
سلاما	تسليما	سلم
عشرة	معاشرة	عاشر
عونا	إعانة	أعان

(١) الغلاييني، جامع الدروس العربية: ١ / ١٧٦.

(٢) المرجع السابق: ١ / ١٧٧.

(٣) ينظر: الهنادوة، عبد الله، الخلاصة في النحو والصرف: ٢٧٨.

الفرق بين المصدر واسم المصدر:

حدد الصرفيون موقع كل من المصدر واسم المصدر إذ كان "المصدر اسم حدث جارياً على فعله"^(١)، يدل دلالة على معنى الحدث، ويأتي لفظه موافقاً للفظ فعله ومساوياً لحروفه، بينما اسم المصدر على لفظ المصدر، إذ يمثل لفظاً "ساوياً المصدر في الدلالة على معناه، وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله"^(٢). وقد فرق بذلك بين اسم المصدر وبعض أوزان المصادر التي تصاغ بالحذف والتعويض، سواء أكانت قياسية ك(عدة)، إذ خلا الوزن من واو (وعد) وعوض بها (تاء) في الآخر، أم سماعية ك(قَيْتالاً) الذي خلا من ألف (قاتل) لفظاً لا تقديراً، وقلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها"^(٣).

ويرى الغلاييني، أن حَقَّ المصدر أن يتضمَّنَ أحرفَ فعله بمساواةٍ، كتَوْضاً تَوْضُوءاً، وتكَلَّمَ تكَلُّمًا، وعَلِمَ عِلْمًا، أو بزيادةٍ، كقَرَأَ قِراءَةً وأكْرَمَ إِكرامًا، واستخرج استخراجًا. فإن نقص عن أحرف فعله لفظًا، لا تقديراً، فهو مصدر، مثل "قاتل قتالاً" فالقتال مصدر، وإن نقص منه ألف "فاعل"، لأنها في تقدير الثبوت، ولذلك نطق بها في بعض المواقع كقاتل قيتالا وضارب ضيرابًا. فالياء في "قيتال وضيراب" أصلهما الألف، وقد انقلبت ياء لانكسار ما قبلها"^(٤).

وقد لخص أحد الباحثين الفرق بين المصدر واسم المصدر على النحو

الآتي^(٥):

- (١) ابن الحاجب، الكافية في النحو: ١٩١/٢.
- (٢) الأشموني، شرح الأشموني على الألفية: ٢/ ٣٣٥. وينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٨٧.
- (٣) الأشموني، شرح الأشموني على الألفية: ٢/ ٣٣٥.
- (٤) ينظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية: ١/ ١٧٧.
- (٥) ينظر: الموسوي، موسى حسين، (٢٠١٣): المصدر ودلالته الصرفية والوظيفية النحوية، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد (١٠) كانون الثاني: ٣٥.

١- المصدر هو الفعل الصادر عن الإنسان، فيكون مدلوله معنى، وأمّا اسم المصدر فهو اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره، فمن الأول يعجبني ضَرَبُ زَيْدٍ عَمْرًا) ومن الثاني (سبحان) المسمى به التسييح، ومعناه البراءة والتنزيه.

٢- المصدر له فعل يجري عليه نحو: (الانطلاق) من (انطلق)، واسم المصدر هو اسم المعنى ليس له فعل يجري عليه نحو: (القهقري) فإنه نوع من الرجوع ولا فعل له من لفظه^(١).

٣- المصدر يجب أن يتضمّن حروفَ فعله بمساواة، نحو: (تَعَلَّمَ تَعَلُّمًا)، و(أَعْلَمَ إِعْلَامًا)، فإنّ نقص عن حروف فعله من دون عوض أو تقدير فاسم مصدر نحو: (أَعْطَى عَطَاءً) قال الفراء: "أَعْطَيْتَكَ عَطَاءً، اجتزئ فيه بالاسم من المصدر"^(٢).

٤- اسم المصدر ما خرج عن قياس المصدر فيما كان فيه المصدر قياساً، نحو (عِشْرَةٌ) و(قُبْلَةٌ) فد(عِشْرَةٌ) اسم للمعاشرة، وفِعْلُهُ (عَاشَرَ)، والقُبْلَةُ من (قَبَّلَ)^(٣).

من الناحية المعنوية نجد الفرق بين المصدر واسمه يتضح بالآتي:

- أ- اسم المصدر هو المساوي للمصدر في الدلالة على معناه^(٤).
- ب- المصدر يدل على الحدث بنفسه، واسم المصدر يدل على الحدث بالمصدر، فمدلول المصدر معنى مدلول اسم بلفظ المصدر^(٥).

(١) ينظر: الأسترباذي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٢٦٠. والسيوطي، الأشباه والنظائر: ٢ / ١٧٦.

(٢) ينظر: الفراء، معاني القرآن: ٣ / ٢٨١.

(٣) ينظر: معاني النحو: ٣ / ١٥٨.

(٤) ينظر: ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك: ١٦٨.

(٥) ينظر: الصبان، حاشية الصبان: ٢ / ٢٨٧، ٢٨٨.

ج- اسم المصدر هو اسم الجنس المنقول عن موضعه إلى إفادة الحدث، نحو (الكلام) فهو في الأصل اسم للملفوظ من الكلمات ثم نقل إلى معنى التكليم^(١).

الخلافاً حول المصدر واشتقاقه:

اختلف البصريون والكوفيون في أصل المصدر، فالبصريون يرون أنّ المصدر هو الأصل في الاشتقاق، ويرى الكوفيون أنّ الفعل هو الأصل للمشتقات، ولكلّ حجته ودليله^(٢)، كما وردت آراء أخرى، منها: أنّ بعض النحاة يرى أنّ اسم المصدر هو أصل المشتقات لا المصدر، ولا الفعل، على أنّ اسم المصدر موضوع من ناحية لفظية بوضع واحد لمادته وصيغته، من ناحية معنوية لمعنى واحد هو (الحدث) أي أنّ اللفظ والمعنى هما المادة السارية في سائر المشتقات بما فيها المصدر والفعل الدال بين الحدث والزيادة^(٣)، ومن النحاة من يرى أنّ المصدر أصل للفعل، والفعل أصل في الوصف^(٤)، أو أنّ كلاً من المصدر والفعل أصل قائم بذاته^(٥)، كما اختلف النحاة في عدّ المصدر اسماً، فهناك من فصل بين المصدر والاسم، قال المبرد: "اعلم أنّ المصادر كسائر الأسماء، إلاّ أنّها تدل على أفعالها"^(٦)، وحين يُعرَض المصدر على علامات الأسماء نجده يحتمل بعضاً منها، كالجر، والتنوين، والإضافة، والتعريف بـ(أل) بالوقوع فاعلاً أو مفعولاً، ولا يحتمل العلامات الأخرى كالتثنية،

(١) ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب: ٤١٧.

(٢) ينظر: الأنباري، كمال الدين أبي البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (٢٨): ١ / ٢٣٥م

(٣) ينظر: جمال الدين، مصطفى، البحث النحوي عند الأصوليين: ٩٠، ٩٣، ١٠٠.

(٤) ينظر: الأزهري، شرح التصريح: ١ / ٣٢٥

(٥) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني على الألفية: ٢٠٠ / ٣١٨.

(٦) المبرد، المقتضب: ٣ / ٢٦٧.

والجمع والتأنيث^(١). وهناك خلافات كثيرة حول ذلك، وآراء حول قضية اشتقاق المصدر والفعل، ومن منهما مشتق من الآخر، ولا علاقة لذلك ببحثنا. غير أن الباحثة تخلص من ذلك إلى أن تلك الخلافات ذات أهمية، إذ بها تظهر العلامات بين الفعل ومصدره، تمسّ الوظائف الصرفية والنحوية والدلالية، ولاسيما أن بنية المصدر هي بنية الفعل نفسها يزداد عليها سوابق، أو دواخل أو لواحق، لغرض تغيير معيّن، فالمصدر لفظ دالٌّ على الحدث، ودلالته الحديثة هي جزء من دلالة الفعل، ودلالة المصدر على الحدث لا تجعله من الصفات فهي تدل على (موصوف بالحدث)، ولا من الأفعال فهي تدل على (اقتران الحدث والزمن) فالصلة بين الاسم ومعنى الحدث تختلف عن صفة الصلة والفعل، لذا فصلة الاسم به صلة المسمّى، فمدلولُ الصفة هو (الموصوف) ومدلولُ الفعل هو (الاقتران) وهما غير (الحدث) نفسه^(٢).

ثانياً: عمل المصدر، واسم المصدر:

أ- عمل المصدر: يقصد بالعمل ما يحدثه المصدر واسم المصدر من تأثير فيما بعدهما من حيث: الرفع، والنصب، فالمصدر واسم المصدر يرفعان الفاعل وينصبان المفعول، مثل الفعل، فكما أن الفعل يرفع الفاعل إذا كان لازماً، وينصب المفعول إذا كان متعدياً، فكذلك المصدر واسم المصدر^(٣).

شروط عمل المصدر:

يعمل المصدر عمل الفعل بشرطين^(٤):

- (١) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر: ٣ / ٨، ٩.
- (٢) ينظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها: ٩٥.
- (٣) ينظر: الجرجاني، المقتصد: ١ / ٥٥٣. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٤٤٨. وابن يعيش، شرح المفصل: ٦ / ٦٠. والزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: ٢٨٣.
- (٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٣ / ١٧٠، ١٧١.

الأول: أن يكون نائبًا عن فعله، مثل: تكريماً للمعلم.

فالمعلم: مفعول به منصوب للمصدر تكريماً؛ لأنَّ المصدر جاء نائباً عن فعل الأمر: كرموا.

الثاني: أن يصح تقدير المصدر بأن والفعل إذا أريد به المضي أو الاستقبال، مثل: ساءني إهمالك البحث. التقدير: أن تهمل، وكذلك تقدير (ما والفعل) إذا أريد به الحاضر، مثل: سرني قولك الحق، والتقدير: ما تقول الحق.

أحوال عمل المصدر:

يعمل المصدر في ثلاث حالات^(١):

الأولى: أن يكون مجرداً من (أل) والإضافة، وهو المنون، مثل: إكراماً الضيف.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ، أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾^(٢).

ف(يتيمًا): مفعول به للمصدر إطعام.

الثانية: أن يكون المصدر مضافاً، مثل: إكرامُ الرجل الضيف واجب.

فالمصدر (إكرام) أضيف إلى فاعله (الرجل)، ونصب المفعول به وهو (الضيف). ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾^(٣).

(١) ينظر: الأشموني، شرح الأشوني: ٢ / ١٩٨. وابن مالك، شرح التسهيل: ٣ / ١٠٦. وابن هشام، أوضح المسالك: ٣ / ١٧٠. والصبان، حاشية الصبان: ٢ / ٤٢٧.

(٢) البلد: ١٤، ١٥، ١٦،

(٣) البقرة: ٢٥١.

الثالثة: أن يكون معرفاً بـ(ال)، مثل: عجبت من التكريم الضيف، والمصدر في هذه الحالة قليل الاستعمال^(١).

ويرى ابن هشام أن بعض الأسماء ذكرت في غير الحدث ثم نقلت إلى معنى الإعطاء أو التكلم من الأحداث^(٢)، فقد شاع ذكر بعض أسماء المصادر استحساناً لها، فوضعت في موضع المصدر واستخدمت عوضاً عنه^(٣)، إذ جاء في الفعل الثلاثي المزيد (فَعَّل) نحو: صلَّى تصليّة، وشاع اسم المصدر (صلاة)، وزكَّى تزكّية، ووضع موضعه (زكاة)، وأذَّن تأذينا، واستخدم اسم المصدر (أذانا)، وذكر في الثلاثي المزيد (أفعل)، نحو: أطاع إطاعة، وحل محله اسم المصدر (طاعة)، كقوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾^(٤). وأطاق إطاقة، وحل محله (طاقة) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُحْمَلْنَ مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾^(٥)، وقيل: أكرم إكراما، وأغار إغارة، وشاع ذكر اسم المصدر لكل منهما، فورد كرامة وغارة^(٦).

ب- عمل اسم المصدر:

يعمل اسم المصدر مثل المصادر وبالشروط نفسها، فيرفع الفاعل وينصب المفعول غير أنه أقل إعمالاً من المصدر^(٧)، مثال ذلك: سرني عطاؤك المال، وعجبت من كلامك زيدا.

(١) ينظر: الهنادوة، عبد الله، الخلاصة في النحو والصرف: ٢٧٨.

(٢) ابن هشام، شرح شذور الذهب: ٤١٢. والسيوطي، همع الهوامع: ٣ / ٥١.

(٣) ينظر: الحموز، عبدالفتاح، ظاهرة التعويض في العربية: ١٢٦.

(٤) محمد: ٢١.

(٥) البقرة: ٢٨٦.

(٦) ينظر: جبر، حنان جميل عطا، (٢٠٠٣): المصدر بين التنظير والاستعمال، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية: ٤٨.

(٧) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: ٣ / ١٧٤. وابن يعيش، شرح المفصل: ١ / ٧٣. والأزهري، شرح

التصريح على التوضيح: ٢ / ٨. والهنادوة، عبد الله، الخلاصة في النحو والصرف: ٢٧٨.

ففي هذين المثالين جاء اسم المصدر (عطاء، وكلام) عاملاً عمل المصدر، فأضيف إلى فاعله ونصب مفعوله.

وتخلص الباحثة من ذلك إلى أن اسم المصدر لا يجري على قياس المصدر، فإذا كان المصدر هو الحدث، فإن اسم المصدر لفظاً اسمي يدل على الحدث بالفعل (سَرَّحَ) مصدره (تَسْرِيحٌ) على القياس، فإذا قلنا: (سرحاً) فهو اسم مصدر لا مصدر، (تَسْرِيح) و(سَرَّاحٌ) متساويان في الدلالة، والخلاف بينهما أن اسم المصدر لفظاً يدل على الحدث مجازاً لا حقيقة، أو يدل على الحدث دلالة غير مباشرة، وأما المصدر فدلالته على الحدث المجرد مباشرةً ومن غير واسطة، في حين دلالة اسم المصدر إنّما تؤدي عن طريق المصدر.

وأما المهريّة فيتم الاعتماد على السماع كثيراً عند صياغة المصدر من الفعل؛ لعدم وجود قاعدة قياسية يمكن الاعتماد عليها في عملية الصياغة هذه. إلا أن هذه الدراسة استطاعت التوصل إلى عدد من الأوزان والصيغ القياسية التي تخضع لبعض الضوابط، وهي تنطبق على أنواع معينة من الأفعال الثلاثية، ويمكن الاهتداء بها عند صياغة المصدر، وهي على النحو الآتي:

- فَعْلٌ، نحو: **صَوِّمُ** (صومًا)، و(الصاد صفيرية)، كذلك: **جَلْدُ**.
- فَعْلٌ (لعف)، نحو: **لَتَقُ** (القاف مماله إلى الغين)، وهي (مقلوب قتل).
- فِعْلٌ، نحو: **هِمَعُ** (سَمِعَ)، والمصدر: **هَمِيؤُوعُ**، ونحو: **فِرْعُ** الذي مصدره **فَرَعَتْ** على وزن **فَعَلَتْ**.
- فَعْلٌ، نحو: **مُدُّ** (مَدَّ)، والمصدر: **مَدِّيؤُودُ** (فَعِيؤُولُ)، و **سِنْدُ** (الشين هنا شدقية)، بمعنى (شَدَّ)، والمصدر: **سِنْدِيؤُودُ**.
- فَعْلٌ، نحو: **هَتَفُ**، و **هَتِيؤُوفُ**.

- فَعُلٌ، نحو عَرَفَ (بمعنى عَرَفَ)، والذي مصدره غَرِيوْفٌ: فَعِيوْلٌ.
- أما غير الثلاثي من الأفعال، فتصاغ مصادره كما يأتي:
- فَعُوْلٌ: قَدُوْمٌ فعل ماضٍ، يَقْدُمُ المضارع مصدره تَقَدَّمْتُ (فتحة الميم ممالاة إلى الكسرة) على وزن تَفَعَّلْتُ (فتحة اللام ممالاة إلى الكسرة)، أي (قدم يقدم قدمًا).
- فَعِلْلٌ: حَوِرُّزٌ (أَسْوَدٌ)، ومصدره حُوِرَتْ على وزن فَعَلْتُ، وكذلك عَفِرُّزٌ (أَحْمَرٌ) ومصدره عَفَرَتْ (حمرة).
- أَفْعُلٌ: مصدره فَعَلْتُ نحو: (أَعْدُمُ عَدَمْتُ)، فتحة الميم ممالاة إلى كسرة.
- أَفْعُلٌ: ومصدره مَفَعَلْتُ، نحو: (أَخْرَجُ يَخْرُجُ مَخْرَجْتُ)، بما معناه (أسرع يسرع سرعةً).

وتوافق المهربية، العربية هنا في بعض أوزان المصدر الثلاثية، والرباعية، نحو: (فعل)، و(فعلل)، مع اختلاف في نطق الحركات وتخالفها في الأوزان الأخرى.

المطلب الثاني: المصدر الميمي.

أ- تعريفه:

ذكره سيبويه، فقال: "فإذا أردت المصدر بنيته على (مَفْعَلٍ)، وذلك قولك: إنَّ في ألف درهمٍ لَمَضْرَبًا، أي لَضْرَبًا"^(١). وذكر ابن سيده "أنَّ منه ما يقع قياسًا، ومنه ما قالت به العربُ على غير القياس"^(٢).

(١) سيبويه، الكتاب: ٨٧ / ٤.

(٢) ابن سيده، المخصص: ١٤ / ١٩٣.

ويعرفه ابن هشام، بأنه: "هُوَ مَا بُدِيَ بِمِيمٍ زَائِدَةٍ لغير المفاعلة كالمضرب والمقتل وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ فِي الْحَقِيقَةِ وَيُسَمَّى الْمَصَدَّرُ الميمي وانما سموه أحياناً اسم مصدر تجوزاً"^(١).

ومن المحدثين عرفه الغلاييني بقوله: "هو ما كان في أوله ميمٌ زائدة كَمَنْصِرٍ وَمَعْلَمٍ وَمُنْطَلِقٍ وَمُنْقَلَبٍ. وهي بمعنى النَّصْر والعلم والانطلاق والانقلاب"^(٢). ويضيف الغلاييني: "والمحققون من العلماء قالوا إنَّ المصدر الميميَّ اسمٌ جاء بمعنى المصدر، لا مصدرٌ، والمصدر الميميُّ من المصادر القياسية"^(٣).

في حين يعرفه الراجحي، بأنه: "مصدر يدل على ما يدل عليه المصدر العادي، غير أنه يبدأ بميم زائدة"^(٤).

ويعرفه عباس حسن، بقوله: "وهو: "ما يدل على معنى مجرد، وفي أوله "ميم" زائدة، وليس في آخره ياء مشددة زائدة بعدها تاء تأنيث مربوطة"^(٥).

كما يعرفه قيش، بأنه: "اسم جامد يدل على حدث مجرد عن الزمان والمكان، ولكن فيه ميماً زائدة تفرقه عن المصدر الطبيعي، تفيد هذا الميم قوة الدلالة والتأكيد، بشرط أن لا تكون هذه الميم ميم مفاعلة، مثل: ناצל مناظلة"^(٦).

(١) ابن هشام، شذور الذهب: ٥٢٦.

(٢) الغلاييني، جامع الدروس العربية: ١ / ١٧٤.

(٣) المرجع السابق: ١ / ١٧٤.

(٤) الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي: ٦٣.

(٥) حسن، عباس، النحو الوافي: ٣ / ١٨٦.

(٦) قيش، أحمد، الكامل في النحو والصرف: ٣٢٤.

في حين يعرفه درويش، بأنه: "لفظ يبدأ بـ(ميم) زائدة يدل على ما دل عليه المصدر الصريح"^(١).

ومن التعريفات السابقة يمكن للباحثة أن تستنبط له تعريفًا على النحو الآتي: المصدر الميمي هو مصدر في أوله ميم زائدة على الأصل، وذلك في غير باب المفاعلة.

ب- أوزانه^(٢):

١- (مَفْعَل) بفتح العين.

٢- (مَفْعِل) بكسر العين.

ج- صياغته:

يصاغ المصدر الميمي قياسًا على النحو الآتي^(٣):

أولًا: يأتي المصدر الميمي على وزن (مَفْعَل) بفتح العين في الحالات الآتية^(٤):

١- إذا كان الفعل ثلاثيًا صحيحًا، فإن المصدر الميمي يصاغ منه على وزن (مَفْعَل)، بفتح العين، مثل: ذهب مذهب، وشرب مشرب وكتب مكتب. أو مضارعه مشهور بكسر العين نحو: جلس يجلس، مجلسًا.

وجاء في الشافية في علم التصريف: "وَيَجِيءُ الْمَصْدَرُ الْمِيمِيُّ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ عَلَى (مَفْعَل) قِيَاسًا مَطْرَدًا كـ(مقتل، ومضرب)، وأما (مَكْرَمٌ وَمَعُونٌ) وَلَا غَيْرَهُمَا فَنَادِرَانِ حَتَّى جَعَلَهُمَا الْفُرَاءَ جَمْعًا لِمَكْرَمَةٍ وَمَعُونَةٍ"^(٥).

(١) درويش، عبد الله، دراسات في علم الصرف: ٦٧

(٢) ينظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية: ١ / ١٧٤.

(٣) ينظر: الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي: ٦٣.

(٤) ينظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية: ١ / ١٧٤.

(٥) ابن الحاجب: الشافية في علم التصريف: ١ / ٢٨.

٢- إذا كان الفعل ثلاثياً معتلاً (مثالاً) أوله حرف علة، فإن المصدر الميمي يصاغ منه على وزن (مَفْعَل)، بكسر العين، مثل: وعد موعداً، وقف موقفاً، وجد موجد^(١).

والمقصود بـ(المثال) أي: "ما كانت فاءه حرف علة، نحو: (وعد) و(ورث)"^(٢).

٣- إذا كان الفعل ثلاثياً معتلاً^(٣) لفيماً مفروقاً^(٤)، فإن مصدره الميمي يصاغ على وزن (مَفْعَل) بفتح العين، نحو: (وفي مَوْفَى)، (وعى مَوْعَى)، (وقى مَوْقَى).

٤- إذا كان الفعل زائداً على ثلاثة أحرف فإن مصدره الميمي يصاغ بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر، مثل: (استخرج مستخرج)، (أقام مقام)، (أخرج مخرج)^(٥).

٥- إذا كان الفعل مضعفاً^(٦) لازماً، فإن مصدره أيضاً يأتي على وزن مَفْعَل بفتح العين، نحو: (فرّ يفرّ مفرّاً).

(١) ينظر: الحملاوي، شذا العرف: ٦١. والراجحي، عبده، التطبيق الصرفي: ٦٣.

(٢) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٤ / ٢٦٨.

(٣) المعتل من الأفعال ينقسم إلى خمسة أقسام: مثال، وأجوف، وناقص، ولفيف مفروق، ولفيف مقرون. فالمثال: ما كانت فاءه حرف علة، نحو: وعد وورث وینع ويسر. والأجوف: ما كانت عينه حرف علة، نحو قال: وباع، وهاب، وخاف. والناقص: ما كانت لامه حرف علة، نحو: رضی، ونهى. ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٤ / ٢٦٨.

(٤) اللفيف المفروق، هو: "ما كانت فاءه ولامه حرفي علة، نحو: (وفي، ووعى، ووقى)". ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٤ / ٢٦٨.

(٥) ينظر: الحملاوي، شذا العرف: ٦١. والراجحي، عبده، التطبيق الصرفي: ٦٣.

(٦) المضعف، هو: "ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو: (عض، وشذ)". ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٤ / ٢٦٨.

واللازم، هو: "الفعل الذي لا يتعدى إلى نصب مفعول، ومن علاماته ألا يتصل به هاء ضمير غير المصدر، وألا يبنى منه اسم مفعول تام، وذلك ك: "خرج"، فلا يقال: خرجه. وحكم اللازم: أن يتعدى بالجار، ك: "عجبت منه"، "مررت به"^(١).

٦- إذا كان الفعل زائداً على ثلاثة أحرف، فإن مصدره الميمي يصاغ بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر، والمضارع فيها مضموم العين أو مفتوحها، أو مشهور بكسر العين، نحو: (مَدَّخَلَ، ومَسْتَخْرَج، ومُسَّرَّح، ومُقاتِل، ومُنْتَصِر، مُنْدَفِع، مُحَمَّر، مُعْشَوْشَب، مُزَلَّزَل، مُتَدَخَّرَج، مُطْمَأَنَّ)^(٢).

وهكذا نلاحظ أن المصدر الميمي للفعل الثلاثي يأتي على وزن (مَفْعَل) بفتح العين في الحالات الخمسة السالفة الذكر، وهي: إذا كان الفعل ثلاثياً صحيحاً، أو ثلاثياً معتلاً مثلاً أوله حرف علة، أو ثلاثياً معتلاً لفيماً مفروقاً، أو ثلاثياً مضعفاً لازماً، زائداً على ثلاثة أحرف فإن مصدره الميمي يصاغ بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر، والمضارع فيها مضموم العين أو مفتوحها، أو مشهور بكسر العين.

ثانياً: يأتي المصدر الميمي على وزن (مَفْعَل) بكسر العين، في الحالات الآتية^(٣):

١- إذا كان الفعل (مثلاً) صحيح اللام، و(فاؤه) تحذف في المضارع، نحو: (وعد يعد موعداً)، و(وضع يضع موضعاً).

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك: ٢ / ١٥٧. وشرح شذور الذهب: ١ / ٨٨. والأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢ / ٢١٥. والأزهري، التصريح على التوضيح: ١ / ٤٦٢. حسن، عباس، النحو الوافي: ٢ / ١٥١.

(٢) ينظر: الزجاجي، الجمل في النحو: ٣٨٨، والاسترباذي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ١٦٨.

(٣) ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي: ٣ / ٢٣٤.

٢- هناك بعض الأفعال وردت كان القياس فيها أن تكون مصادرها على وزن (مَفْعَل) بفتح العين، غير أنها جاءت بكسر العين، نحو: (رجع مرجع)، و(هلك مهلك)، ﴿ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ﴾^(١).

٣- كما وردت بعض الأفعال معتلة الوسط مصادرها على وزن (مَفْعِل) بكسر العين، نحو: (جاء مجيئاً)، و(سار مسيراً)، و(صار مصيراً)، و(شاب مشيباً)، و(بات مبيتاً).

٤- "قد يُبنى المصدر الميمي من الثلاثي المجرد على وزن "مَفْعِل" (بكسر العين)، شذوذاً كالمكبر والميسر والمرجع والمحيض والمقيل والمجيء والمبيت والمشيب والمزيد والمسير والمصير والمعجز"^(٢).

٥- "يبنى من المصدر الميمي على وزن (مَفْعَلَة)، (بفتح العين) كمذهبة ومفسدة ومودة ومقالة ومساءة ومحالة ومهابة ومهانة ومسعاة ومنجاة ومرضاة ومعزاة"^(٣).

٦- وشدَّ بناؤه على (مَفْعَلَة) (بكسر العين)، أو "مَفْعَلَة" (بضمها) كمحمدة ومدمة ومظلمة ومعبة ومحسبة ومضنة، (بالكسر)، وكلهنَّ يجوز فيه فتح العين أيضاً، ومعدرة (بالكسر) ويجوز فيها الضمُّ أيضاً كمعدرة ومغفرة ومعصية ومحمية ومعيشة (ولا يجوز فيهنَّ إلا الكسر) ومهلكة ومقدرة ومأدبة (بالكسر، ويجوز فيهنَّ الضمُّ والفتح أيضاً)^(٤).

(١) النمل: ٤٩.

(٢) ينظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية: ١ / ١٧٥.

(٣) ينظر: المرجع السابق: ١ / ١٧٥.

(٤) ينظر: الاستربادي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ١٦٨. والغلاييني، جامع الدروس

العربية: ١ / ١٧٥.

٧- وقد ورد على زنتي (الفاعل والمفعول)، أسماءً بمعنى المصدر؛ كالعاقبة والفاضلة والعافية والكافية والباقية والدالة والميسور والمعسور والمرفوع والموضوع والمعقول والمحلوف والمجلود والمفتون والمكروهة والمصدوقة. ومن العلماء من يجعلها مصادر شاذة والحق إنها أسماءً جاءت لمعنى المصدر، لا مصادر^(١). في حين يرى سيويه: أنه "يستغني بهذا عن المفعّل الذي يكون مصدرًا؛ لأنّ في هذا دليلاً عليه"^(٢). كما يذهب بعضهم إلى القول بأنّ هذه البنية جاءت صفة للزمان وليست مصدرًا ميمياً^(٣).

(فالعاقبة) بمعنى العقب (بفتح فسكون) والعقوب (بالضم) مصدر ي عقبه يعقبه" (من بابي نصر ودخل)، أي خلقه وجاء بعده^(٤).

و(الفاضلة) اسم بمعنى الفضيلة، وهي الدرجة الرفيعة، وهي من "فضّل يُفضّل فضلاً" (من باب نصر) أي شرف شرفاً^(٥). و(العافية) اسم بمعنى المعافاة مصدر، (عافاه يُعافيه)، وَجَمَعَهَا (عَوَافٍ)^(٦). و(الكافي والكافية) اسمان بمعنى الكفاية مصدر (كَفَيْتِ الشَّيْءَ يُكْفِي كَفَايَةً)، أي حصل

به الاستغناء عن غيره، ومنه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾^(٧)، أي لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِهِ عَزَّ وَجَلَّ كَشْفٌ وَظُهُورٌ، وقيل: كاشفة بمعنى انكشاف، والهاء فيها كالهاء في العاقبة والداهية^(٨).

(١) ينظر: الغلابيني، جامع الدروس العربية: ١ / ١٧٥.

(٢) سيويه، الكتاب: ٩٧ / ٤.

(٣) ينظر: الاستربادي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ١٦٨. والزجاجي، الجمل في النحو: ٣٨٨،

(٤) ينظر: ابن منظور: لسان العرب: ١ / ٦١١.

(٥) ينظر: ابن منظور: لسان العرب: ٤ / ٢٦٤.

(٦) ينظر: المرجع السابق: ٤ / ١٤٠.

(٧) النجم: ٥٨.

(٨) ينظر: الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير: ٥ / ١٤٢.

و(الباقية) اسم بمعنى البقاء (بقي يبقى).

و(الدالة): من الدّلال، وهي اسم بمعنى الدّل مصدر "دَلَّت المرأةُ على زوجها دلاً"؛ أظهرت جراءة عليه في تدلل، كأنها تخالفه، وما بها من خلاف^(١).

و(الميسور والمعسور) اسمان بمعنى العسر واليسر.

وقد فرّق بعض المحدثين بين المصدر الميمي، والمصدر الأصلي من ناحيتين^(٢):

١- من ناحية التلبّس بشيء أو عدمه: فالمصدر الميمي متلبّس بذات في الغالب، أمّا الأصلي فلا يتلبّس بشيء؛ أي أنّ المصدر الميمي في الغالب لا يحمل معه عنصر الذات بعكس الأصلي فإنه حدث مجرد، نحو (منقلب) في قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾^(٣)؛ فهذا المصدر لا يطابق المصدر الأصلي - انقلاباً - في المعنى، فالميمي يحمل معه الذات، والأصلي مجرد.

٢- من ناحية اختلاف المعنى: إذ نجد أنّ المصدر الميمي في كثير من التعبيرات يحمل معنى لا يحمله المصدر الأصلي، نحو (المصير) في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾^(٤)؛ فالمصير يعني نهاية الأمر بخلاف الصيرورة^(٥).

(١) ينظر: ابن منظور: لسان العرب: ١١ / ٢٥٤.

(٢) ينظر: السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية: ٣٤، ٣٥.

(٣) الشعراء: ٢٢٧.

(٤) إبراهيم: ٣٠.

(٥) ينظر: السامرائي، فاضل، معاني الأبنية في العربية: ٣٥.

وتخلص الباحثة إلى أن المصدر الميمي مصدر يدلُّ على الحدث مجرداً، كالمصدر الأصلي، مع قوة الدلالة وتوكيدها، والعلة في تسميته ترجع إلى الميم الزائدة في أوله سواء أكانت مفتوحة أم مضمومة على حسب بنائه من الفعل. يصاغ من الثلاثي على وفق الأوزان الآتية: (مَفْعَل) بفتح الميم والعين، وعلى وزن (مَفْعِل) بفتح الميم وكسر العين، و(مَفْعَلَة) بفتح العين، و(مَفْعِلَة) بكسر العين، نحو: معذرة، وعلى وزن (مَفْعُول). ويصاغ المصدر الميمي من الفعل غير الثلاثي على وزن مضارعه، مع قلب ياء المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر.

وفي المهري يُصاغ المصدر الميمي على الأوزان الآتية:

من الفعل الثلاثي:

-مَفْعِلٌ، نحو: رَبِضٌ، مَرَبِضٌ (مكان جلوس الحيوان).

-مَفْعَالٌ، نحو: نَيْبٌ، مَنَيْبَابٌ (من المنصب).

-مَفْعَلَلٌ، نحو: قَدَمٌ، مَقْدَمٌ (كبير القوم).

من غير الثلاثي:

- مَفْعَلَتٌ، نحو: آمُودٌ-أَعْمُودٌ (بمعنى استند، اللفظة الأولى بحسب لهجة البدو، والثانية بحسب لهجة منطقة حوف)، ومصدرها يأتي على وزن: مَعْمَدَتٌ.

-مَفْعَلَلٌ، أَفْصِيْمٌ، مَقْفِصِيْمٌ (الصاد صفيرية، جلس وقت الظهر).

ومن خلال عرض أوزان المصدر الميمي في العربية، وفي المهربية، وبناءً على تتبع الباحثة واستقرائها للكلام المهري، يلاحظ أن هناك تشابهاً في بعض الصيغ القياسية للمصدر الميمي.

وتوافق المهربية العربية في صياغة المصدر الميمي غير أن المهربية تبدل التاء المربوطة بتاء مفتوحة في بعض الأوزان.

المطلب الثالث: اسم المرة والهيئة.

أولاً: اسم المرة:

أ- تعريفه:

يعرفه السيوطي، بأنه: "اسم المرة ما دل على المرة من الثلاثي العاري من تاء ب(فعلة) بفتح الفاء سواء كان مصدره على فعل كضربة أو لا كخرجة من خروج"^(١). وقال الرضي: "وَالْمَرَّةُ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ الَّذِي لَا تَاءَ فِيهِ عَلَى (فَعْلَةٍ)، نَحْوُ: (ضَرْبَةٍ، وَقَتْلَةٍ)"^(٢).

وجاء في إيجاز التصريف: "والمرة من الثلاثي كله على وزن (فَعْلَةٍ)، وأَمَّا (فَعْلٌ) المضموم العين فمضارعه على وزن (يَفْعُلُ)، ومصدره المقيس على وزن (فَعَالَةٌ أو فَعُولَةٌ)، واسم فاعله على وزن فَعِيلٍ، أو فَعُلٍ، نحو: (نَظْفٌ يَنْظُفُ نَظَافَةً)، و(سَهْلٌ سُهُوْلَةٌ)، وإذا قصد باسم فاعل الفعل الثلاثي الحدوث جاء على (فاعل) بكل حال، كقولك: (زيد شاجع اليوم فازع غداً)"^(٣)، كما قال الشاعر^(٤):

وما أنا من رزءٍ وإن جَلَّ جازعٌ ولا بسرورٍ بعد موتك فارحٌ

(١) السيوطي، همع الهوامع: ٣ / ٣٢٥.

(٢) الاسترأبادي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ١٧٨.

(٣) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف: ٧١.

(٤) البيت لأبي الوليد أشجع بن عمرو بن الشريد بن مطرود السلمي، وهو في شرح الحماسة للتبريزي:

٣٥. والشعر والشعراء: ٨٥٧. والأصفهاني، الأغاني: ٣٠ / ١٧، ٥١.

والشاهد فيه: قوله: جازع، وفارح؛ الذي قصد به الحدوث جاء على وزن فاعل^(١).

وفي كتاب المفتاح في علم الصرف: "وإذا كان المصدر من الثلاثي على "فَعَلَة" بفتح الفاء يكون للمرّة، ك: قَوْمَة وَرَحْمَة وَخَشِيَة"^(٢).

ومن المحدثين، عرفه الجارم ومصطفى أمين، بأنه: "مَصْدَرٌ يدل على وقوع الحدث مرة واحدة، واسمُ الهَيْئَةِ: مَصْدَرٌ يدل على هيئة الفِعْلِ حينَ وُقُوعِهِ"^(٣). وقال الهاشمي: "اسم المرة اسم يدل على وقوع الحدث مرة واحدة، فهو يدل على حصول الحدث مرة واحدة، نحو: جلس جلسة بفتح الجيم في (جَلْسَة)، فكلمة (جلسة) تدل على حصول الجلوس مرة واحدة"^(٤). وجاء في النحو المصنفى: "اسم المرة: هو الذي يدل على حصول الحدث مرة واحدة، مثل: "جَرَعَة، لَقْطَة، رَمِيَة، ابْتِسَامَة"^(٥).

في حين يذهب فخر الدين قباوة، إلى أن بعض العلماء يسميه باسم المرة وبعضهم بمصدر العدد، وهو اسم مصوغ من المصدر الأصلي، للدلالة على حدوث الفعل مرة واحدة"^(٦).

ويعرفه الطريفي، فيقول: "هو لفظ يصاغ للدلالة على أن الفعل حدث مرّة واحدة، ويسمى أيضًا اسم المرة"^(٧).

(١) ينظر: ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف: ٧١.

(٢) الفارسي، أبو بكر عبد القاهر، المفتاح في الصرف: ٦٥.

(٣) الجارم، علي، ومصطفى أمين، النحو الواضح: ٢ / ٢٥١.

(٤) الهاشمي، أحمد، قواعد اللغة العربية: ٣٠٦.

(٥) عيد، محمد، النحو المصنفى: ٤٢٨.

(٦) قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال: ١٤٢.

(٧) ينظر: الطريفي، يوسف عطا، الوافي في قواعد الصرف العربي: ٨١.

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن مصدر المرة اسم يدل على ما يدل عليه المصدر العادي من الحدث، ولكنه يدل على حدوث الفعل مرة واحدة بخلاف المصدر العادي.

ب- صياغته:

١- يصاغ من الفعل الثلاثي على وزن (فَعْلَة) بفتح الفاء، مثل: وقف وقفة، جلس جلسة، أخذ أخذة^(١).

٢- إذا كان مصدر الفعل الثلاثي على وزن (فَعْلَة)، فإنه يوصف بكلمة (واحدة)، مثل: دعا دعوة واحدة. وهفا هفوة واحدة^(٢).

٣- يصاغ من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف بإلحاق تاء التأنيث في مصدره الأصلي، مثل: انطلق انطلاقة، وأكرمه إكرامة، وعلمته تعليمة^(٣).

٤- إذا كان مصدر الفعل الزائد على ثلاثة أحرف في آخره تاء تأنيث، فإنه يوصف بكلمة (واحدة) مثل: استعنت استعانة واحدة، وأقمت إقامة واحدة.

وقد أجمل ذلك كله الزمخشري في قوله: "وبناء المرة من المجرد على فعلة تقول: قمت قومة وشربت شربة. وقد جاء على المصدر المستعمل في قولهم: أتيت إتيانة، ولقيته لقاء، وهو مما عداه على المصدر المستعمل كالإعطاء، والانطلاقة، والابتسامة، والترويحة، والتقلبة، والتغافلة. وأما ما في آخره تاء فلا يتجاوز به المستعمل بعينه تقول: قاتلته مقاتلة واحدة، وكذلك الاستعانة والدرجة"^(٤).

(١) ينظر: الاستريادي، ركن الدين، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٣٠٩.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ١ / ٣٠٩.

(٣) ينظر: المرجع السابق: ١ / ١٧٩.

(٤) الزمخشري، المفصل: ١ / ٢٨٠.

ويقول السيوطي، في المزهري: "وليس في كلامهم المصدر للمرة الواحدة إلا على وزن (فَعْلَة)، نحو: سجدت سجدة، وقمت قومة، وضربت ضربة، إلا حججت حجة (بالكسر) واحدة، ورأيته رؤية (بالضم) واحدة وسائر كلام العرب بالفتح^(١).

ويمكن بيان أوزان اسم المرة على النحو الآتي^(٢):

١ - (إِفْعَالَةٌ): وهذا الوزن يكون في الفعل على (أَفْعَل، يُفْعِل)، نحو: أكرم يكرم، فالمرة منه: (إِكْرَامَةٌ).

٢ - (نَفْعِيْلَةٌ): يكون في الفعل على وزن (فَعَّل، يُفَعِّل) نحو: سبَّح، يُسَبِّح، فاسم المرة منه (تَسْبِيْحَةٌ).

٣ - (اِفْتِعَالَةٌ): يكون في الفعل على وزن (اِفْتَعَلَ، يِفْتَعِل)، نحو: اتَّصَلَ، يَتَّصِلُ، فاسم المرة منه: (اِتِّصَالَةٌ).

٤ - (اِنْفِعَالَةٌ): يكون في الفعل على وزن (اِنْفَعَلَ، يِنْفَعِل)، نحو: انصرف، ينصرف، فاسم المرة منه: (اِنصِرَافَةٌ).

٥ - (اِفْعَالَلَةٌ): يكون في الفعل على وزن (اِفْعَلَّ، يَفْعَلُّ)، نحو: احمرَّ، يحمرُّ، فاسم المرة منه: (اِحْمِرَارَةٌ).

٦ - (تَفَعُّلَةٌ): ويكون في الفعل على وزن (تَفَعَّلَ، يَتَفَعَّلُ)، نحو: تقبَّل، يتقبَّل، فاسم المرة منه (تَقَبُّلَةٌ).

٧ - (تَفَاعُلَةٌ): كون في الفعل على وزن (تَفَاعَلَ، يَتَفَاعَلُ)، نحو: تقاتل، يتقاتل، فاسم المرة منه: (تَفَاتُلَةٌ).

(١) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها: ٢ / ٨٠.

(٢) ينظر: الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٢٤، ٢٢٥.

٨- (استفَعَالَة): يكون في الفعل على وزن (استفعل، يستفعل)، نحو: استخراج يستخرج، فالمرة منه: (استخراجة).

٩- (افْعَوَّالَة): يكون في الفعل على وزن (افْعَوَّل، يفْعَوِّل)، نحو: اجلوِّد، يجلوِّد، فالمرة منه: (اجلوِّادة).

١٠- (افْعِيْعَالَة): يكون في الفعل على وزن (افْعَوَّعَل، يفْعَوِّعِل)، نحو: اعشوشب يعشوشب، فاسم المرة منه: (اعشيشابة).

١١- (افْعِيْلَالَة): يكون في الفعل على وزن (افْعَالَّ، يفْعَالُّ)، نحو: احمازَّ يحمازُّ، فاسم المرة منه: (احميرارة).

١٢- (فعللة): يكون في الفعل على وزن (فَعَلَّل، يفعلل)، نحو: دحرج، يدحرج، فاسم المرة منه (دحرجة).

١٣- (تفعللة): يكون في الفعل على وزن (تفعلل، يتفعلل)، نحو: تبعثر، يتبعثر، فالمرة منه: (تبعثرة).

١٤- (افْعِنَالَة): يكون في الفعل على وزن (افْعَنَلل، يفْعَنَلل)، نحو: احرنجم، يحرنجم، فالمرة منه: (احرنجامة).

١٥- (افْعَلَالَة): يكون في الفعل على وزن (افْعَلَّل، يفْعَلَلُّ)، نحو: اقشعرَّ، يقشعرُّ، فاسم المرة منه: (اقشعرارة).

فإن كان المصدر الأصلي آخره تاء، نحو: دحرجة، ومشاركة، جاز الاكتفاء بها في الدلالة على المرة، ولكن الأكثر الاتيان بالوصف لرفع اللبس بين المصدر والمرة منه، نحو: دعوته دعوة واحدة^(١).

(١) ينظر: كحيل، أحمد حسن، التبيان في تصريف الأسماء: ٤٩.

وإذا كان للفعل غير الثلاثي مصدران أحدهما أشهر وأغلب، فالمرة تأتي على الأشهر، نحو: دحرج دحرجة واحدة، ولا تقل: دحرجة؛ لأن دحرجة أشهر من دحرجة^(١).

شروط صياغته:

يشترب في صياغة مصدر اسم المرة ثلاثة شروط^(٢):

- ١- أن يكون فعله تامًا، فلا يصاغ من الأفعال الناقصة، نحو: كاد وعسى.
- ٢- ألا يكون قلبيًا، بل لا بد أن يكون حسيًا صادرًا من الجوارح، فلا يصاغ من (فهم)، و(علم)؛ لأنهما من أفعال القلوب.
- ٣- ألا يدل على صفة ثابتة لازمة.

ولعلنا نخلص هنا إلى أن مصدر المرة اسم يدلُّ على ما يدل عليه المصدر العادي من الحدث، ولكنه يدل على حدوث الفعل مرة واحدة بخلاف المصدر العادي. ويصاغ من الفعل الثلاثي على وزن (فَعْلَة) بفتح الفاء، مثل: وقف وقفةً، وإذا كان مصدر الفعل الثلاثي على وزن (فَعْلَة)، فإنه يوصف بكلمة (واحدةً)، مثل: دعا دعوةً. ويصاغ من الفعل الزائد على ثلاثة أحرفٍ بإلحاق تاء التانيث في مصدره الأصلي، مثل: انطلق انطلاقةً، وأكرمه إكرامةً. ويشترط في صياغة مصدر اسم المرة أن يكون فعله تامًا، وألا يكون قلبيًا، وألا يدل على صفةً.

(١) ينظر: كحيل، أحمد حسن، التبيان في تصريف الأسماء: ٤٩.

(٢) ينظر: محيسن، محمد سالم، تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن: ٣٤٧.

اسم المرّة في المهريّة:

ونجد اسم المرّة في المهريّة على النحو الآتي:

يصاغ اسم المرة من الثلاثي على وزن (فَعَلْتُ)، بإضافة التاء المفتوحة إلى

آخره مع تغيير في نطق الحركات، كذلك إضافة العدد (طَيْتُ: واحدة)، نحو:

- فَعَلْتُ، (فتحة لام الوزن مماله إلى كسرة)، نحو: هُكَبُ - هُكَبْتُ طَيْتُ

(أَدْخَلَ)

- مَفَعَلْتُ، (فتحة لام الوزن مماله إلى كسرة)، نحو: رَدُّهُ (رمى) - مَرَدَيْتُ.

- فَعَلْتُ، نحو: آدُمُ - آدَمْتُ، (أي لا يوجد لديه شيء).

- فَعَلْتُ، نحو: بَهْضُنْكَ بِهِ بَهَيْصَتْ طَيْتُ (بمعنى: انتفض).

ويلاحظ أن هناك اختلافاً في نطق بعض الحروف في اللفظة الواحدة، وذلك

من خلال تتبع الباحثة للكلام المهري فكلمة (آدُمُ)، تنطق بالمد في المهريّة الأم،

وتنطق بالعين (أَعْدُمُ)، في لهجة (هويوت، لهجة مديريةية حوف)، وما حولها.

وهنا توافق المهريّة العربية في صياغة مصدر المرة، مع إبدال التاء المربوطة

بالتاء المفتوحة في المهريّة.

ثانياً: اسم الهيئة:

أ- تعريفه: هو اسمٌ مَصْوُغٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا الْحَدَثُ

عِنْدَ وَقُوعِهِ^(١). ويسميه بعض النحاة باسم الهيئة، ويسميه بعضهم بمصدر

(١) ينظر: اليعقوب، عبد الله بن يوسف، المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف: ١٥٦.

النوع^(١)، وهو اسم مصوغ من المصدر الأصلي لدلالته على صفة الحدث حين وقوعه^(٢).

وقد أشار إليه السيوطي، بأنّه: "مصدر يدل على (الهيئة)؛ أي الثلاثي العاري من التاء بـ(فِعْلَة) بالكسر كجلسة (ولا تكون) الهيئة (من غيره) أي غير الثلاثي"^(٣).

وعرفه الحملأوي بأنّه: "مصدر يُصاغ للدلالة على الهيئة، على وزن (فِعْلَة) بكسر فسكون، كجَلَسَ جِلْسَةً"^(٤)، وفي الحديث: "إذا قتلتم فأحسنوا القِتْلَةَ"^(٥).

ومن المحدثين، عرفه عباس حسن بقوله: "مصدر الهيئة: يصاغ للدلالة على الصورة التي جرى عليها الفعل، وهو من الثلاثي على وزن فِعْلَة مثل: يمشي مشية المتكبر، فإن كان مصدره على وزن فِعْلَة دللنا على مصدر الهيئة بالوصف أو بالإضافة"^(٦).

وعرفه الغلاييني، بأنّه: "مصدرُ النَّوع، ويُسمى مصدر الهيئة أيضًا؛ هو ما يُذكرُ لبيان نوع الفعل ووصفِته، نحو: وَقَفْتُ وَقْفَةً، أي وَقُوفًا موصوفًا بِصِفَةٍ"^(٧).

(١) ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، المفتاح في الصرف: ١٣. وابن مالك، محمد، إيجاز التعريف في علم التصريف: ٧١. والغلاييني، جامع الدروس العربية: ١ / ١٧٢.

(٢) ينظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: ١ / ٢٨٠. وعيد، محمد: النحو المصنف: ٤٢٨.

(٣) السيوطي، همع الهوامع: ٣ / ٣٢٥.

(٤) الحملأوي، شذا العرب: ٦١.

(٥) الحديث أخرجه مسلم في باب الأمر بالإحسان في الذبح والقتل: ٣ / ١٥٤٨. برقم (٥٧).

(٦) حسن، عباس، النحو الوافي: ١ / ١٩٠.

(٧) الغلاييني، جامع الدروس العربية: ١ / ١٧٢.

ب- صياغته^(١):

١- يصاغ مصدر الهيئة من الفعل الثلاثي فقط على وزن (فَعْلَة) بكسر الفاء، فيقال: وقف وقفة، وجلس جلسة، ومشى مشية.

ولا يصاغ مصدر الهيئة من غير الثلاثي، فإن كان المصدر العام على وزن (فَعْلَة) بكسر الفاء، نحو: نشدة، ودربة، وشدة، دل على الهيئة بالوصف، نشدة عظيمة.. وهكذا^(٢).

وإذا أريد الدلالة على الهيئة من غير الثلاثي جيء بالمصدر الأصلي موصوفاً بما يفيد الغرض؛ نحو: استقبلت الضيف استقبال الحفاوة.

٢- وردت بعض المصادر دالة على الهيئة من أفعال غير ثلاثية، مثل: (تعمَّم الرجل عمَّة)؛ أي لبس عمامته، و(اختمرت المرأة خمرة)؛ أي لبست الخمار، وهي مصادر سماعية.

شروط صياغة مصدر اسم الهيئة^(٣):

١- أن يكون فعله تاماً.

٢- ألا يكون الفعل قلبياً؛ أي من أفعال القلوب.

٣- ألا يدل على صفة ثابتة لازمة.

وتخلص الباحثة هنا، إلى أن المصدر من اسم الهيئة اسم مَصوغٌ للدلالة على الصِّفَةِ التي يكون عليها الحَدَثُ عند وقوعه. ويسميه بعض النحاة باسم

(١) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: ٣/ ٢٠٨. وابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٣/ ١٣٣. والراجحي، التطبيق الصرفي: ٦٤. وقباوة، تصريف الأسماء والأفعال: ١٤٤. وكحيل، التبيان في تصريف الأسماء:

(٢) ينظر: قباوة، تصريف الأسماء والأفعال: ١٤٤. وينظر: كحيل، التبيان في تصريف الأسماء: ٥٠.

(٣) ينظر: قباوة، تصريف الأسماء والأفعال: ١٤٤.

الهيئة، وبعضهم بمصدر النوع. ويصاغ من الفعل الثلاثي فقط على وزن (فَعْلَة) بكسر الفاء، ولا يصاغ من غير الثلاثي، فإن كان المصدر العام على وزن (فَعْلَة) بكسر الفاء، دلَّ على الهيئة بالوصف، وإذا أريد الدلالة على الهيئة من غير الثلاثي جيء بالمصدر الأصلي موصوفاً بما يفيد الغرض؛ وقد وردت بعض المصادر دالة على الهيئة من أفعال غير ثلاثية، لكنها سماعية.

اسم الهيئة في المهربية:

يصاغ اسم الهيئة في المهربية من الثلاثي على وزن اسم المرة (فَعَلْتُ)، بزيادة تاء في آخره موصوفاً، نحو: نَفَخْتُ نَفْخًا قَوِيًّا (نفختُ نفخةً قويةً)، وعلى وزن (مَفْعِيلِ)، نحو: مَبْنَعُوكَ مَبْنَعُوكَ طَوِيلِ (جلستُ جلسةً طويلةً)، وعلى وزن (مَفْعِيلِ)، نحو: صَبْرُكَ مَبْنَعُوكَ طَوِيلِ (وقفتُ وقفةً طويلةً).

وبذلك توافق المهربية، العربية في صياغتها لمصدر الهيئة مع إبدال التاء المربوطة بالتاء المفتوحة، وتخالفها في الوزن (مفعيل - مفعيل).

المطلب الرابع: المصدر الصناعي:

أ- تعريفه: هو لفظ مصنوع يصاغ بإلحاق ياء مشددة وتاء تأنيث، ويدل على صفة مختصة بالاسم^(١). وعرفه الغلاييني، بأنه: "اسم تلحقه ياء النسبة مُرَدَفَةٌ بالتاء للدلالة على صِفَةٍ فيه"^(٢). ويضيف: "ويكون ذلك في الأسماء الجامدة كالحجرية والإنسانية والحيوانية والكمية والكيفية ونحوها، وفي الأسماء المشتقة كالعالمية والفاعلية والمحمودية والأرجحية والأسبقية والمصدرية والحرية، ونحوها، وحقائقه الصفة المنسوبة إلى الاسم"^(٣).

(١) إبراهيم، رجب عبدالجواد، أسس علم الصرف، تصريف الأسماء والأفعال: ١٣٦.

(٢) الغلاييني، جامع الدروس العربية: ١ / ١٧٧.

(٣) المرجع السابق: ١ / ١٧٨.

ويعرفه عباس حسن، فيقول: "المصدر الصناعي؛ - وهو قياسي - ويطلق على: كل لفظ "جامد أو مشتق، اسم أو غير اسم" زيد في آخره حرفان، هما: ياء مشددة، بعدها تاء تأنيث مربوطة؛ ليصير بعد زيادة الحرفين اسماً دالاً على معنى مجرد لم يكن يدل عليه قبل الزيادة"^(١). ويضيف: "وهذا المعنى المجرد الجديد هو مجموعة الصفات الخاصة بذلك اللفظ، مثل كلمة: إنسان؛ فإنها اسم، فإذا زيد في آخره الياء المشددة، وبعدها تاء التأنيث المربوطة صارت الكلمة: (إنسانية) وتغيرت دلالتها؛ إذ يراد منها في وضعها الجديد معنى مجرد، يشمل مجموعة الصفات المختلفة التي يختص بها الإنسان، كالشفقة، والحلم، والرحمة، والمعاونة، والعمل النافع..."^(٢).

وعرّفه الخطيب، بأنّه: اسم تلحقه ياء النسبة، وبعدها تاء للدلالة على صفة هذا الاسم، نحو: فروسية، ومسئولية، ومدنية، وهمجية، ونحو ذلك"^(٣). وهذه التسمية لهذا النوع من المصادر - كما يبدو - تسمية حديثة، وإن كانت ألفاظ هذا المصدر مستعملة منذ القديم^(٤).

وقد أطلق عليه صناعي؛ لأنه يصنع بزيادة ياء مشددة في آخره، بعدها تاء تأنيث مربوطة، ولا شك أن هذه الزيادة في المبنى تلحقها زيادة في المعنى فالياء هي ياء النسب^(٥)، أما التاء الموجودة في آخره فتسمّى تاء النقل؛ حيث تنقل اللفظ من الوصفية إلى الإسمية ليخلص اللفظ إلى معنى المصدر^(٦). أي إلى المعنى المجرد.

(١) حسن، عباس، النحو الوافي: ٣ / ١٨٦.

(٢) المرجع السابق: ٣ / ١٨٧.

(٣) الخطيب، عبد اللطيف محمد، مختصر الخطيب، في النحو والصرف: ٧١.

(٤) ينظر: المرجع السابق: ٧١.

(٥) ينظر: عبد الستار، عبد اللطيف أحمد سعيد، أساسيات علم الصرف: ٤٥.

(٦) ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي: ٣ / ١٨٦.

ب- صياغته: يصاغ المصدر الصناعي من الأسماء المشتقة والأسماء الجامدة^(١)، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الاسم عربياً أو أعجمياً، أو جامداً أو مشتقاً، أو مشنيً، أو جمعاً، كالآتي:

١- صياغته من الأسماء المشتقة، مثل:

الواقع، فيقال: الواقعيّة.

العالم، فيقال: العالميّة.

الأسبق، فيقال: الأسبقيّة.

٢- صياغته من الأسماء الجامدة، مثل:

الإنسان، فيقال: الإنسانيّة.

كيف، فيقال: الكيفية.

الحيوان، فيقال: الحيوانية.

الوطن، فيقال: الوطنية.

وتدل هذه المصادر الصناعية على الصفات الخاصة بالاسم، فمثلاً: الإنسانية: تدل على جميع الصفات المختصة بالإنسان.

والوطنية: تدل على جميع الصفات المختصة بالوطن.

والواقعية: تدل على جميع الصفات المختصة بالواقع.. وهكذا.

وليس لهذا النوع من المصدر القياسي صيغ أخرى، ولا دلالة غير التي ذكرناها. ولا أحكام نحوية تخالف الأحكام العامة التي لكل اسم من سائر الأسماء، إلا أنه اسم جامد، مؤول بالمشتق، يصح أن يتعلق به شبه الجملة^(٢).

(١) ينظر: إبراهيم، رجب عبد الجواد، أسس علم الصرف: ١٣٧.

(٢) ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي: ٣/ ١٨٧.

ويرى الغلابيني أن المولدين قد أكثروا منه، لاسيما في اصطلاحات العلوم وغيرها، بعد ترجمة العلوم ونقلها إلى العربية، كما يرى أنه ليس كل ما لحقته ياء النسبة، مردفة بالتاء، كان مصدرًا صناعيًا، بل ما كان منه غير مراد به الوصف، نحو: (تمسك بعريبتك)؛ أي بخصلتك المنسوبة إلى العرب، فإن أريد به الوصف، كان اسمًا منسوبًا لا مصدرًا، سواءً أذكر الموصوف لفظًا ك(تعلم اللغة العربية)، أم كان معنويًا ومقدرًا ك(تعلم العربية)، أي اللغة العربية^(١).

والمصدر الصناعي مؤول بالمشتق يصح أن يتعلق به شبه الجملة^(٢).

وعليه، تخلص الباحثة إلى أن المصدر الصناعي اسم مصنوع تلحقه ياء النسبة مُردفةً بالتاء للدلالة على صفةٍ فيه، ويدل على صفة مختصة بالاسم، ويصاغ من الأسماء الجامدة، نحو: (الإنسانية)، ومن الأسماء المشتقة نحو: (الواقعية) مشتقة من الواقع. وليس له صيغ أخرى وولا أحكام نحوية تخالف الأحكام العامة التي لكل اسم من سائر الأسماء.

وفي المهريّة تجد الباحثة من خلال تتبعها للكلام المهريّ أنّ المصدر الصناعي في المهريّة مشابه للمصدر الصناعي في العربية نظرًا لدخول بعض الألفاظ العربية في المهريّة وتأثرها بها، إلا أنّ المهريّة دائمًا تبدل التاء المربوطة بتاء مفتوحة، نحو:

- العربية: عَرَبِيَّتْ (بالتاء المفتوحة، بدل التاء المربوطة).

- المهريّة: مَهْرِيَّتْ (بالتاء المفتوحة، بدل التاء المربوطة)، كذلك يقال: طرفييت (طرفية)، عالميت... الخ. وهي في هذا توافق العربية في صياغتها للمصدر الصناعي.

(١) ينظر: الغلابيني، جامع الدروس العربية: ١ / ١٧٨.

(٢) المصدر، الصناعي، <http://alfaseeh.net> تاريخ النشر ٢٠ / ١٢ / ٢٠١٣ م.

المبحث الثاني: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ

المبالغة

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسم الفاعل.

أ- تعريفه: يعرفه سيبويه بقوله: "المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر"^(١).

وقد عرفه ابن مالك بقوله: "اسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي"^(٢). وقد ذكر سيبويه أن الفعل هنا هو الحدث، أي المصدر^(٣)، ومعنى هذا القول إن اسم الفاعل هو صفة تؤخذ من الفعل المعلوم، تدل على معنى واقع من الموصوف بها أو قام به على وجه الحدوث لا الثبات.

كما عرفه ابن الحاجب بأنه "هو ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث"^(٤).

وعرفه الزمخشري بقوله: "اسم الفاعل هو ما يجري على يفعل من فعله كضارب ومنطلق ومستخرج ومدحرج"^(٥). وهو كما يبدو أول تعريف واضح لاسم الفاعل.

(١) سيبويه، الكتاب: ٣٣ / ١.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل: ٧٠ / ٣.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٥ / ٣.

(٤) ابن الحاجب، الكافية في النحو: ٣١ / ٢.

(٥) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: ٢٨٥ / ١.

ويعرفه ابن هشام، بأنه: "هو الوصف الدال على الفاعل الجاري على حركات المضارع وسكناته كضارب ومكرم، ولا يخلو إما أن يكون بأل أو مجرداً منها فإن كان بأل عمل مطلقاً ماضياً كان أو حالاً أو مستقبلاً تقول جاء الضارب زيداً أمس أو الآن أو غداً وذلك لأن (أل) هذه موصولة وضارب حال محل ضرب إن أردت الماضي أو يضرب إن أردت غيره والفعل يعمل في جميع الحالات فكذا ما حل محله"^(١). وهو - أيضاً - ما دل على الصفة، ومن قام بها على سبيل الفاعلية"^(٢).

ومن المحدثين عرفه الغلاييني، بأنه: "هو صفة تؤخذ من الفعل المعلوم، لتدل على معنى وقع من الموصوف بها، أو قام به على معنى الحدوث لا الثبوت، ككاتب ومجتهد"^(٣).

ويعرفه علي الجارم بقوله: "هو اسم مصوغ لما وقع منه الفعل أو قام به"^(٤). وعرفه الراجحي بأنه: "اسم مشتق يصاغ للدلالة على الحدث وفاعله على وجه الحدوث والتجدد، وليس على وجه الثبوت والدوام، وذلك مثل قولنا: (كاتب)، فهذا اللفظ يدل على شيئين:

- الحدث، وهو الكتابة.

- الفاعل للحدث، وهو الكاتب؛ الشخص الذي قام بالكتابة"^(٥).

(١) ابن هشام، شرح قطر الندى: ١ / ٢٧٠

(٢) الحمدان، خديجة، المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب: ٢١.

(٣) الغلاييني، جامع الدروس العربية: ١ / ١١٥.

(٤) الجارم، النحو الواضح: ٢ / ٧٢.

(٥) الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي: ٧٣.

وتلاحظ الباحثة في تعريفات المحدثين أنها مقاربة لتعريفات النحاة القدماء، ولا تفترق عنهم كثيراً فاسم الفاعل صفة وهو مشتق، ويصاغ للدلالة على الحدث والتجدد وليس على وجه الثبوت والدوام.

ونستخلص من هذه التعريفات أن اسم الفاعل صيغته مخصوصة تتضمن ثلاثة معان هي: الحدث والحدوث، ومن وقع منه الحدث، وأنها تجري مجرى الفعل، فهي صياغة متجددة لا ثابتة، وتضيف معنى زائداً على معنى الفعل بالإضافة إلى مجاراتها للفعل.

ب- صياغته:

١- يصاغ اسم الفاعل من الثلاثي الصحيح المجرد على وزن: (فاعل). مثل: كتب كاتب، خرج خارج، وذهب ذاهب. قال ابن مالك^(١):

كفَاعِلٌ صَغُ اسْمٌ فَاعِلٌ إِذَا مِّنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كغَذَا

فابن مالك ذكر هنا صياغة اسم الفاعل من (فاعل)، ومثّل له بالفعل (إذا)، واسم الفاعل (غاذ)^(٢).

وجاء في حاشية الخضري: إذا أريد بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي جيء به على مثال (فاعل) وذلك مقيس في كل فعل كان على وزن (فعل) بفتح العين متعدياً كان أو لازماً، نحو: ضرب فهو ضارب، وذهب، فهو ذاهب، وغزا، فهو غاز^(٣).

(١) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣ / ١٣٤.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ٣ / ١٣٤.

(٣) الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٢ / ٣٢.

أما إذا كان الفعل لازماً فإن اسم الفاعل يأتي على (فَعِل) نحو: تَعَبَ فهو تَعِبٌ وهو من القياس. وربما يأتي على (فاعل) نحو: ضحك فهو ضاحك، ولعب فهو لاعب^(١).

وقد يأتي مكسور العين (فَعِل) واسم الفاعل منه على وزن (فَعْلَان)، نحو: عَطَشَ فهو عطشان. كما يأتي (فَعِل) مكسور العين، واسم الفاعل منه على وزن (أَفْعَل) نحو: سَوَدَ فهو أسود.

وإلى ذلك يشير ابن مالك في قوله^(٢):

وَأَفْعَلُ فَعْلَانُ نَحْوُ أَشْرٍ ونحو صَدْمَانُ وَنَحْوِ الْأَجْهَرِ

ويرى جمهور النحاة والصرفيون أن مجيء اسم الفاعل من (فَعِل) مكسور العين قليلٌ نادر، وكذلك من (فَعُل) المضموم^(٣)، وهذا معنى قول ابن مالك^(٤):

وَأَفْعَلُ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعِلٌ وبسوى الفاعل قَدْ يَغْنِي فُعُلٌ

أي إذا كان الفعل على وزن (فَعُل) بضم العين كثر مجيء اسم الفاعل منه على وزن فعل كـ(ضَخُم) فهو ضخم، و(شَهْم) فهو شهيم، وعلى فَعِيل نحو: (جَمَلٌ فهو جميل)، و(شرف فهو شريف)، ويقل مجيء اسم فاعله على (أَفْعَل) نحو: (خطب فهو أخطب)، وعلى (فَعُل) نحو: بَطُلٌ فهو بطل^(٥).

(١) الميداني، نزهة الطرف في علم الصرف: ٧٦.

(٢) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٣ / ١٣٥.

(٣) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: ٣ / ٣٢٨.

(٤) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٣ / ١٣٦.

(٥) المرجع السابق: ٣ / ١٣٦.

وقد ذكر السيوطي في الهمع أوزان اسم الفاعل من (فَعَل) المفتوح والتي وردت بغير قياس، وهذه الأوزان هي^(١):

- ١- فَعِيلٌ: نحو: عَفٌّ فهو عفيف.
- ٢- فَعُولٌ: نحو: نعوس و وقؤول.
- ٣- فَيَعِيلٌ، نحو: مات فهو ميت وساد فهو سيد.
- ٤- فَعَالٌ، نحو: جاد فهو جواد.
- ٥- فَعَالَانٌ، نحو: نعسان، وهذا في المذكر.
- ٦- فَعَلَى، نحو: نعسى، المؤنث.

مما تقدم يتبين أن اسم الفاعل (فَعَل) المفتوح العين يكون على وزن (فَاعِلٌ)، ويأتي ذلك كثيراً سواءً كان متعدياً أو لازماً. كما يأتي على غير (فاعل) قليلاً كما في الأوزان السابقة.

٢- يصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي معتل الوسط (الأجوف) على وزن (فَاعِلٌ) بقلب الألف همزة؛ مثل: قال: قائلٌ، وباع: بائعٌ. جاء في كتاب المنصف: "وأما (فاعل) من قام وباع، فإنه يعتل ويهمز موضع (العين) منه فتقول: بائع وقائم، وجميع ما أعل فعله ففاعل منه معتل"^(٢)، ومعنى ذلك أن عين الفعل إذا كانت معتلة، فإنها تقلب في اسم الفاعل همزة نحو: (باع: بائع).

٣- يصاغ اسم الفاعل من الفعل المعتل الآخر (الناقص) على وزن (فَاعِلٌ) بحذف الياء في حالتها الرفع والجر وتبقى في حالة النصب؛ أي يطبق عليه إعراب

(١) السيوطي، همع الهوامع: ٣ / ٣٢٨.

(٢) ابن جني، المنصف: ٢٤٤.

الاسم المنقوص فيقال: قضى: قاضٍ، ومشى: ماشٍ، ودعا داع، والتنوين عوض عن الياء المحذوفة. ومن أمثلته في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾^(١)، فاسم الفاعل: (الداع) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره كسرة مقدره على الياء المحذوفة، ووزنه (الفاع)، أصله: (الداعو) وقعت (الواو) متطرفة إثر كسر فقلبت (ياء) وحدثت (الياء) تخفيفاً، وعوض عنها بالكسرة الدالة عليها^(٢).

٤- يصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المضعف نحو: مدَّ، وشدَّ على وزن (فاعل)، وذلك بإدغام المثليين، فاسم الفاعل من (ضل) هو (ضال) والذي أصله (ضالل) حيث التقى المثلان وسكن أولهما فأدغم في الثاني^(٣). وذلك كقوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٤).

٥- يصاغ اسم الفاعل من الثلاثي المهموز على وزن (فاعل) سواء أكانت عين الفعل همزة نحو: سأل، واسم الفاعل (سائل) أم كانت لام الفعل نحو: (قرأ) واسم الفاعل منه (قارئ) أما إذا كانت فاء الفعل همزة نحو: أكل، أمر، أخذ فإنها تمد في اسم الفاعل فنقول: أكل، أمر، آخذ. ومن أمثلته في القرآن، قوله تعالى: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ﴾^(٥). فاسم الفاعل (السائلين) جمع (السائل) من الفعل (سأل). وقد وردت السائل بمعنى الفقير^(٦).

(١) البقرة: ١٨٦.

(٢) الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ٢ / ٣٧٥.

(٣) ينظر: ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن: ٣٤.

(٤) الفاتحة: ٧.

(٥) البقرة: ١٧٧.

(٦) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين: مادة (سأل): ٧ / ٣٠.

٦- يصاغ اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف على وزن مضارعه، وذلك بإبدال حرف المضارعة (ميمًا) مضمومة وكسر ما قبل الآخر، مثل: اجتهد: مجتهد، واطمأن: مطمئن، واستخرج: مستخرج. وقد ذكر ابن مالك ذلك في ألفيته فقال^(١):

وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذي الثلاث كالواصل
مع كسر متلو الأخير مطلقا وضم ميم زائد قد سبقا

يقول ابن عقيل في شرحه لهذين البيتين: "زنة اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زنة المضارع منه بعد زيادة الميم في أوله مضمومة ويكسر ما قبل آخره مطلقا أي سواء كان مكسورا من المضارع أو مفتوحا فتقول قاتل يقاتل فهو مقاتل ودحرج يدحرج فهو مدحرج وواصل يواصل فهو مواصل وتدحرج يتدحرج فهو متدحرج وتعلم يتعلم فهو متعلم. فإن أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على وزن اسم الفاعل ولكن تفتح منه ما كان مكسورا وهو ما قبل الآخر نحو مضارب ومقاتل ومنتظر"^(٢).

وهذا ما قرره السيوطي، فقد ذكر أنه: "لبناء اسم الفاعل من غير الثلاثي يطرد زنة المضارع"^(٣)، ومما ورد في القرآن الكريم من اسم الفاعل من غير الثلاثي قوله تعالى: ﴿فَتَرَبُّصُوا إِنَّا مَعَكُمْ مُتْرَبِّصُونَ﴾^(٤)، ف(متربصون) اسم فاعل صيغ من الفعل (تربص).

(١) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣ / ١٣٧.

(٢) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣ / ١٣٧.

(٣) السيوطي، همع الهوامع: ٢ / ٢٧.

(٤) التوبة: ٥٢.

٧- قد يستعمل اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول، ومن ذلك قول الشاعر^(١):

دَعَّ المكارم لا تَرَحَّل لبغيتها وأقعدُ فإنك أنتَ الطَّاعم الكاسي

والشاهد فيه، قوله: الطاعم؛ أي المُطعم، وقوله: الكاسي؛ أي المكسو^(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾^(٣)؛ أي مرضية.

ويحول اسم الفاعل عندما يقصد به المبالغة إلى: فَعَّال، أو مفعال، أو فعول، أو فعييل، أو فعلى، وهذه الصيغ سماعية، ولا تبنى إلا من الثلاثي، وندر بناؤها من غيره^(٤).

وتخلص الباحثة هنا إلى أن اسم الفاعل اسم مشتق يأتي على وزن (فاعل) من الثلاثي، أما الرباعي فيضم أوله ويكسر ما قبل آخره. ويصاغ من الثلاثي المجرد وغير الثلاثي، ومن الصحيح والمعتل، والمهموز والمضعف، ويفيد في دلالاته التجدد والحدوث.

واسم الفاعل في المهريّة: يصاغ من الفعل الثلاثي على الأوزان الآتية:

- مَفْعَلٌ، نحو: حَرَّقُ - مَحْرَقٌ، و أَلَّقُ - مَالِقٌ (بمعنى: يسخن، أو يحرق).

- مَفْتَعَلٌ، نحو: لَفَّفَ - مَلْتَفَفٌ (مسك، متمسك).

(١) البيت من قصيدة للحطيئة هجا فيه الزبرقان بن بدر، وأولها:

علام كلفتنى مجد ابن عمكم * والعبس تخرج من أعلام أوطاس

ينظر: ديوان الحطيئة: ١٠٨. وينظر البيت في: الجوهري، الصحاح مادة (كسا): ٦ / ٢٤٧٥، وابن منظور،

اللسان، مادة (كسا): ٥ / ٣٨٧٩. والاسترباذي، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٤١٧، و ٢ / ٨٨،

والبغدادى، شرح شواهد الشافية: الشاهد رقم (٦٢): ١٢٠.

(٢) ينظر: الأسترباذي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٤١٧.

(٣) القارعة: ٧.

(٤) الجارم، النحو الواضح: ٢ / ٧٢.

-فُوعَلٌ، نحو: غَبْنٌ-غُوبِنٌ (أي غبن- غابن)، وهذا الوزن يقابل اسم الفاعل على وزن (فاعل) في العربية إلا أنه أبدل الألف بواو في المهربية، كذلك (دُوْهِي) اسم فاعل على وزن فُوعَلٌ.

كقول الشاعر حمد بر علي بر مبورك (شاعر من مديرية حوف)^(١):

پسے لم بَر غِيئي دَوْلَتِ دُوْهِي ظَر حَمَبَرَوْتَن
هَه پَسَرُوْط وَهَه مَقَدَم وَ مَلْتَقَف حَادَوْتَن
پسے لم هَان عَزُوْم لَسُوْقَتِ يَقْضُ وُضْن جَبَلُوْتَن

والشاهد في الأبيات السابقة لفظة (ملتقف)، حيث جاءت اسم فاعل، بمعنى متمسك.

ولفظة (دوهي) بمعنى: داهي.

-مَفْعَلٌ، نحو: شَخَّفَ- مَشَخَّفَ (فعل أمر: طلب التخفيف).

-مَفْعِلٌ، نحو: مَحَمَسٌ، وَمَخْلَسٌ، كما وردت في الأبيات الآتية:

قال الشاعر بر فرج في مناظرة بينه وبين الشاعر المعروف السلطان محمد علي بن عفرار، حيث جاء فيها:

كُلُّ ذَعْمَلٍ حَنْفَه وَشَدَوِي مَن السَّم مَن اَطِيْف مَحَمَس
وَ حَمُوَه ذَهَالِهَيْب تَمْلُوْل بَك جَوْف وَتَحْپَسَز هَا جَسِد

وقال الشاعر محمد علي بن عفرار^(٢):

حَمُوَه وَ لُو پَسَهَيْتِ يَمْتُوْسِي مَن جَوْد وَرَعَيْبِ يَنُوْكَا بِيْس
وَ تَيْبَيْئَه هَانَسْبُوْل ذَبُوْلَه ظَر أَقَا وَ طَبْرَه مَخْلِس

(١) تسجيلات صوتية: للسيدة نور سالم سعيد باكرت، تاريخ ٢٦/٥/٢٠٢٢م.

(٢) تسجيلات صوتية، لأحمد عبدالله بن عفرار، حاوره: سعد مسلم كلشات، تاريخ ٢٠/٨/٢٠١٩م، ضمن نزول مركز اللغة المهربية للعاصمة التاريخية قشن.

والشاهد في الأبيات السابقة: مَحْمَسٌ و مَخْلَسٌ

ومن خلال تتبع الباحثة، واستقرائها للكلام المهري، وجدت أن المهريّة توافق العربية في صياغة اسم الفاعل من الفعل الرباعي، وذلك بقلب ياء المضارعة ميمًا وكسر ما قبل الآخر، وتخالف العربية في الثلاثي على لوزن (فاعل)، حيث يقابله في المهريّة (فوعل) إبدال الألف في (فاعل)، بواو (فوعل) في المهريّة.

المطلب الثاني: اسم المفعول.

تعريفه: جاء تعريفه في أوضح المسالك، لابن هشام، في الحاشية، بأنه: "هو: اسم مشتق يصاغ من مصدر الفعل المبني للمجهول؛ للدلالة على معنى مجرد حادث، وعلى من وقع عليه هذا المعنى"^(١)، وهذا التعريف كما يبدو، ليس لابن هشام، وإنما وضعه المحقق؛ لأن ابن هشام عرفه في شذور الذهب بقوله: "أنه ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه كمضروب ومكرم"^(٢).

وفي كتاب التعريفات: "هو ما اشتق من يفعل لمن وقع عليه الفعل"^(٣). وورد تعريفه في حاشية الصبان بأنه: "ما دل على حدث ومفعوله بلا تفاضل"^(٤). في حين عرفه الحملاوي، في شذا العرف بقوله: "هو ما اشتق من المبني للمجهول لمن وقع عليه الفعل"^(٥).

(١) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: ٢١٦/٣

(٢) ابن هشام، شرح شذور الذهب: ٣٧٠.

(٣) الجرجاني، التعريفات: ٢٦ / ١.

(٤) الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان، على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٤٥٦ / ٢.

(٥) الحملاوي، السيد أحمد، شذا العرف في فن الصرف: ٧٥.

ومن المحدثين عرفه الغلاييني بأنه: "صفة تُؤخذ من الفعل المجهول، للدلالة على حدثٍ وقع على الموصوف بها على وجه الحدوث والتجدد، لا الثبوت والدوام" كمكتوبٍ وممرورٍ به ومُكْرَمٍ ومُنْطَلَقٍ به^(١). وعرفه الهنادوة بقوله: "هو لفظ مشتق يصاغ للدلالة على ما وقع عليه فعل الفاعل، على وجه التجدد والحدوث، وليس على وجه الثبوت والدوام"^(٢).

ويلاحظ من التعاريف السابقة أن اسم المفعول يقصد به لدى الصرفيين: الوصف المشتق من الفعل المبني للمجهول للدلالة على من وقع عليه الفعل.

أوزانه:

١ - يصاغ اسم المفعول من الثلاثي على وزن (مفعول)، ومعنى ذلك أن صِيغَةً من الثلاثي جميعاً على وزن (مفعول)^(٣)، وإلى ذلك أشار ابن مالك، بقوله^(٤):

وفي اسم مفعول الثلاثي اطرَد زنه مضارع كآت من قصد

وقوله: ك(آت من قصد)؛ أي أن اسم المفعول الذي يأتي من الفعل (قصد) هو (مقصود)، وهو فعل ثلاثي صحيح مجرد وإذا كان الفعل ثلاثياً صحيحاً فإن اسم المفعول يصاغ على وزن (مفعول)، نحو: كتب فهو مكتوب، وأخذ، فهو مأخوذ..

(١) الغلاييني، جامع الدروس العربية: ١ / ١٨٢.

(٢) الهنادوة، عبدالله، الخلاصة في النحو والصرف: ٢٩٦.

(٣) ينظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب: ٣٧٠. وابن هشام، أوضح المسالك: ٣ / ٢١٦.

والأسترباذي الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٨١.

(٤) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٣ / ١٣٧.

وكَمَا وهو معلوم من أن الفعل الثلاثي المجرد ينقسم إلى صحيح ومعتل؛ لذلك ينبغي أن نورد صياغة اسم المفعول من كل منهما بأنواعه المختلفة، وذلك على النحو الآتي:

أ- أما إذا كان الفعل معتل الوسط (أجوف) في وسطه (واو) أو (ياء) فإن اسم المفعول يصاغ على وزن مضارعه، مثل: (قال، فالمضارع (يقول) واسم المفعول منه: (مقول)، والفعل (باع)، فمضارعه (يبيع)، واسم المفعول منه (مبيع).

ب- إذا كان الفعل ثلاثياً معتل الوسط (أجوف) في وسطه (ألف)، فإن اسم المفعول منه يصاغ على وزن مضارعه مع رد (الألف) إلى أصلها (الواو) أو (الياء)، نحو: خاف، مضارعه: يخاف، واسم المفعول منه (مخوف). هاب: يهاب: مهيب.

ج- إذا كان الفعل ثلاثياً معتل الآخر (ناقصاً) فإن اسم المفعول يصاغ على وزن مضارعه، مثل: (رمى، مضارعه: يرمي، واسم المفعول: (مرمى)، دعا: يدعو: مدعو.

د- إذا كان الفعل ثلاثياً معتل الفاء (مثلاً) فإن اسم المفعول يصاغ على وزن (مفعول)، نحو: (وقذ) واسم المفعول منه: (موقوذ) ومنه قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ﴾^(١). الموقوذة: اسم مفعول، وهي الحيوان يضرب

بعضاً أو حجز حتى يموت دون تركية^(١). ويبنى اسم المفعول مما يجوز أن يبنى منه (يَفْعَلُ)، وذلك لأنه جار عليه^(٢).

٢- يصاغ من غير الثلاثي على وزن مضارعه، مع فتح ما قبل الآخر^(٣)، نحو: (أخرج: يُخْرِجُ، اسم المفعول منه: مُخْرَجٌ)، و(عَلَّمَ، يُعَلِّمُ، اسم المفعول: مُعَلَّمٌ).

وفي ذلك يقول ابن مالك^(٤):

وإن فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر

قال ابن عقيل: "زنة اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زنة المضارع منه بعد زيادة الميم في أوله مضمومة ويكسر ما قبل آخره مطلقاً؛ أي سواءً أكان مكسوراً من المضارع أم مفتوحاً، فتقول: (قاتل يقاتل فهو مُقاتِلٌ) و(دحرج يدحرج فهو مُدَحْرَجٌ) و(واصل يواصل فهو مُواصلٌ)، و(تدحرج يتدحرج فهو مُتَدَحْرَجٌ)، و(تعلم يتعلم فهو مُتَعَلِّمٌ). فإن أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على وزن اسم الفاعل، ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً وهو ما قبل الآخر نحو: (مضارب، ومقاتل، ومنتظر)^(٥).

(١) ينظر: معجم ألفاظ القرآن الكريم، من (العين - الياء)، مجمع اللغة العربية: ٢ / ٦٧٥. وينظر:

الأخفش، معاني القرآن: ١ / ٢٧٢.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٦ / ٨٠.

(٣) ابن هشام، أوضح المسالك: ٣ / ٢١٦.

(٤) ابن مالك، ألفية ابن مالك: ٤١. وينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٣ / ١٣٧. والأشموني، شرح

الأشموني على الألفية: ٢ / ٢٤٣. وابن هشام، ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ٣ / ٦١.

(٥) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٣ / ١٣٧.

٣- لا يصاغ اسم المفعول من اللازم إلا مع الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر^(١)، نحو: (قام، وقعد) فلا نقول: (مقوم، ولا مقعود)؛ لأن كلاً من (قام، وقعد) فعلٌ لازم، ولا يتوصل إلى اسم المفعول منه إلا بعد اتصاله بحرف الجر، نحو: (مقعود عليه)^(٢).

٤- يجيء المصدر على زنة اسم المفعول في الثلاثي قليلاً نحو: جلد جلدًا ومجلودًا^(٣).

ويرى السيوطي أن وزن (مفعول)، مفتوح (العين) دائماً ولا يأتي مضموماً إلا قليلاً، حيث يقول: "كل ما كان الكلام، على وزن (مفعول) فهو مفتوح (أي الميم) إلا سبعة ألفاظ فإنها مضمومة، المعلق: ما يعلق به الشيء والمغرود: ضرب من الكما: والمزْمُور: لغة في المزمَار، والمُغْبُور، والمُعْشُور، والمُفْعُور؛ شيء ينضح شجر العرفط حوله ريح منكرة، والمُنْخُور، لغة في المنخار"^(٤).

شروط صياغته:

أ- أن يكون وصفاً، وهو بذلك يشترك مع كل الأسماء المشتقة الدالة على الوصف.

ب- أن يكون مأخوذاً من الفعل المبني للمجهول، وبذلك يتميز عن اسم الفاعل.

ج- أن يكون دالاً على من وقع عليه الفعل، وبذلك يتميز عن أسماء الأوصاف من نحو: محمود، ومذموم^(٥).

(١) الأنباري، أبو البركات، عبدالرحمن بن محمد، أسرار العربية: ٧٨ / ٢.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٨٠ / ٦.

(٣) ينظر: الصبان، حاشية الصبان: ٤٦٧ / ٢.

(٤) السيوطي، المزهر: ١١٥ / ٢.

(٥) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: ١٩٦ / ٣. وعيد، محمد، النحو المصنف: ٦٦٦ / ١.

عمله:

لما كان من أهم صفات صياغته مجيئه من الفعل المبني للمجهول، ومعنى ذلك أنه يقوم بعمل الفعل المبني للمجهول، وما يرد بعده في الجملة يكون نائب فاعل على النحو الآتي^(١):

١- إذا كان اسم المفعول مأخوذاً من الفعل المتعدي يكون نائب الفاعل أصله المفعول به، تقول: (أسمعُ صوتُ الحقِّ في عالمٍ فقدَ ضميره) وتقول: (ما مُصَيِّعَةٌ حقوقُ يُطالِبُ بها أهلها).

٢- إذا كان اسم المفعول مأخوذاً من الفعل اللازم يكون نائب الفاعل معه هو المصدر أو الجار والمجرور أو الظرف، تقول: (الكلامُ الرديءُ مسكوتٌ عنه)، و(العملُ الجادُ مُنصَرَفٌ إليه).

الفرق بين اسمي الفاعل والمفعول:

أولاً: من حيث الصياغة الصرفية:

يتفق كل من اسم الفاعل والمفعول في أنهما يصاغان من الفعل المتعدي واللازم، فتقول في اسم الفاعل من (شاهد، واستراح): (مُشَاهِدٌ، مستريحٌ)، وتقول في اسم المفعول منهما: (مُشَاهَدٌ، مُسْتَرَا حٌ له)^(٢).

ويختلفان في أن اسم الفاعل يُصاغ من الفعل المبني للمعلوم، أما اسم المفعول فإنه يصاغ من الفعل المبني للمجهول، أو بعبارة أخرى: يأتي اسم الفاعل في موضع الفعل المبني للمعلوم واسم المفعول في موضع الفعل المبني للمجهول، فأنت تقول: (ما نائمةٌ عينُ الجبان)، وتقول أيضاً: (ما مُسَهَّدةٌ عينٌ

(١) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٣/ ١٣٨. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٤٤.

(٢) ينظر: عيد، محمد، النحو المصنفي: ١/ ٦٦٨.

الشجاع)، ومن البين أنه يمكن وضع الفعل (تنام) موضع اسم الفاعل في المثال الأول وهو مبني للمعلوم، كما يمكن وضع الفعل (تَسَهَّد) "موضع اسم المفعول - في المثال الثاني - وهو مبني للمجهول^(١).

وجاء في حاشية الصبان: "انفراد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز الإضافة إلى مرفوعه؛ وهو أنه إذا كان اسم الفاعل غير متعد وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة وساعت إضافة^(٢).

وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله^(٣):

وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع معنى كـ (محمود المقاصد الورع)

قال ابن عقيل: "يجوز في اسم المفعول أن يضاف إلى ما كان مرفوعا به فتقول في قولك زيد مضروب عبده زيد مضروب العبد فتضيف اسم المفعول إلى ما كان مرفوعا به ومثله الورع محمود المقاصد والأصل الورع محمود مقاصده ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل فلا تقول مررت برجل ضارب الأب زيدا تريد ضارب أبوه زيدا"^(٤).

ثانيا: من الناحية النحوية:

يتفق كل من اسم الفاعل والمفعول في التفصيلات والشروط التي ذكرت في اسم الفاعل، بمعنى أن كلا منهما إن كان معرفا بـ(ال) قام بعمله النحوي بلا شروط، وإن كان بغير (ال) فإنه لا يقوم بهذا العمل إلا بالصفات التي ذكرت في

(١) ينظر: عيد، محمد، النحو المصنفى: ١ / ٦٦٨.

(٢) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢ / ٤٥٧.

(٣) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٣ / ١٢٢.

(٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٣ / ١٢٢. وابن هشام، أوضح المسالك: ٣ / ١٩٦.

معنى الجملة وألفاظها. ويفترقان في أن اسم الفاعل يرفع الفاعل، أما اسم المفعول فيرفع النائب عن الفاعل. وقد ذكر النحاة أن جميع ما تقدم في اسم الفاعل من حيث العمل، وهو أن اسم الفاعل المجرد من أداة التعريف يعمل إن كان بمعني الحال أو الاستقبال بشرط الاعتماد، وإن كان بمعني الحال أو الاستقبال بشرط الاعتماد، وإن كان معروفاً عمل مطلقاً يثبت لاسم المفعول^(١)، يقول ابن مالك^(٢):

وكل ما قُرِّرَ لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل
فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه كـ (المعطى كفافاً يكتفي)

قال ابن عقيل: "جميع ما تقدم في اسم الفاعل من أنه إن كان مجرداً عمل إن كان بمعني الحال أو الاستقبال بشرط الاعتماد وإن كان بالألف واللام عمل مطلقاً يثبت لاسم المفعول فتقول: (أمضروب الزيدان الآن أو غداً) أو (جاء المضروب أبوهما الآن أو غداً أو أمس) وحكمه في المعنى والعمل حكم الفعل المبني للمفعول فيرفع المفعول كما يرفعه فعله فكما تقول ضرب الزيدان تقول أمضروب الزيدان وإن كان له مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر نحو: المعطى كفافاً"^(٣).

وجاء في شرح الكافية: "وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال أو الاستقبال في اسم المفعول، لكن المتأخرين كأبي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل"^(٤).

(١) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: ٣ / ١٩٦.

(٢) ابن مالك، جمال الدين، محمد بن عبد الله الطائي، الفية ابن مالك: ٣٩.

(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٣ / ١٢١.

(٤) الاسترأبادي الرضي، شرح كافية ابن الحاجب: ٢ / ٢٠٤.

وتخلص الباحثة: إلى أن اسم المفعول وصف مشتق من الفعل المبني للمجهول للدلالة على من وقع عليه الفعل. ويصاغ من الفعل الثلاثي الصحيح المبني للمجهول على وزن (مفعول) كما يصاغ من الفعل الثلاثي المعتل الوسط الأجوف والمعتل الآخر الناقص والمعتل الفاء المثال. كما يصاغ من غير الثلاثي على وزن مضارعه، مع فتح ما قبل الآخر.

واسم المفعول يصاغ غالباً من الفعل المتعدي؛ لأنه لا يصل إلى المفعول إلا الفعل المتعدي، وإذا صيغ من الفعل اللازم إلا مع الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر.

ويفترق اسم المفعول عن اسم الفاعل في أن اسم الفاعل يُصاغ من الفعل المبني للمعلوم، أما اسم المفعول فإنه يُصاغ من الفعل المبني للمجهول.

اسم المفعول في المهريّة:

يُصاغ اسم المفعول من الثلاثي على النحو الآتي:

- مَفْعَيْلٌ (فتحة العين ممالاة إلى كسرة)، نحو: عَصِيْمٌ - مَعْيِيْمٌ (بمعنى: ربط - مربوط)، كذلك: قَبْرٌ - مَقْبِيْرٌ، وَقِيْلٌ - مَقْجِيْلٌ (كسَرَ، مكسر).

ويصاغ من الفعل الضعف على وزن: (مَفْعَيْلٌ)، نحو: سَبَدٌ - مَسْبِدِيْدٌ (أي شد - مشدود).

ومن الفعل الأجوف على وزن: (مَفْعَيْلٌ)، نحو: سَبَامٌ - يَسْبُوْمٌ - مَسْبُوِيْمٌ (باع - يبيع - مبيع).

ويصاغ اسم المفعول من غير الثلاثي على النحو الآتي:

- مَفْعَلٌ: اكْتَفَى - مَكْتَفٌ.

- مَشْفَعَلٌ: شَرِيْدٌ - مَشْرِيْدٌ (طلب الزيادة - مزيد).

ومن الملاحظ أن هناك توافقاً بين المهرية والعربية في صياغة اسم المفعول، وذلك في قلب حرف المضارعة ميمًا، وفتح ما قبل الآخر، كذلك وافقتها في الفعل الأجوف في قلب حرف العلة الألف واوًا، وأيضًا وافقتها في الفعل المضعف، حيث يفك التضعيف، وتختلف من حيث الأوزان.

المطلب الثالث: الصفة المشبهة.

أ- تعريفها: عرّفها سيبويه بقوله: "الصفة المُشَبَّهَة بِالْفَاعِلِ في ما عَمِلت فيه"^(١)، ومراده بِالْفَاعِلِ: اسم الفاعل.

وأول من عبر به: (الصفة المُشَبَّهَة باسم الفاعل) هو ابن السراج، وعرّفها بذكر عدد من أمثلتها، فقال: "باب الأسماء التي عَمِلت عَمَل الفعل... والثاني: الصفة المُشَبَّهَة باسم الفاعل، مثل: حَسَنٌ وشَدِيدٌ، وجميع ما جاز تذكيره وتأنثه وجمعه بالواو والنون، وإدخال الألف واللام عليه"^(٢).

وجاء في كتاب المقتضب: "هذا باب الصفة المُشَبَّهَة بِالْفَاعِلِ فيما يعمل فيه، وإنّما تعمل فيما كان من سببها، وذلك كقولك: هذا حَسَنٌ الوجه، وكثير المال، اعلم أنّ هذه الصفة إنّما حَدُّها أنّ تقول: هذا رَجُلٌ حَسَنٌ وجهه وكثيرٌ ماله، فترفع ما بعد (حَسَن) و(كثير) بفعلهما؛ لأنّ الحَسَن إنّما هو للوجه، والكثرة إنّما هي للمال"^(٣). والذي يبدو أن المُبرِّد لم يخرج في مفهوم الصفة المشبهة عن سيبويه بشيء يذكر.

(١) سيبويه، الكتاب: ١ / ١٩٤.

(٢) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الموجز في النحو: ٣٣.

(٣) المُبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب: ٤ / ١٥٨.

في حين عرّفها الزّجّاجي بأنّها: " كل صِفَةٍ تُثَنَّى وتُجْمَع وتُذَكَّر وتُؤنَّث " (١)، ومفهوم الصفة المُشَبَّهَة هذا متفق تمامًا مع مفهوم الصفة المُشَبَّهَة عِنْدَ ابن السّراج.

وأما أبو علي الفارسي فيعرفها بقوله: " هذه الصِّفَات مُشَبَّهَةٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، كما كان اسم الْفَاعِلِ مُشَبَّهًا بِالْفِعْلِ... وَتَنْقُصُ هذه الصِّفَات عن رتبة اسم الْفَاعِلِ بأنّها ليست جارية على الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، فلم تَكُنْ على أوزان الْفِعْلِ كما كان ضارب في وزن الْفِعْلِ وعلى حَرَكَاتِهِ وسكونه " (٢).

كما عرّفها ابن عصفور بأنّها: "كُلُّ صِفَةٍ مَأخُوذَةٌ مِنْ فِعْلِ غَيْرِ مُتَعَدِّ" (٣). ويلاحظ أن ابن عصفور في تعريفه قد أدخل اسم الْفَاعِلِ الْمَشْتَقِ مِنَ الْفِعْلِ الْلازِمِ، ك: قَائِمٌ، وَنَائِمٌ، فإنه صفة مأخوذة من فعل غير متعدّد.

كما عرفها الزمخشري، فقال: "هي التي ليست من الصفات الجارية وإنما هي مشبهة بها في أنها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع نحو كريم وحسن وصعب" (٤). وتبعه في ذلك العكبري، فقال: "وهي كل صفة لا تجري على الْفِعْلِ مِمَّا لَا مُبَالَغَةَ فِيهِ نَحْوُ حَسَنٍ وَبَطْلٍ وَشَدِيدٍ وَمِشَابَهَتِهَا لَهُ فِي أَنَّهَا تُثَنَّى وَتُجْمَعُ وَتُؤنَّثُ وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ كَمَا أَنَّهُ مُشْتَقٌّ" (٥).

ويعرّفها ابن هشام بأنّها: "الصفة التي أخذت من مَصْدَرِ فِعْلِ قَاصِرٍ وَحُوْلٍ إِسْنَادُهَا عَنْ فَاعِلِهَا الْحَقِيقِيِّ إِلَى مَا يُلَابِسُهُ" (٦)، وقوله: إسناد الصفة إضافة من

(١) الزّجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق، الإيضاح في علل النحو: ١٣٥.

(٢) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، الإيضاح العضدي: ١ / ١٥١.

(٣) ابن عصفور، شرح جمل الزّجّاجي: ٢ / ٥٢.

(٤) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: ١ / ٢٩٣.

(٥) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٤٤٣.

(٦) ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، شرح اللمحة في علم اللّغة العربية: ٢ / ١١٨.

ابن هشام على تعريفات النحاة، وقد وضح ذلك بمثال في قوله: "زيد حسنٌ وَجْهُهُ" فالفاعل الحقيقي في المثال هو (الوجه)، فإنه هو الذي قام به الحسن، والأصل فيه "حسنٌ وَجْهُهُ" بالرفع، وعندما أريدت المبالغة حُوِّلت إلى ضمير معارض، وتقديره: حسن هو، ثم شُبِّهت الصِّفة باسم الفاعل المتعدي، ونصبت (الوجه) على التشبيه بالمفعول به^(١).

ومن المُحدِّثين عرفها الجارم وأمين، بأنها: "هي اسم مصوغ من مصدر الثلاثي اللازم للدلالة على من قام به الفعل على وجه الثبوت"^(٢).

ويعرفها الغلاييني، بأنها: "صفةٌ تُؤخِّدُ من الفعل اللازم، للدلالة على معنى قائم بالموصوف بها على وجه الثبوت، لا على وجه الحدوث كحسنٍ وكريمٍ وصعبٍ وأسودٍ وأكحلٍ، ولا زمان لها؛ لأنها تدلُّ على صفاتٍ ثابتة، والذي يتطلَّبُ الزمان إنما هو الصفات العارضة"^(٣). ويضيف الحملوي معللاً تشبيهها باسم الفاعل، فيقول: "وإنما كانت مشبهة باسم الفاعل؛ لأنها تُثنى وتُجمع وتُذكر وتؤنث، ولأنها يجوز أن تنصب المعرفة بعدها على التشبه بالمفعول به. فهي من هذه الجهة مشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد"^(٤).

وقيل: "الصفة المشبهة هي اسم يصاغ من الفعل اللازم للدلالة على الثبوت، وهي تشبه اسم الفاعل في المعنى وتدل على الحدث ومن قام به، وسميت المشبهة باسم الفاعل لأوجه التشابه معه إلا أنها تخالفه"^(٥).

(١) ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، شرح اللمحة في علم اللُّغة العربية: ٢ / ١١٨.

(٢) الجارم، النحو الواضح: ٢ / ٨٦.

(٣) الغلاييني، جامع الدروس العربية: ١ / ١٨٥.

(٤) المرجع السابق: ١ / ١٨٥.

(٥) الطريفي، يوسف عطا، الوافي في قواعد الصرف العربي: ٩٨.

ب- أوزان الصفة المشبهة:

أولاً: من باب (فَرِحَ): لها ثلاثة أوزان:

١- تصاغ على وزن (فَعَلَ)؛ وذلك فيما دل على حزن أو فرح، والمؤنث منه على (فعللة). وهذا الوزن يأتي للدلالة على الأدواء الباطنة، أو للدلالة على الهَيْجَانَات والخفة، يقول الاستربادي: "الأدواء الباطنة كالْوَجَع واللَّوَى^(١)، وما يناسب الأدواء من العيوب الباطنة كالنكيد والعسر واللحز، ونحو ذلك من الهَيْجَانَات والخفة غير حرارة الباطن والإمتلاء كالأَرْج^(٢)، والبَطَر والأَشْر^(٣)، والجَذَل^(٤)، والفرح والقلق والسلس^(٥)، أن يكون على فَعِل^(٦)."

ويرى النحاة أن هذا الوزن يُبنى من مكسور العين غالباً، نحو: (وَجِل)، ومن المضعف، نحو: (وَدِد)^(٧)، وهو قياس في الصفة المشبهة من باب فَرِحَ، نحو: سَقِمَ، مَرِضَ، وَحَزِنَ، وهذا الوزن يشترك مع الأوزان الأخرى، فقد يأتي (فَاعِل) فيشاركه في هذا الوزن، يقول ابن جني: "ويجوز أن يكون - أي فاعِل - فَعِلاً"^(٨).

(١) اللَوَى: وجع في المعدة. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: ١٥ / ٢٦٣.

(٢) الأَرْج: ريح الطيب. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: ٢ / ٢٠٧.

(٣) الأَشْر: المرح والبَطَر. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: ٢ / ١١٠.

(٤) الجَذَل: الفرح. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: ١١ / ١٠٦.

(٥) السَّلس: اللين السهل. ينظر: ابن منظور، لسان العرب: ٦ / ١٠٦.

(٦) ينظر: الاستربادي، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ١٤٤. وينظر: شرح التصريح: ٢ / ٧٨. وابن هشام،

أوضح المسالك: ٢ / ٦٦. والأشموني، شرح الأشموني: ٢ / ٣٥٣.

(٧) ينظر: السيوطي، المزهري في علوم اللُّغة وأنواعها: ٢ / ٥.

(٨) ابن جني، الخصائص: ٢ / ٢٨٩.

كما يُمكنُ لهذا الوزن أن يشارك أفعال وفَعْلان نحو: خَصِر، وأَخْصِر، وَعَمَّ وأَعْمَى، ونَكِدُ وَأَنْكَد، فهو يشترك مع أَفْعَل وفَعْلان، فيُقَال: أَحْمَقُ وَحَمِقٌ، وَعَطْشَانٌ وَعَطِشٌ^(١).

ومعظم الألفاظ الواردة على هذا الوزن هي صفات مُشَبَّهة، وهي من الفِعْل اللّازِم، وفي شرح الشافية، يقول الرضي: "اعلم أن (فَعْل) لازمة أكثر من متعدية"^(٢)؛ ويتضح من كلامه أن الغالب في هذا الوزن هو الدلالة على الصِّفَةِ المُشَبَّهة، وقليلًا ما دلّ على صِيغ المُبَالِغَةِ؛ لأن هذا الوزن مشترك بين الصِّفَةِ المُشَبَّهة وصِيغ المُبَالِغَةِ، ومن شواهدهم على مبالغة فعل (حَذِر، وَخَصِم) فالغالب فيه الدلالة على ثبوت الصفة في صاحبها.

٢- يصاغ على وزن (أَفْعَل) فيما دل على عيب أو حلية أو لون، والمؤنث منه على وزن (فَعْلَاء). يقول الرضي: "الصِّفَةُ المُشَبَّهة من نحو فَرِحَ على فَرِحَ غالبًا...، ومن الألوان والعيوب والحلى على أَفْعَل"^(٣). فد (أَفْعَل) تأتي في "الألوان والخلق، كأَخْصِرَ وَأَسْوَدَ وَأَكْحَلَ وَأَعْمَى وَأَعْوَرَ"^(٤).

ويرى النُّحَاة أن قِياس (أَفْعَل) للمذكر و(فَعْلَاء) للمؤنث، ويأتیان من مادة واحدة، نحو: أبيض يُبْيَضُ، أسود سَوْدَاء، أحمر حَمْرَاء^(٥).

٣- يصاغ على وزن (فَعْلان)، وذلك فيما دل على خلوّ أو امتلاء، والمؤنث منه على وزن (فَعْلَى). قال ابن هشام: "وفَعْلان فيما يَدُلُّ على الامتلاء وحرارة الباطن كَشَبَعانَ ورِيانَ وَعَطْشَان"^(٦).

(١) ينظر: الاسترأبادي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٧٢.

(٢) الاسترأبادي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٧٢.

(٣) المرجع السابق: ٤ / ٢٥.

(٤) ابن هشام، الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢ / ٢٦٦.

(٥) الاسترأبادي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: ٤ / ٢٥. وينظر: ابن هشام، الأنصاري، أوضح

المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢ / ٢٦٦.

(٦) ابن هشام، أوضح المسالك: ١ / ٢٦٦.

ويقول سيبويه: "أما ما كان من الجوع والعطش فإنه أكثر ما يُبنى في الأسماء على (فَعْلان)، ويكون المَصْدَر (الفَعْل) ^(١)."

فقياس ما كان من الامتلاء كالسكر والرّي والغرث ^(٢)، والشّبع، ومن حرارة الباطن كالعطش والجوع والغضب واللّهف والثكّل ^(٣)، أن يكون على فَعْلان ^(٤).

ثانياً: من باب (فَعْل) ك(كَرَمَ): ولا يأتي إلا قليلاً؛ لأنّ الغالب في (فَعْل) أن يكون على فعيل، يقول الرّضي: "الغالب في باب (فَعْل) على (فَعيل)، ويَجِيء على فَعِل كَحَشِي ^(٥)".

ويرى النحاة أن الصفة المشبهة عندما تكون من باب (فَعْل) فلها ستة أوزان، هي:

١ - على وزن (فَعيل)، نحو: رحيم، إذ يرى النحاة أنّ (فَعيل) تُبنى من أبواب الماضي الثلاثة، فهي من: (رَحِمَ، ضَرَبَ، عَجَبَ)؛ كالاتي: (رحيم، ضريب، عجيب)، والنحاة اختلفوا في أكثر هذه الأبواب بناءً، فالسيوطي يرى أنّ الضم أكثر، يقول: "أبواب المصادر ستة، وكلّه مشتق من فعيل، إلا أنّ أكثره من فَعْل يَفْعُل ^(٦)"، ويرى الرّضي أنّ بناءها من المكسور أكثر ^(٧)، ويذهب سيبويه إلى

(١) سيبويه، الكتاب: ٤ / ٢١.

(٢) الغرث: أيسر الجوع، وقيل: شدته، ينظر: ابن منظور، لسان العرب: مادة (غرث)، ٥ / ٣٢٣١.

(٣) اللّهف: الأسى والحزن والغيط، لسان العرب مادة (لهف). والثكل: فقدان الأم ولدها، ينظر: الرازي،

مختار الصحاح، ١ / ٩٠.

(٤) الاسترأبادي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ١٤٤.

(٥) الاسترأبادي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ١٤٨.

(٦) السيوطي، الأشباه والنظائر: ٢ / ١٤٢. وينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: ٢ / ٢٦٦. وابن عقيل،

شرح ابن عقيل: ٢ / ١٣٦.

(٧) الاسترأبادي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ١٤٨.

أن وزن (فَعِيل) لا يقتصر على اللازم، بل يأتي من المتعدي أيضاً، يقول: "وقد جاء شيء من هذه التعدية التي هي فاعل على فَعِيل^(١)، كما أن (فَعِيل) قد تأتي من المزيد، فيُقَال: أليم وجليس، من مُؤْلِم ومُجَالِس، وقد تأتي من مَفْعُول، ولكن الأصل أن تأتي من الفَاعِل وهو القياس^(٢)، أما إذا كانت العين من فَعِيل حرف حَلَقٍ، نحو: رَحِيم، جاز كسر الفاء اتباعاً للعين، فيُقَال: رَحِيم - بكسر الفاء والعين - معاً، وقد سُمِع من ذلك قولهم: "ارحموا شيخاً ضِعيفاً"^(٣).

٢- على وزن (فَعُلُّ)، يبنى هذا الوزن من (فعل) بأنواعه الثلاثة - مضموماً ومفتوحاً ومكسوراً - فمن المضموم، نحو: مِلْحٌ، ومن المفتوح، نحو: خِبٌّ، ومن المكسور، نحو: صِغْرٌ^(٤)، والغالب في هذا الوزن هو الدلالة على الثبوت، فيكون صِفَةً مُشَبَّهَةً، وقد يُفْهَم منه معنى المُبَالِغَةِ إذا كان موصوفاً، ومن أمثله في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾^(٥). فوصف الخِطْأَ بالكبير قد يفهم منه المُبَالِغَةُ، وقد اختلف في قراءتها، فقرأ أهل المدينة: بفتح الخاء والطاء (خِطْأَ)، وقرأ أهل مكة: بفتح الخاء والطاء مع المد (خَطْأَ)، إلا أن بعضهم زعم أن الخِطْأَ بكسر الخاء وسكون الطاء في القراءة أكثر^(٦)، فالخِطْأَ الكبير فيه المُبَالِغَةُ، والمعنى: الذنب العظيم^(٧)، وهي صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ؛ لأنها دَلَّت على المُبَالِغَةِ.

(١) سيويه، الكتاب: ٤ / ٧.

(٢) السيوطي، المزهري: ٢ / ٧٧. وينظر: شرح الشافية: ١ / ١٤٨.

(٣) المرجع السابق: ٢ / ٩٠.

(٤) المرجع السابق: ٢ / ٥.

(٥) سورة الإسراء: ٣١.

(٦) الطبري، حمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن: ١٧ / ٤٣٧. وينظر: البغوي، معالم التنزيل في

تفسير القرآن: ٥ / ٩٠.

(٧) ابن كثير، أبو الفد، تفسير القرآن العظيم: ٥ / ٧٢.

٣- على وزن (فَعَالٌ)، نحو: شجاع.

٤- على وزن (فَعَالٌ)، نحو: جبان.

٥- على وزن (فَعُلٌّ)، نحو: سَبَطٌ، وضخْمٌ.

٦- على وزن (فِعْلٌ)، نحو: صِفرٌ، ومِلْحٌ. من صَفْرٌ، ومَلْحٌ.

٦- على وزن (فُعْلٌ)، نحو: حُرٌّ، وصُلْبٌ

وتعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدي لواحد.

أما معمول الصفة المشبهة، فيأتي على ثلاث حالات^(١):

أ- أن يكون مرفوعاً على الفاعلية.

ب- أن يكون منصوباً على شبه المفعولية إن كان معرفة أو على التمييز إن كان نكرة.

ت- أن يكون مجروراً بالإضافة.

ونخلص هنا إلى أن الصفة المشبهة صفةٌ تُؤخذُ من الفعل اللازم، للدلالة على معنى قائمٍ بالموصوف بها على وجه الثبوت، لا على وجه الحدوث كحسِنٍ وكريمٍ، وإنما كانت مشبهة باسم الفاعل؛ لأنها تُثنى وتُجمع وتُذكر وتُؤنث، ولأنها يجوز أن تنصب المعرفة بعدها على التشبه بالمفعول به. ولها أوزان قياسية، وأخرى سماعية.

(١) الجارم، النحو الواضح: ٢ / ٨٦.

الصفة المشبهة في المهريّة:

لا تختلف الصفة المشبهة في المهريّة عن العربية من حيث الأهمية؛ لأن المهريّة غالباً ما تميل إلى الوصف والتشبيه في كلامها، ولا أدل على ذلك من الصفات التي تعج بها المهريّة، ويعد ثبات الصفة المشبهة الدلالي غير مستقر، وذلك بسبب تفاوت الصفات فيما بينها، فهناك صفات ثابتة، وأخرى وقتية.

فالصفات التي تدل على المثالب الواضحة، والألوان، فهي صفات ثابتة، نحو:

عَوَزَ (فتحة الواو ممالاة إلى كسرة: أعمى)، و عَجَمَ (فتحة الجيم ممالاة إلى كسرة: أبكم)، و هَضُرَ (أخضر)، و حَوَزَ (أسود)، و بُوخَ (كبير)... الخ.

وكالتي تدل على السجايا، والطبائع، نحو: مِشْرَه، ومصدره مِشْرَهَتْ (كريم)، خَصِيصٌ (بخيل)، رَحِيمٌ (جميل)، ومنها ثباتها غير دائم وقابلة للتغيير، نحو: خَثِمٌ (نحيل)، وهي صفة تتغير إلى عَنَبٌ (سمين)، مع اختلاف النطق بين لهجات المهريّة في الحرف الأول بين النطق بالعين أو الألف، أي: ائْبُ، وذلك من خلال استقراء وتتبع الباحثة للكلام المهري في عدة مناطق، وهذا التغيير يظل بطيئاً غير مفاجئ.

وهناك صفات مثل: ظِيْمِي (عطشان)، وهي صفات " تدل على الخلو، والامتناع"^(١)، وسرعان ما يمكن أن يرتوي العطشان، فهذه الصفات لا يحكم عليها بالثبات دائماً.

وقد جاءت الصفة المشبهة في المهريّة على صيغ متعددة ومضطربة، " ولعل هذه الكثرة والاضطراب ينمّان عن قدم كثير من الصفات في تاريخ التطور

(١) الشجيري: ابتسام عباس، الاشتقاق من اسم العين، ص ١٣٧.

اللغوي"^(١) وهو ما يجعل المرء يتساءل عما إذا كانت جميع هذه الصفات اشتقت فعلاً من أفعالها أو أن بعضها كان الأصل الذي اشتقت منها هذه الأفعال، وأغلب الظن أن كثير من هذه الصفات أصولاً اشتقت منها أفعالها، فحُوْرُ (أسود)، ولون لَبُونُ (أبيض)، وعَفْرُ (أحمر)، وطويل أو كبير مثلاً، لا بد أن تكون قد سبقت (أَنْحَوْرُوْرُ) أي أَسْوَدَ، وَاَنْعَفِرُوْرُ (أَحْمَرُ)؛ " ذلك لأنها أقرب إلى التجسيد وأبعد عن التجريد، واللغة تسير من في تطورها من التجسيد إلى التجريد، وليس العكس، وكذلك أفعال بعض الصفات متعددة الوجوه مما يرجح كونه فرعاً لا أصلاً"^(٢).

أما عن أوزانها وصيغها في الكلام، فقد جاءت على الأوزان الآتية:

- فَعَلْنُ الذي مؤنثه فَعَلْنَتْ: حَرَكْنُ - حَرَكْنَتْ. أو حَرَكْ - حَرَكْتْ (اختلاف النطق باختلاف المنطقة، فالأول هويوت في حوف والثاني لفظ اللغة (الأم مهريت)

- فَعِلَ الذي مؤنثه فَعِلَتْ: مَرِضْ - مَرِضَتْ، وَحَدِبْ - حَدِبَتْ.

- فُعَلْ الذي مؤنثه فُعَلَتْ: شُجَعْ - شُجَعَتْ.

- فَعِيْلُ الذي مؤنثه فَعِيْلَتْ: بَخِيْلْ - بَخِيْلَتْ.

وهنا توافق المهرية، العربية في بعض أوزان الصفة المشبهة، كـ (فَعِلْ)، و(فَعِيْلْ).

(١) فؤاد ترزي، الاشتقاق، ص ٢١٣.

(٢) المرجع السابق: ص ٢١٣.

المطلب الرابع: صيغ المبالغة

أ- تعريفها:

يقول العسكري: "إن الشدة في الأصل هي مبالغة في وصف الشيء في صلابته، وليس هو من قبيل القدوة، ولهذا لا يقال لله شديد القوة من قبيل القدرة على ما وصفناه"، وتأويل قوله تعالى: (أشد منهم قوة)^(١)، أي أقوى منهم.

وقد لخص العلوي مفهوم المبالغة عند القدماء في قوله: "هي مصدر من قولك بالغت في الشيء مبالغة إذا بلغت أقصى الغرض منه، وفي مصطلح علماء البيان: هي أن تثبت للشيء وصفا من الأوصاف تقصد فيه الزيادة على غيره، إما على وجه الإمكان أو التعذر، أو الاستحالة، فقوله: أن تثبت للشيء وصفا من الأوصاف عام يندرج فيه ما فيه مبالغة وما ليس فيه مبالغة، وقوله تقصد فيه الزيادة على غيره، يخرج عنه ما ليس كذلك، فإن حقيقة المبالغة الزيادة لا محالة، وقوله: وصفا من الأوصاف: عام في المدح والذم، والحمد والشكر، وسائر الأوصاف التي يمكن فيها الزيادة، وقوله: أمّا على جهة الإمكان أو التعذر أو الاستحالة: يشمل أنواع المبالغة"^(٢).

أما عند النحاة فقد قال سيبويه: "وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء فاعل؛ لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من ايقاع الفعل، إلا أنّه يريد أن يُحدّث عن المبالغة"^(٣).

(١) العسكري، أبو هلال، الحسن بن عبدالله، الفروق اللغوية: ١/ ١٠٧.

(٢) العلوي، يحيى بن حمزة اليمني، الطراز المضمن لأسرار البلاغة وعلوم خصائص الإعجاز: ٣/ ١١٦.

(٣) سيبويه، الكتاب: ١/ ١٠٩.

أما الحَمَلَاوي فلم يضع لها تعريفاً، غير أنه يرى أن التوصل إلى المُبَالِغَةِ يكون بصيغ معروفة محوَّلة عن فاعِلٍ، إذ يقول: "وتحول صيغة (فاعل) نفسها للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث، إلى أوزان خمسة مشهورة، تسمى صِيغ المُبَالِغَةِ، وهي (فَعَّال): بتشديد العين، كـ(أَكَّال)، و(شَرَّاب). و(مِفْعَال) بكسر الميم: كـ(مِنْحَار). و(فَعُول) بفتح الفاء وضم العين: كـعَفُور. و(فَعِيل) بفتح الفاء وكسر العين: كـ(سَمِيع، وعلِيم)، و(فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين: كـ(حَذِر)"^(١).

في حين عرفها الغلاييني، بقوله: المبالغة "ألفاظ تدل على ما يدل عليه اسم الفاعل بزيادة وتسمى صيغ المبالغة، كـ(علامة، وأكول)"^(٢).

فصِيغ المُبَالِغَةِ كما يلحظ أسماء مشتقة تدلُّ على ما يدلُّ عليه اسم الفاعِل من زيادة في المعنى، فهي كاسم الفاعِل مشتقة من الفعل وتحمل معنى حدث اسم الفاعِل لكنها تفيد المبالغة.

ب- اشتقاقها: تشتق صِيغ المُبَالِغَةِ من الفعل اللازم والمتعدي، فهي كاسم الفاعِل من المشتقات، وفي معجم الأوزان الصرفية: "صيغ المُبَالِغَةِ هي: "أسماء تشتق من الفعل الثلاثي اللازم أو المتعدي للدلالة على معنى اسم الفاعِل مع تأكيد المعنى وتقويته والمبالغة فيه"^(٣). ولتوضيح ذلك، يقول تعالى: ﴿سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾^(٥).

(١) الحَمَلَاوي، شذا العرف في فن الصرف: ٧٨.

(٢) الغلاييني، جامع الدروس العربية: ١ / ١٩٣.

(٣) يعقوب، إميل بديع، معجم الأوزان الصرفية: ١٢٨.

(٤) سورة المائدة: ٤٢.

(٥) سورة الأحزاب: ٧٢.

فَمِنْ حَيْثُ اللازم والمتعدي، فصيغ المبالغة: (سَمَّاعون، أَكَّالون) أسماء مشتقة من الفعل الثلاثي المتعدي (سَمِعَ، أَكَلَ)، وصيغة المبالغة (جهول) اسم مشتق من الفعل الثلاثي اللازم (جهل). أمَّا من حيث المعنى فهي تختلف عن اسم الفاعل، فاسم الفاعل من (أكل) هو (آكل) وصيغة المبالغة من (أكل) هي (أكَّال)، فقد حُوِّلَ اسم الفاعل (آكل) إلى (أكَّال) للدلالة على الكثرة والمبالغة، و(آكل) اسم فاعل يُدُلُّ على الحدث دون مبالغة أو كثرة.

ج- أوزان صيغ المبالغة:

أولاً: الأوزان القياسية: لها خمسة أوزان قياسية^(١):

١- على وزن (فَعَّال)، نحو: كَذَّاب، كَفَّار، جَبَّار، غَفَّار، جَرَّاح، قَوَّال. وهي تدل على التكرار، قال العسكري: "إذا فَعَلَ الفِعْلُ وقتاً بعد وقت قيل فَعَّال مثل: عَلَّام، وَصَبَّار"^(٢).

٢- على وزن (مِفْعَال)، نحو: مِفْضَال، مِعْطَاء، مِئْخَار، مِضْحَاك، مِهْذَار، مِطْلَاق، مِخَوَاف. ومِفْعَال لمن اعتاد الفعل ودام منه، قال ابن قتيبة: "رجل مِضْحَاكٌ ومِهْذَارٌ ومِطْلَاقٌ إذا كان مُدِيمًا لِلضَّحِكِ وَالهِذْرِ وَالطَّلَاقِ"^(٣).

٣- على وزن (فَعُول)، نحو: أَكُول، شَرُوب، صَبُور، وَصُول، ضَرُوب. وهذا الوزن هو لمن دام منه الفعل وكثُر، وقيل: لمن كان قوياً على الفعل^(٤). وهو أبلغ في الدلالة على الكثرة.

(١) ينظر: سيويه، الكتاب: ١ / ١٩٤، ١٩٥. وابن السراج، الأصول في النحو: ١ / ٧٦. والزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب: ١ / ٢٩٣. والعسكري، أبو هلال، الفروق اللغوية: ١٢، ١٣. وعودة، أبو عودة، شواهد الإعجاز القرآني دراسة لغوية دلالية: ١١٨. والأسمر، راجي: المعجم المفصل في علم الصرف: ٢٩٤.

(٢) العسكري، أبو هلال، الفروق اللغوية: ١٢، ١٣.

(٣) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب: ١ / ٥٥.

(٤) العسكري، أبو هلال، الفروق اللغوية: ١٢، ١٣.

٤- على وزن (فَعْلٌ)، نحو: حذر، خَصِم. وهو من الصِّفات المشبهة الذي يَدُلُّ على الأعراض والهيجانات والخفة، وهو مستعار إلى المُبالغة منه، فحين تقول: (هو حَذِر) كان المعنى أَنَّهُ كثر من الفعل كثرة لا ترقى إلى درجة الثبوت غير أَنَّهُ مصحوب بهيجان وخفة واندفاع.

٥- على وزن (فَعِيل) نحو: عليم، سَمِيع، حَفِيز. وهذا الوزن - في الصفة المشبهة - يدل على الثبوت، وهو في المُبالغة يَدُلُّ على معاناة الأمر وتكراره حتى أصبح ك أَنَّهُ خلقة في صاحبه وطبيعة فيه كعليم، فهو لكثرة نظره في العلم وتبحره فيه أصبح العلم سجية ثابتة في صاحبه كالطبيعة فيه^(١).

ثانيا: الأوزان السماعية غير القياسية:

يُورد صاحب المعجم المفصل في علم الصرف عشرين وزناً، وأمَّا صاحب المحيط في أصوات العربية نحوها وصرفها فيورد أحدَ عشرَ وزناً، وكذلك يورد صاحب معجم الأوزان الصرفية أحد عشر وزناً^(٢).

وهي أوزان غير قياسية، واختلف النُّحاة في أوزانها، ومنها على النحو الآتي:

١- (تَفَعَّال)، نحو: تَقْتال.

٢- (فَاعِلَة)، نحو: رَاوية.

٣- (مَفْعِيل)، نحو: مسكين، معطير، وفيه دلالة لمن دام منه الفعل، يقول الزَّمخْشَرِي: "المِسْكِين: الدائم السكون إلى الناس؛ لأنَّه لا شيء له، كالمسكير للدائم السكر"^(٣).

(١) عودة، أبو عودة، شواهد الإعجاز القرآني دراسة لغوية دلالية: ١١٨.

(٢) ينظر: الأسمر، راجي: المعجم المفصل في علم الصرف: ٢٩٤. والأنطاكي، محمد: المحيط في

أصوات العربية ونحوها وصرفها: ١ / ٢٩٤، ومعجم الأوزان الصرفية: ١٢٨.

(٣) الزمخشري، الكشاف: ١ / ٢٥٢

٤- (مِفْعَل)، نحو: مِسْكَرٌ، مِخْرَزٌ، مِخْرَبٌ. من كان آلة للفعل وعدة له فعلى (مِفْعَل)، قال أبو هلال العسكري: "قالوا: إذا كان الرجل عِدَّةً للشيء قيل فيه (مِفْعَل) مثل مِرْحَمٍ ومِخْرَبٍ"^(١).

٥- (فَاعُول)، نحو: سَاطُورٌ، فَارُوقٌ. وهذا الوزن في المُبَالِغَةِ منقول وليس أصلاً، وهو مستعار من (فاعول) في الآلة؛ لأنَّ هذا البناء من أبنية أسماء الآلة، ويستعمل فيها كثيراً كالسَّاطُور وهو من أدوات الجَزَّار، والصَّاقُور وهي فأس عظيمة تكسر بها الحجارة^(٢).

٦- (فُعَال)، نحو: طُوال.

٧- (فُعَال)، نحو: كُبَّار.

٨- (فُعَالَة)، نحو: فِهَامَة، عَلامَة.

٩- (فُعَل)، نحو: حُول.

١٠- (فُعَل)، نحو: غُفَل.

١١- (فَعْلَان)، نحو: رَحْمَان.

١٢- (فُعَلَة)، نحو: ضُحْكَة.

١٣- (فُعَلَة)، نحو: هُمَزَة، لُمَزَة.

١٤- على وزن (فَعِيل)، نحو: صَدِيقٌ، سَكِيتٌ..

١٥- (فَعْلِيل)، نحو: سَرَطِيطٌ، وهو كثير البلع.

١٦- (فُعُول)، نحو: قُدُوسٌ.

(١) العسكري، أبو هلال: الفروق اللغوية: ١٢، ١٣.

(٢) ينظر: الحملوي، شذا العرف في فن الصرف: ١٣٥.

١٧ - (فِعُول)، نحو: قِيُوم.

١٨ - (فَعُولَة)، نحو: فَرُوقَة (شديدة الخوف).

١٩ - (فَعِيل)، نحو: بَصِيم.

٢٠ - (فَيْعُلَان)، نحو: كَيْدُبَان.

٢١ - (مَفْعَلَان)، نحو: مَكْذَبَان.

٢٢ - (مِفْعَالَة)، نحو: مِجْدَامَة، مِعْلَامَة.

٢٣ - (مَفْعَلَانَة)، نحو: مَكْذَبَانَة.

٢٤ - (فَعْلُوت)، نحو: طَاغُوت.

وغيرها من الأوزان التي اختلف النحاة فيها. وهي جميعها تفيد الدلالة على المبالغة.

وتخلص الباحثة إلى أن صِيغ المبالغة كما يلحظ أسماء مشتقة تدل على ما يدل عليه اسم الفاعل من زيادة في المعنى، فهي كاسم الفاعل مشتقة من الفعل وتحمل معنى حدث اسم الفاعل لكنها تفيد المبالغة. وتشتق من الفعل اللازم والمتعدي، فهي كاسم الفاعل من المشتقات، ولها خمسة أوزان قياسية؛ هي: فَعَال، ومِفْعَال، وفَعُول، وفَعْلُ، وفَعِيل. وأما الأوزان غير القياسية، فهي كثيرة، وقد منها النحاة والصرفيون أربعة وعشرون وزناً.

وصيغ المبالغة في المهربية تأتي على النحو الآتي:

- فَعِيل: بَصِير (بصير).

- فَعْلُن: رَحْمُن (رحمان).

- فَعَلٌ: صَبْرٌ (صابر).
- فَعَلٌ: خَيْرٌ (أفضل).
- فُوعَلٌ: غُوبِنٌ (غابن).
- فَعُأَلٌ: بَسْرَؤُطٌ (يضع الشروط).
- فِعُؤَلٌ: طِوُؤَلٌ (طوال).
- فَعَلَّتْ: ضَحَكْتُ (ضحكة).

ويلاحظ أن بعضاً من الصيغ السابقة، مثل (فَعَلٌ) تشترك بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، وقد استعملت المهربية بعض أوزان العربية على نحو قليل، وأجريت عليها بعض التغييرات، كما هو الحال في الوزن (فَعُأَلٌ): بَسْرَؤُطٌ (الذي يضع الشروط)، فقد أبدل الألف في (فعال) إلى واو في المهربية. وبهذا توافق المهربية، العربية في صياغتها لبعض أوزان صيغ المبالغة، مثل:

- فِعُؤَلٌ: طِوُؤَلٌ (طوال)، ويقابله الوزن في العربية (فَعُأَلٌ)، فقد أبدل الألف واواً في المهربية.
- فَعَلَّتْ: ضَحَكْتُ (ضحكة)، ويقابله في العربية (فُعَلَةٌ)، مع إبدال التاء المربوطة بالتاء المفتوحة في المهربية، واختلاف نطق الحركات.

المبحث الثالث: اسم التفضيل، والتعجب

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اسم التفضيل.

تعريفه: يعرفه الرضي بقوله: "هو ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره، وهو أفعال"^(١).

وعرفه ابن هشام، بأنه: "الصفة الدالة على المشاركة والزيادة، نحو: أفضل وأعلم وأكثر"^(٢).

ويعرفه خالد الأزهري، بأنه: "الوصف المبني على أفعال لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل"^(٣).

ويبدو أن هذا التعريف صار دالا لكل ما دل على الزيادة تفضيلا كان كالحسن أو تنقيصا كالتعجب، وإن لم يكن على وزن أفعال، كـ(خير، وشر).

أما المحذثون فقد اجتهدوا في أن يكون لاسم التفضيل تعريف شامل جامع فهذا الحملأوي يعرفه بقوله: هو الاسم المصوغ من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة"^(٤). كما عرفه عباس حسن بأنه: "هو اسم مشتق على وزن أفعال يدل في الأغلب على أن شيئين اشتركا في معنى وزاد أحدهما على الآخر فيه"^(٥). وكذلك يعرفه

(١) الاسترأباذي الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: ٤٤٧ / ٣.

(٢) ابن هشام، شرح قطر الندى: ٢٨٠ / ١.

(٣) الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح: ٩٢ / ٢.

(٤) الحملأوي، شذا العرف في فن الصرف: ٦٦.

(٥) حسن، عباس، النحو الوافي: ٣٩٥ / ٣.

الغلاييني، فيقول: "صفة تُؤخَّضُ من الفعل لتدُلُّ على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها، مثل "خليلٌ أعلمٌ من سعيد وأفضلُ منه". ويضيف: "وقد يكون التَّفْضِيلُ بين شيئين في صفتين مختلفتين، فيرادُ بالْتَفْضِيلِ حينئذ أن أحد الشيئين قد زاد في صفته على الشيء الآخر في صفته، كقولهم: "الصيفُ أحرُّ من الشتاء" أي هو أبلغُ في حرِّه من الشتاء في برده، وقولهم "العسلُ أحلى من الخَلِّ"، أي هو زائدٌ في حلاوته على الخَلِّ في حُمُوضته"^(١).

ويلاحظ من التعريفات السابقة أن من المحدثين من يرى أنه مشتق من المصدر، بخلاف القدماء الذين ذهبوا إلى أنه مشتق من الفعل.

ويذهب يوسف الطريفي؛ إلى أن هذه التعريفات لم تذكر وزن (فعلى) مؤنث أفعل؛ لذلك فإن التعريف الشامل عنده هو أن اسم التفضيل: هو اسم مشتق من المصدر على وزن أفعل للمذكر و(فعلى) للمؤنث، يدل في الأغلب على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة، وقد لا يدل على ذلك، كما يدل في أغلب صورته على الاستمرار والدوام^(٢).

صيغة التفضيل:

لها أقسام ذكرها النحاة على النحو الآتي:

١- (أفعل) التفضيل المجردة من (ال) والإضافة، وقد تحدث النحاة في ذلك، ويعد اسم التفضيل مجرداً من (ال) والإضافة بحكمين:

(١) الغلاييني، جامع الدروس العربية: ١ / ١٩٣.

(٢) الطريفي، يوسف عطا، الوافي في قواعد الصرف العربي: ١٠٩.

الأول: اتصاله بـ(من) لفظاً أو تقديرًا، وذلك نحو: (زيد أفضل من عمرو)^(١)،
فالحرف (من) لابتداء الغاية، وترد جارة للمفضل عليه كما في المثال السابق،
ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾^(٢).

وذكر بعض النحاة: أنه قد يستغنى بتقدير (من) عند ذكرها لوجود دليل،
وهذا كثير في كون وقوع أفعال التفضيل خبراً^(٣)، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ
وَأَبْقَى﴾^(٤).

ويندر ذلك إذا كان صفة أو حالاً^(٥)، ومثلوا لوقوعه حالاً في قول الشاعر^(٦):

دَنَوْتُ وَقَدْ خِلْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا فَظَلَّ فَوَادِي فِي هَوَاكَ مُضَلَّلًا

فكلمة (أجمل) أفعال تفضيل، ونصبت على الحال من التاء في دنوت، وقد
حذفت منه (من) الجارة للمفضول عليه، والتقدير: دنوت أجمل من البدر، وقد
خلناك كالبدر، فورد اسم التفضيل مجرداً من (أل) والإضافة، وهو منصوب
على الحال في هذا الموضع، ويعد من القليل النادر^(٧).

ويقل الحذف إذا كان غير خبر كالمعطوف على المفعول، وذلك نحو قوله
تعالى: ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾^(٨). ويرى أبو البقاء أن: "(أخفى) يجوز أن يكون

(١) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: ١ / ٢٩٨.

(٢) الكهف: ٣٤.

(٣) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: ٥ / ٢٣٣٠. وابن يعيش، شرح المفصل: ٣ / ٤٥. والصبان، حاشية
الصبان: ٣ / ٤٥.

(٤) الأعلى: ١٧.

(٥) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: ٥ / ٢٣٣٠. وابن يعيش، شرح المفصل: ٣ / ٤٥. والصبان، حاشية
الصبان: ٣ / ٤٥.

(٦) البيت بلا نسبة، وهو من بحر الطويل، انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ١٠٣. ابن عقيل، شرح
ابن عقيل: ٣ / ١٧٧. شفاء العليل في إيضاح التسهيل: ٢ / ٦١٢.

(٧) ينظر: ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك: ٤٨٠. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ١٠٣.

(٨) طه: ٧.

فعالاً ومفعوله محذوف: أي وأخفى السر عن الخلق؛ ويجوز أن يكون اسماً: أي وأخفى منه^(١). وهذا ما ذهب إليه الزمخشري^(٢)، ومنه قول: (الله أكبر)، قال سيبويه: "معناه الله أكبر من كل شيء"^(٣). حيث إن (من) محذوفة، والتقدير: أكبر من كل شيء، قال الفرزدق^(٤):

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَائِمَهُ أَعَزَّ وَأَطْوَل

فحذف (من)، والتقدير: "أعز من غيره وأطول من غيره، والمراد: دعائمه عزيزة طويلة فقدر تقديراً بمن، نحو: أكرم من وأعلم من"^(٥).

ويرى ابن يعيش أن: "المحذوف هو المضاف إليه، أي أكبر من كل شيء، وأعز دعامة، ولم يعوض منه التنوين لكون أفعل غير منصرف، فاستشبع ذلك"^(٦).

وقد تحذف (من) في حال التنكير، مثل (آخر)، وهي على وزن أفعل، قال ابن يعيش: ولد (آخر) شأن ليس لأخواته، وهو أنه التزم فيه حذف (من) في حال التنكير، تقول: (جاءني زيد آخر)، و(مررت به وبآخر)، ولم يستوفيه ما استوى في أخواته حيث قالوا: (مررت بآخرين، وأخرين، وأخرى، وأخريين، وأخر وأخريات)^(٧).

(١) العكبري، أبو البقاء، إملاء ما من به الرحمن: ١١٩ / ٢.

(٢) ينظر: الزمخشري، الكشاف: ٥٣٠ / ٢.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٣٨٢ / ١.

(٤) الفرزدق، الديوان: ١٥٥ / ٢.

(٥) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٧٤ / ٣.

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل: ١٣١ / ٤.

(٧) المرجع السابق: ١٣٤ / ٤. وسيبويه، الكتاب: ٣٨٢ / ١.

الثاني: أن يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث^(١)، وذلك عندما نقول: محمد أفضل من أحمد، وفاطمة أفضل من مريم، والمتقدمان أفضل من المتأخرين، والمتعلمات أفضل من الجاهلات، فاسم التفضيل (أفضل)، في الأمثلة مجرداً من (أل) والإضافة، واستوى فيه المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث.

قال الزمخشري: "وتعوره حالتان متضادتان: لزوم التنكير عند مصاحبة من، ولزوم التعريف عند مفارقتها. فلا يقال زيد الأفضل من عمرو ولا زيد أفضل. وكذلك مؤنثه وتثنيتهما وجمعهما، فلا يقال فضلى ولا أفضلان ولا فضليان، ولا أفاضل ولا فضليات ولا فضل، بل الواجب تعريف ذلك باللام أو بالإضافة، كقولك الأفضل والفضلى وأفضل الرجال وفضلى النساء. وما دام مصحوباً بمن استوى فيه الذكر والأنثى والاثنتان والجمع. فإذا عرف باللام أنث وثنّي وجمع، وإذا أضيف ساغ فيه الأمران^(٢). قال الله تعالى: ﴿أَكْبَرُ مُجْرِمِيهَا﴾^(٣) وقال: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ﴾^(٤).

ومن شواهد ذلك قول الشاعر^(٥):

وَمِية أَحْسَنَ الثَّقَلَيْنِ جِيدًا وَسَالِفَةَ وَأَحْسَنَهُ قِذَالًا

ويرى الأزهري أن اسم التفضيل إن كان مجرداً من (أل) والإضافة؛ فإن الأفراد والتذكير يكون لازماً فيه^(٦)، وعدّ من ذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا نَحْنُ غُصْبَةٌ﴾^(٧).

(١) ينظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١ / ٢٨١.

(٢) ينظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: ١ / ٢٩٨.

(٣) الأنعام: ١٢٣.

(٤) البقرة: ٩٦.

(٥) البيت الرمة، في ديوانه: ١٥٢١. والبغدادي، خزنة الأدب: ٩ / ٣٩٣.

(٦) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ٩٥.

(٧) يوسف: ٨.

٢- يصاغ اسم التفضيل على وزن (أفعل)، إما بـ(أل) نحو: (الأفضل)، أو بدونها نحو: (أفضل)، ويكون ذلك في المفرد تذكيراً وتأنيشاً، وفي المشى والجمع أيضاً.

٣- اسم التفضيل غير مستوفي الشروط؛ فإنه يتوصل إليه بفعل مساعد على زنة أفعل التفضيل متبوعاً بمصدر الفعل الذي يراد منه التفضيل، قال سيبويه: "ألا ترى أنك لا تقول ما أحمره ولا ما أبيضه، ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه، ولا في الأعشى ما أعشاه، وإنما تقول: ما أشد حمرة، وما أشد عشا^(١)".

شروط صياغته:

قال الزمخشري: "قياسه أن يصاغ من ثلاثي غير مزيد فيه ليس مما ليس بلون ولا عيب، فلا يقال في (أجاب وانطلق)، ولا في (سمر وعور) هو أجوب منه، و(أطلق) ولا (أسمر منه وأعور)، ولكن يتوصل إلى التفضيل في نحو هذه الأفعال بأن يصاغ (أفعل) مما يصاغ منه، ثم يميز بمصادرهما كقولك: هو أجود منه جواباً، وأسرع انطلاقاً، وأشد سمره وأقبح عوراً^(٢)؛ أي يأتي له بتمييز^(٣)".

وقد ذكر ابن مالك شروط صياغة اسم التفضيل، بقوله: "يصاغ من كل فعل ثلاثي متصرف تام، قابل في معناه للتفاضل، غير مبني للمفعول، ولا منفي، ولا مدلول على فاعله بـ(أفعل)"^(٤).

ومما شذ من ذلك، قولهم: هو أعطاهم للدينار والدرهم، بمعنى أكرمهم، و(أولاهم للمعروف)، بمعنى أفضلهم، و(أنت أكرم لي من زيد)؛ أي أشد إكراماً، و(هذا المكان أفقر من غيره)؛ أي أشد إفقاراً، و(هذا الكلام أخصر)^(٥).

(١) سيبويه، الكتاب: ٤ / ٩٧. وينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: ١ / ١٠٢. وابن يعيش، شرح

المفصل: ٦ / ٩١. والسيوطي، همع الهوامع: ٥ / ٤٤. وابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٣ / ١٧٥.

(٢) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: ١ / ٢٩٧.

(٣) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ٢ / ١٠٨٤.

(٤) ينظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: ١ / ٢٩٧.

وفي أمثال العرب، قولهم: (أفلس من ابن المذلق)^(١)، و(أحمق من هبنقة)^(٢). لأن هذه الأفعال رباعية.

وقد جاء أفعل منه وفعل له، قالوا: (أحنك الشاتين) و(أحنك البعيرين)؛ لأن أحنك من الاسم وليس من الفعل، وهو الحنك، ولهذا يجب اشتقاقه بمساعد؛ مثل: أكبر، أو أكثر، أو أحسن، أو أسرع؛ لأنها مشتقة من الأفعال. وفي أمثالهم: (أبل من حنيف الحناتم)^(٣).

والقياس أن يفضل على الفاعل دون المفعول، وقد شذ نحو قولهم: (أشغل من ذات النحين)^(٤)، و(أزهي من ديك)^(٥)، و(هو أعذر منه وألوم وأشهر وأعرف وأنكر، وأرجى، وأخوف، وأهيب، وأحمد، وأنا أسر بهذا منك)^(٦).

ويمكن تلخيص شروط صياغة اسم التفضيل على النحو الآتي^(٧):

- ١- أن يكون له فعل، ولذلك شذ قولهم: البعير أحنك الإبل؛ لأن أحنك من الاسم وليس من الفعل.
- ٢- أن يكون ثلاثياً، مثل جُمْل شدَّ، بقي، ولهذا شذ الاشتقاق في مثل (أخصر)، و(أعطى) لأنهما غير رباعيين.
- ٣- أن يكون الفعل متصرفاً، أعز، وأجمل، وأحسن، ولا يشتق اسم التفضيل من فعل جامد، مثل نعم، وبئس، وليس وعسى.

(١) الميداني، مجمع الأمثال: ٢ / ٨٣. المثل رقم (٢٨٠٠).

(٢) المرجع السابق: ١ / ٢١٧. المثل رقم (١١٦٩).

(٣) المرجع السابق: ١ / ٨٦. المثل رقم (٤٠٩).

(٤) الميداني، مجمع الأمثال: ١ / ٣٧٦. رقم: (٢٠٢٩).

(٥) المرجع السابق: ١ / ٣٢٧. المثل رقم: (١٧٥٩).

(٦) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: ١ / ٢٩٧.

(٧) ينظر: الطريفي، يوسف عطا، الوافي في قواعد الصرف العربي: ١٠٩.

٤- أن يكون معنى الفعل قابلاً للتفاوت؛ فلا يبنى من مات، وفني، لعدم التفاوت فيها.

٥- أن يكون الفعل تاماً، فلا يشتق من الأفعال الناقصة، كان وأخواتها.

٦- أن يكون الفعل مثبتاً، فلا يشتق من منفي، مثل: ما رجع، وذلك تجنباً للالتباس بين المثبت والمنفي.

٧- ألا يكون الوصف منه على زنة (أفعل) الذي مؤنثه فعلاء، ولهذا لا يشتق من غيد غيدا، وأهيف هيفاء، وأعرج عرجاء.

٨- ألا يكون الفعل مبنيًا للمجهول، حتى لا يلتبس بالمبني للمعلوم.

مما سبق، يمكن القول: إن اسم التفضيل له صيغة واحدة من الثلاثي على زنة (أفعل)، ومؤنثه (فعلى)، وشذ مجيء (خير وشر وحب)؛ حيث حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال^(١).

وتخلص الباحثة هنا إلى أن اسم التفضيل هو اسم مشتق يأتي للدلالة على أن شيئين اشتركا في معنى، وزاد أحدهما على الآخر^(٢).

وتحذف همزة (أفعل) من (خير وشر) غالباً فيقال هو خير منه بمعنى (أخير)، وهذا شر من ذلك، بمعنى (أشر)^(٣)، وقد عُزِي ذلك الحذف إلى كثرة الاستعمال.

وقد حددت ضوابط وشروط صياغة اسم التفضيل من الفعل على النحو الآتي^(٤):

(١) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٣/ ١٧٥. وابن هشام، أوضح المسالك: ٣/ ٢٥٥.

(٢) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن: ٣/ ٣٩٥.

(٣) ينظر: الاشتقاق، د. فؤاد ترزي، ص ١١.

(٤) ينظر الاشتقاق، د. فؤاد ترزي، ٢٢٧، ٢٢٨.

- ١- أن يكون فعلاً.
- ٢- أن يكون ثلاثياً مجرداً، فلا يصاغ من فعل مزيد.
- ٣- أن يكون متصرفاً لا جامداً.
- ٤- أن يكون تاماً، أي ليس ناقصاً ناسخاً.
- ٥- أن يكون مثبتاً لا منفيّاً.
- ٦- ألا يكون مبنياً للمجهول.
- ٧- ألا يكون الصفة المشبهة منه على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)، نحو: أحمر - حمراء.

اسم التفضيل في المهريّة:

لم تعدم هذه اللغة الوسيلة للتفضيل، إذ استعملت " للتعبير عن لفظة (أَخَيْرٌ)، بمعنى أفضل أو أخير منه"^(١)، بحيث تأتي بعد الكلمة المراد تفضيلها، نحو:

هَدَيْتُ أَرَأَيْتُ (بمعنى: الهداية هي الأفضل) أو بين اسمين، نحو: **صَلْتُ** أخير من **نَحَجْ** (الصلاة أفضل من اللعب)، كذلك يُقال: محمد **أَقْصِر** من سعيد (محمد أقصر من سعيد)، ومحمد **أَطْوَلُ** من سعيد (محمد أطول من سعيد).

ومن خلال تتبع الباحثة واستقرائها للكلام المهري وجدت أن في المهريّة يكثر استعمال كلمة (أَخَيْرٌ) مع الهمزة بخلاف العربية التي تحذف الهمزة لكثرة الاستعمال، وفي هذا توافق المهريّة، العربية في طريقة استعمالها لاسم التفضيل.

(١) ينظر: سالم سهيل علي الشحري، اللغة الشحريّة وعلاقتها بالعربية الفصحى، دراسة مقارنة، ١٧٤.

المطلب الثاني: التعجب.

تعريفه: التعجب لغة من عجب، والعجب هو إنكار ما يرد عليك لقلة اعتياده، وأصل العجب في اللغة أن الإنسان إذا رأى ما ينكره ويقل مثله قال: عجبت من كذا، والعجب الذي تلزم به الحجة أو العجب النظر إلى الشيء غير مألوف، أو معتاد، وأمر عجاب، وعجب، وعجيب، وعجاب على المبالغة أعجبه الأمر أسره، والتعجب أن يأتي الشيء، وتظن أنك لم تر مثله، والاستعجاب شدة العجب^(١).

وقيل التعجب حيرة تعرض للإنسان عند سبب جهله بالشيء، وليس هو سبب بل حالة بحسب الإضافة إلى من يعرف السبب، وخص بعضهم التعجب بالحسن^(٢).

وقد عرفه ابن عصفور بقوله: "التعجب هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب عن نظائره أو قل نظيره"^(٣)، وعند ابن يعيش، في شرح المفصل: "التعجب معنى يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه، وقل في العادة وجود مثله، وذلك المعنى كالدهشة والحيرة، مثال ذلك لو رأينا طائرا يطير لم نتعجب منه لجري العادة بذلك، ولو طار غير ذي جناح لوقع التعجب منه؛ لأنه خرج في العادة وخفي سبب الطيران"^(٤).

وعند الزمخشري؛ "التعجب: تعظيم الأمر في قلوب السامعين؛ لأن التعجب لا يكون إلا من شيء خارج عن نظائره وأشكاله"^(٥).

(١) ابن منظور، لسان العرب: ٢ / ٥٨٢.

(٢) الزبيدي، المرتضى، تاج العروس: ١ / ٣٦٧.

(٣) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: ٥٧٦.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل: ٤ / ٤١١.

(٥) الزمخشري، الكشاف: ٤ / ٥٢٤.

وأما الأشموني، فيعرف التعجب بأنه: "استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بألفاظ كثيرة"، وقد اشترط الأشموني في التعجب أن يصاحب بألفاظ تدل على الدهشة والاستغراب^(١).

وعرفه من المحدثين محسن عطية، بأنه: استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بسبب زيادة فيه خفي سببها^(٢).

ويلاحظ من التعاريف السابقة أن القدماء والمحدثين اتفقوا في تناولهم لمفهوم التعجب، حيث ربطوه بالجانب النفسي الذي يختلج النفس البشرية حين تصادف شيئاً خارجاً عن المألوف ومنافياً للمتعارف عليه^(٣).

صيغ التعجب:

للتعجب صيغ كثيرة منها السماعي، ومنها القياسي:

أولاً الصيغ القياسية:

للتعجب صيغتان قياسيتان، متفق عليها عند النحاة جميعاً، وهما: (ما أفعله، وأفعل به)، غير أن ابن عصفور يقول: "وللتعجب ثلاثة ألفاظ: ما أفعله، وأفعل به وفعل"^(٤). وكذلك نجده عند الجوهري، حيث يقول: صور التعجب ثلاثة ما أحسن زيدا، وأسمع به، وكبرت كلمة^(٥).

(١) الأشموني، شرح الأشموني على الألفية: ٢ / ٢٦٢.

(٢) عطية، محسن، الأساليب النحوية عرض وتطبيق، دار المناهج، عمان، ط ١، ٢٠٠٨: ٨٧.

(٣) ينظر: طجين، صبيحة، (٢٠١٦): أسلوب التعجب في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية، السور المكية أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب واللغات، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة. الجزائر: ١٥.

(٤) ابن عصفور، المقرب: ١٣٩١.

(٥) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصرح العربية: ٣ / ١٢٥٥.

ولكن النحاة يخصون باب التعجب للصيغتين (ما أفعله) و(أفعل به) وأما (فعل) فإن كل فعل ثلاثي استوفى شروط التعجب يجوز تحويله إلى فعل ليلحق بالغرائز للمبالغة والتعجب فتستعمل استعمال (نعم) و(بئس) نحو فهم الرجل زيد، ويصح تجريد فاعله من (ال) فهم زيد^(١).

وعليه، فالتعجب القياسي المشهور عند النحاة يأتي على صيغتين هما (ما أفعله) و(أفعل به)^(٢).

أ- ما أفعله: وهي مكونة من (ما) التعجبية وصيغة (أفعل) التي هي بمعنى التفضيل، فلما أضيفتا صارتا صيغة واحدة دالة على التعجب، على نحو قولك: (ما أحسن زيدا). قال الزمخشري: "ولا ينيان إلا مما يبنى منه أفعل التفضيل"^(٣). وقال ابن هشام في بداية حديثه عن التفضيل: "إنما يصاغ أفعل التفضيل مما يصاغ منه فعلا التعجب، فيقال: هو أضرب، كما يقال: ما أضربه"^(٤).

واختلف النحاة في (ما)؛ فهي عند سيبويه غير موصولة ولا موصوفة^(٥)، وهي مبتدأ ما بعد خبره. وقيل موصولة صلتها ما بعدها، وهي مبتدأ محذوف الخبر، وقال بعضهم: فيها معنى الاستفهام كأنه قيل: أي شيء أكرمه^(٦).

(١) ينظر: طجين، صبيحة، أسلوب التعجب في القرآن، دراسة نحوية دلالية، السور المكية أنموذجا: ٢٣، ٢٤.

(٢) ينظر: ابن جني، اللمع في العربية: ١ / ١٣٦. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ١٩٦. والاستربادي الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: ٣ / ١٢٤.

(٣) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: ١ / ٣٦٧.

(٤) ابن هشام، أوضح المسالك: ٣ / ٢٥٥.

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب: ١ / ٧٣.

(٦) ينظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: ١ / ٣٦٨.

وقال ابن هشام: "فأما "ما" فأجمعوا على اسميتها؛ لأن في (أحسن) ضميراً يعود عليها، وأجمعوا على أنها مبتدأ؛ لأنها مجردة للإسناد إليها، ثم قال سيبويه: هي نكرة تامة بمعنى شيء، وابتدئ بها؛ لتضمنها معنى التعجب، وما بعدها خبر"^(١).

ب- أفعل به:

ومعناهما: قال الزمخشري: "وأما أكرم بزيد فقيل أصله أكرم زيدا، أي صار ذا كرم، ك(أغد البعير)؛ أي صار ذا غدة، إلا أنه أخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر، كما أخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء في قولهم (رحمه الله) والباء مثلها في (كفي بالله)، وفي هذا ضرب من التعسف، وعندي أن أسهل منه مأخذاً أن يقال إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا كريماً، أي بأن يصفه بالكرم. والباء مزيدة مثلها في قوله تعالى: "ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة" للتأكيد والاختصاص، أو بأن يصيره ذا كرم والباء للتعدية. هذا أصله ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الواحد في قولك يا رجلان أكرم بزيد ويا رجال أكرم بزيد"^(٢). وقال سيبويه: "والمعنى في أفعل به وما أفعله واحد، وكذلك أفعل منه"^(٣).

ثانياً: الصيغ السماعية:

ويقصد بها تلك الأساليب التي هي أصلاً لغير التعجب، غير أنها تدل عليه بالاستعمال المجازي، والتي منها:

(١) ابن هشام، أوضح المسالك: ٣ / ٢٢٥.

(٢) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: ١ / ٣٦٨.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٤ / ٩٧.

١- استعمال المصدر (سبحان) مضافاً إلى لفظ الجلالة. نحو: (سبحان الله)^(١). بمعنى تنزيهاً لله تعالى وبراءة له مما لا يليق به.

٢- ما ورد عن العرب من قولهم: (الله درك)، ونحو: (الله در فلان)، ومنه قولهم: (الله دره فارسا)^(٢).

٣- الاستفهام المتضمن معنى التعجب^(٣)، نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَانًا فَأَحْيَاكُمْ﴾^(٤). وجه الاستشهاد من الآية: استعمال (كيف) للتعجب مجازاً عما وصفت له عن الاستفهام عن الأحوال، والمعنى: أتعجب من كفركم بالله.

ونحو قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ﴾^(٥)، ف(ما) اسم استفهام خرج عن معناه الحقيقي إلى معنى مجازي هو التعجب، قال الشوكاني: "الاستفهام للتعظيم والتفخيم، وتكرير المبتدأ هنا بلفظه مغن عن الضمير الرابط"^(٦).

٤- استعمال صيغة النداء، وهو ما يعرف بالنداء التعجبي، نحو قول الشاعر^(٧):

فِيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نَجُومَهُ
بِكُلِّ مَغَارِ الْفَتْلِ شَدَتْ بِبِذْبَلٍ

(١) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: ٣ / ٥٣. وابن هشام، أوضح المسالك: ٣ / ٢٢٤. وشرح شذور الذهب: ٢ / ٧٣٤.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب: ٣ / ٤٩٧. ابن هشام، أوضح المسالك: ٣ / ٢٢٥.

(٣) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: ٣ / ٢٢٤.

(٤) البقرة: ٢٨.

(٥) الحاقة: ١، ٢.

(٦) الشوكاني، فتح القدير: ٥ / ١٧٨.

(٧) البيت لـ(امرؤ القيس)، في ديوانه: ٣٩.

٥- استعمال اسم فعل الأمر، وذلك نحو قول الشاعر^(١):

وَاهَا لَسَلْمَى ثُمَّ وَاهَا وَاهَا هِيَ الْمُنَى لَوْ أَنَّا نُنَلِّهَا

وفي القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَكَّانَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾^(٢).
ف(وي) اسم فعل جاء هنا للدلالة على التعجب.

٦- التعجب بقولهم: (لا إله إلا الله)، يؤتى بها عندما يتعجب الإنسان من شيء إذا رآه أو سمعه فأعجبه واستعظمه فيقول: (لا إله إلا الله) مستعجباً ومستعظماً^(٣).

٧- التعجب بالمصدر (عجبا)، وذلك نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "عجبا لأمر المؤمن إن أمره كله خير وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن؛ إن أصابته سراء شكر فكان خيراً له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له"^(٤).

وتخلص الباحثة إلى أن معنى يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه، وله صيغتان قياسيتان مشهورتان، هما: ما أفعله، وأفعل به، وأما الصيغ السماعية التي ترد للتعجب فهي كثيرة، منها: اسم المصدر مثل: سبحان الله، والمصدر مثل: عجبا، واسم الفعل مثل: وي، وواها، والاستفهام إذا خرج عن معناه الأصلي إلى المعنى المجازي.

(١) البيت لرؤبة بن العجاج، في ملحقات ديوانه: ١٦٨. ولأبي النجم في ديوانه: ٢٢٧. وهو من شواهد الأزهري شرح التصريح: ٢ / ١٩٧، والأشموني، شرح الأشموني: ٢ / ٣٦٣. وابن هشام قطر الندى: ١١٦، ٣٤٨. ومغني اللبيب: ٤٨٣، ٦٨٥. وأوضح المسالك: ٤ / ٨١. وابن يعيش، شرح المفصل: ٤ / ٧٢.

(٢) القصص: ٨٢.

(٣) ينظر: طجين، صبيحة، أسلوب التعجب في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية، السور المكية أنموذجاً:

(٤) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، باب المؤمن شأنه كله خير، ٤ / ٢٢٩٥. برقم (٦٤)، و(٢٩٩٩).

التعجب في اللغة المهرية:

في المهرية نجد أن التعجب يأتي على شاكلة العربية نحو:

ما أَجِيْدُ عَجَّان! (ما أجمل الولد).

ما الطَّفُ محمد؛ الهمزة في الفعل تنطق في المهرية همزة الوصل، تكتب ولا

تنطق، وذلك لكثرة الاستعمال، نحو: ما ارحام عَجَنُوتُ (ما أجمل البنت).

ونستخلص من الكلام المهري أن التعجب يستعمل في المهرية شأنه شأن

العربية على صيغة (ما أفعل به)، بحسب علم الباحثة وتتبعها للكلام المهري،

وقد تسبق جملة التعجب في المهرية بـ(يا) للمبالغة في التعجب أو التنبيه، مثل: يا

ما الطف محمد!

المبحث الرابع : أسماء الزمان والمكان، واسم الآلة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسماء الزمان، والمكان.

أ- التعريف: لم يعرف أغلب اللغويين القدماء أسماء الزمان والمكان، على الرغم من إسهابهم في شرح صياغتهما^(١)، غير أننا نجد المحدثين عرفوهما بأنهما: "اسمان يصاغان من المصدر الأصلي للفعل بقصد الدلالة على أمرين معاً هما المعنى المجرد الذي يدل عليه ذلك المصدر مزيداً عليه الدلالة على زمان وقوعه أو مكان وقوعه"^(٢).

وهذا علي الجارم يعرفهما بأنهما: هو "اسمان مصاغان من المصدر للدلالة على زمان ومكان الفعل"^(٣). في حين يضع لهما عبده الراجحي التعريف الآتي: "اسمان مشتقان مصوغان من الفعل الثلاثي وغيره"^(٤). حيث إن "اسم المكان هو اسم مشتق يفيد الدلالة على مكان وقوع الفعل، واسم الزمان هو اسم مشتق يفيد الدلالة على زمان وقوع الفعل"^(٥)، أي أن اسم المكان هو اسم آت ليدل على مكان وقوع الحدث، واسم الزمان دال على زمان وقوعه.

ومن هذا فإن اسمي الزمان والمكان اسمان مشتقان يدلان على زمن وقوع الفعل أو مكانه.

ب- أوزان أسماء الزمان والمكان:

(١) ينظر: المبرد، المقتضب: ٧٤، ٧٥، ١٠٨.

(٢) حسن، عباس، النحو الوافي: ٣ / ٣١٨.

(٣) الجارم، النحو الواضح: ١ / ١٠٢.

(٤) الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي: ٦٥.

(٥) السامرائي، فاضل، الصرف العربي أحكام ومعان: ١٢١.

١- يصاغ اسما الزمان والمكان من الثلاثي إذا كان الفعل ناقصا، نحو: (ملهى، مجرى)، أو إذا كان المضارع مفتوح العين أو مضمومها، على وزن: (مَفْعَلٌ)، نحو: (مَصَيِّفٌ، ملعب، مصنع).

٢- إذا كان الفعل صحيح الآخر مكسور العين في المضارع، نحو: (مَهْبِطٌ ومَعْدِنٌ، مجلس)، أو كان مثالا صحيح الآخر، فيكون على وزن (مَفْعَلٌ)، بكسر العين، نحو: (مورد، موعد)^(١).

ومن أمثلتها في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ﴾^(٢). فالمجالس: جمع مجلس، وهو اسم مكان على وزن (مَفْعَلٌ).

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾^(٣). مخرج: اسم مكان على وزن (مَفْعَلٌ).

وقد وردت عدة كلمات أسماء مكان على وزن (مَفْعَلٌ) شذوذا، إذ إن القاعدة كانت تقتضي أن تكون على وزن (مَفْعَلٌ)، وهي كلمات سماعية منها: (طَلَعٌ، يَطْلَعُ: مطلع)، و(شَرَقٌ يَشْرِقُ: مشرق)، و(غَرَبٌ يَغْرِبُ: مغرب)، و(نَبَتٌ يَنْبَتُ: منبت)، و(سَقَطٌ يَسْقُطُ: مسقط)، و(نَسِكَ يَنْسِكُ مَنَسِكٌ)^(٤).

ومن ذلك في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَمْ نَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سِتْرًا﴾^(٥). ف(مطلع) اسم مكان

(١) ينظر: الجارم، النحو الواضح: ١ / ١٠٢. والسامرائي، فاضل، الصرف العربي أحكام ومعان: ١٢١. والفضلي، عبد الهادي؛ مختصر الصرف: ٦٢.

(٢) المجادلة: ١١.

(٣) الطلاق: ٢.

(٤) السامرائي، فاضل، الصرف العربي أحكام ومعان: ١٢٢.

(٥) الكهف: ٩٠.

وردت على وزن "مَفْعَلٍ" على غير قياس، والقياس أو القاعدة تقتضي أن تكون على (مَفْعَلٍ)، غير أنها في موضع آخر من القرآن الكريم، وردت هذه اللفظة على قياسها أي على (مَفْعَلٍ)، قال تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(١).

كما "استعملت العربية بعض الكلمات من أسماء المكان مزيدة بالتاء مثل مدرسة، ومطبعة ومزرعة، ومشرحة، ومغسلة، ومكتبة"^(٢).

٣- إذا كان الفعل من غير الثلاثي، فيصاغ اسما الزمان والمكان مثل صوغ اسم المفعول بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر، نحو: استخرج ي ستخرج مستخرج، انطلق ينطلق منطلق، التقى يلتقي ملتقى^(٣).

ويتبين أن صيغة (اسم المفعول) من غير الثلاثي، وصيغة أسماء الزمان والمكان من غير الثلاثي أنها واحدة، غير أن السياق والقرائن هما اللتان تحددان المقصود، فإن لم توجد قرينة فتصلح لها جميعا، ومثال هذا قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ﴾^(٥).

دلالة أسماء الزمان والمكان:

١- الدلالة على زمان ومكان وقوع الحدث: يأتي اسم الزمان للدلالة "على زمن وقوع الحدث نحو: قصدتك مطلع الشمس؛ أي وقت طلوعها"^(٦).

(١) القدر: ٥.

(٢) السامرائي، فاضل، الصرف العربي أحكام ومعان: ١٢٢.

(٣) الراجحي، شرف الدين علي، البسيط في علم الصرف: ٦٦.

(٤) هود: ٦.

(٥) القيامة: ١٢.

(٦) الأسمر، راجي، علم الصرف: ٨١.

ويأتي اسم المكان ليدل على مكان الحدث، كقوله عز وجل: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ﴾^(١)؛ أي مكان غروبها^(٢).

٢- دلالة اسم المكان على كثرة الشيء في المكان: قد يبنى اسم المكان على وزن (مفعلة) للدلالة على كثرة الشيء في المكان، نحو: (مسبعة، ومأسدة، ومذأبة، ومبطحة، ومقشأة، ومحياة، ومفعأة، ومدرجة)^(٣)، فمسبعة تدل على الأرض الكثيرة السباع ومأسدة تدل على كثرة الأسود في المكان ومذأبة دالة على كثرة الذئاب في المكان... إلخ.

ويأتي هذا الوزن ليدل على سبب الكثرة، ومثال سبب الكثرة ما جاء في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "الولد مجبنة مبخلة"^(٤)، أي سبب لكثرة الجبن وكثرة البخل^(٥). فأتت هنا صيغة "مفعلة" لتدل على ما قبلها سبب للحدث، أي أن الولد في هذا المثال سبب للبخل والجبن لحرص والده على المال والبقاء بسببه.

وتأتي هذه الصيغة أي (مفعلة) للدلالة على ما كان يكثر فيه ذلك الشيء الحسي المجسم، أي: الذي ليس معنويا فإذا وجد مكان يكثر فيه: "ورق" - مثلا - صغنا (مفعلة) من "ورق" فقلنا (مورقة)؛ للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء الحسي المسمى (بالورق)، وإذا وجدنا مكانا يكثر فيه "عنب"

(١) الكهف: ٨٦.

(٢) الغلابيني، جامع الدروس العربية: ١ / ١٥٧.

(٣) المرجع السابق: ١ / ١٥٨.

(٤) الحديث لم يرد إلا في جامع معمر بن راشد بهذه الصيغة: ١١ / ١٤٠. برقم (٢٠١٤٣). وعند البخاري، الأدب المفرد: الولد مبخلة مجبنة: ١ / ٤٣ برقم (٨٣). وفي سنن ابن ماجه: «إِنَّ الْوَلَدَ مَبْخَلَةٌ مَجْبِنَةٌ»، باب بر الولد: ٢ / ١٢٠٩. برقم (٣٦٦٦).

(٥) حسن، عباس، النحو الوافي: ٣ / ٣٢٧.

وصغنا من كلمة (عنب) "معنبة"؛ للدلالة على مكان يكثر فيه ذلك الشيء المجسم المسمى "بالعنب"^(١). فعباس حسن يخصّ هذه الصيغة الدالة على كثرة الشيء في المكان بما هو حسي مجسم.

وتخلص الباحثة هنا إلى أن اسمي الزمان والمكان في العربية هما: اسمان يصاغان من المصدر الأصلي للفعل بقصد الدلالة على أمرين معاً هما المعنى المجرد الذي يدل عليه ذلك المصدر مزيداً عليه الدلالة على زمان وقوعه أو مكان وقوعه، وهما يصاغان من الثلاثي على وزن (مفعَل) بفتح العين، أو بكسرها (مفعِل)، ومن غير الثلاثي مثل صوغ اسم المفعول بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر، نحو: مستخرج فوزنه: (مستفعل)، وهما يأتیان للدلالة على زمن أو مكان وقوع الحدث، وقد خصت صيغة "مفعلة" لاسم المكان للدلالة على كثرة الشيء في المكان.

والذي نجده من هذه الصيغ في المهريّة، الصيغ الآتية:

- مَفْعَلٌ، نحو: مَسْجِدٌ (مسجد)، مَبْرِكٌ (مكان جلوس الناقّة).
- مَفْعَلٌ، نحو: مَجْلَسٌ، و مَسْعَى، و مَرْدَا (فتحة الدال مماله إلى كسرة: مرمى)، و مَفْرَقٌ (مفرق الرأس).
- مَفْعَالٌ، نحو: مَغْرَابٌ (مغرب الشمس).
- مَفْعَلٌ، نحو: مَرِيْزٌ (أثافي).
- مَفْعَلٌ، نحو: مِسْكَنٌ.
- مَفْعَلَتٌ، نحو: مَقْبَرَتٌ (فتحة الراء مماله إلى كسرة: مقبرة).

(١) حسن، عباس، النحو الوافي: ٣ / ٣٢٧.

وتستعمل هذه الصيغة بكثرة في المهريّة للدلالة على تكثير الشيء، كما استعمل العرب صيغة (مَفْعَلَةٌ) للتكثير على حد قول سيبويه^(١): "هذا باب ما يكون مفعلة لازمة لها الهاء والفتحة، وذلك إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان، وذلك قولك: أرض مسبعة، ومأسدة، ومذأبة"

أما من غير الثلاثي، فيُنَى على زنة الفعل المضارع، بإبدال حرف المضارعة ميماً مفتحاً، وفتح ما قبل الآخر، نحو: أَقْصُوْمْ - مَقْصِيْمٌ (وقت الظهر).

واستعمل المهرة بعض أسماء الأمكنة والأزمنة، فألحقوا بها التاء، ك(مَظَنَّتْ) لموضع الظن، و(مَزَلَّتْ) لموضع الزلل، و(مَدْرَسَتْ) فتحة السين ممالاة إلى الكسرة: لموضع الدراسة، و(مَدَمَّتْ) لموضع الدم.

واشتقوا من الأزمنة على وزن (مَفْعَلٌ: فتحة العين ممالاة إلى ضمة)، نحو: مَپِنْتَأُ - مَپِنْتَأُ: مكان قضاء الشتاء، ومَحْرَفٌ (مكان قضاء فترة الخريف: مَحْرَفٌ).

ويلاحظ هنا توافق بين المهريّة والعربيّة في اشتقاقها لاسمي الزمان والمكان في أغلب أوزانها، مع الحفاظ على قلب التاء المربوطة، تاء مفتوحة في المهريّة.

المطلب الثاني: اسم الآلة:

أ- تعريفه: قدم سيبويه تعريفا لاسم الآلة في كتابه، غير أنه لم يأت على ذكر هذا المصطلح - اسم الآلة - صراحة، بل سمّاه سيبويه: "اسم لما عالجت به"^(٢). وقد قدم سيبويه هذا المفهوم كما يلي: "وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه تاء التأنيث أو لم تكن مثل (قولك): محلب، ومنجل، ومكنسة،

(١) سيبويه، الكتاب، ٩٤ / ٤

(٢) سيبويه، الكتاب، ٩٤ / ٤، ٩٥.

ومَسَلَّةٌ، والمَصْفَى، والمِخْرَزُ، والمَخِيْطُ^(١). وهو التعريف نفسه الذي أخذ به الزمخشري^(٢).

أما فيما يخص المحدثين فقد عرفه الحملاوي بأنه: "اسم مصوغ من مصدر ثلاثي لما وقع الفعل بواسطته"^(٣). وعرفه كل من: علي الجارم ومصطفى أمين، بأنه: "هو اسم مصوغ من مصدر الثلاثي المتعدي للدلالة على ما وقع الفعل بواسطته"^(٤). وإلى هذا التعريف ذهب أحد الباحثين إذ يقول: "اسم مصوغ من مصدر الثلاثي المتعدي للدلالة على ما وقع الفعل بواسطته"^(٥).

وجاء في الصرف الكافي أنه: "اسم يؤخذ من الفعل الثلاثي المتعدي ليدل على الآلات التي يستخدمها البشر في صناعاتهم وحرفهم، نحو مبرد، محرار، مطرقة"^(٦).

ومن خلال تأمل التعاريف السابقة نلاحظ أن تعريفاتهم جاءت أشمل وأوضح من تعريفات القدامى، ومع أنها تدور في حيز واحد، وهو أن اسم الآلة: اسم مأخوذ من مصدر الفعل الثلاثي المتعدي ليدل على ما وقع الفعل بواسطته وكذا على الآلات.

ب- أوزان اسم الآلة:

له ثلاثة أوزان قياسية، حددها علماء النحو والصرف، هي^(٧):

(١) سيبويه، الكتاب: ٩٤ / ٤.

(٢) ينظر: الزمخشري، المفصل: ٢٣٩.

(٣) الحملاوي، شذا العرف: ١٣٥.

(٤) الجارم، النحو الواضح: ١ / ١٤١.

(٥) قطاني، حسين حسن سليمان، والكسواني مصطفى خليل، في علم الصرف: ٤٨.

(٦) عبد الغني، أيمن أمين، الصرف الكافي: ٢٥٩.

(٧) ينظر: قطاني، حسين حسن سليمان، والكسواني مصطفى خليل، في علم الصرف: ٤٨.

١- مِفْعَال، نحو: منشار، مفتاح، مزمار، مصباح

٢- مِفْعَل، نحو: مشرط، مقود، مروود.

٣- مِفْعَلَة، نحو: مكنسة،

وكلها بكسر الميم، وقد "خرج عن القياس ألفاظ منها: مسعط، مَنخَل، و منصل، ومدق، ومدهن، ومكحلة، ومحرشة، بضم الميم والعين في الجميع"^(١).

كما أن هناك أوزان أخرى أجازها المجمع اللغوي منها^(٢):

- فَعَالَة: نحو: غَسَّالَة، سَمَّاعَة، ثَلَّاجَة، زَحَّافَة، شَوَّايَة، فَرَّامَة، خَرَّاطَة، دَبَّابَة... إلخ.

- فَاعِلَة: نحو: ساقية.

- فَاعُول: نحو: ساطور، ناقوس، صاروخ، شاذوق، حاسوب.

وهناك من أسماء الآلة ما هو غير مشتق وإنما هو مما وضعت العرب على غير قياس نحو: فأس، سكين، قلم، قدوم، شوكة، فرجار، سيف، رمح، سنداد... إلخ^(٣). ويبدو أن الفرق بين أسماء الآلة الجامدة والمشتقة السماعية باعتبار هو أن للسماعية "أفعال اشتقت منها"^(٤)، غير أنها جاءت على خلاف الأوزان القياسية.

(١) الحملاوي؛ شذا العرف في فن الصرف: ١٣٥.

(٢) ينظر: عبد الغني، أيمن أمين، الصرف الكافي: ٢٦٠. والمهذب في علم الصرف: ٢٩٩. وصلاح، شعبان، تصريف الأسماء في اللغة العربية: ٦٦.

(٣) ينظر: عبد الغني، أيمن أمين، الصرف الكافي: ٢٦٠.

(٤) إبراهيم، رجب عبد الجواد، أسس علم الصرف تصريف الأسماء والأفعال: ١٢٤.

دلالة اسم الآلة:

يأتي اسم الآلة "للدلالة على ما وقع الفعل بواسطته"^(١)؛ أي أنه اسم بواسطته أو بسببه وقع وقام ذلك الفعل، و"بقصد الدلالة على الأداة التي تستخدم في إيجاد معنى ذلك المصدر، وتحقيق مدلوله"^(٢). أي ليدل على الأداة التي توحى إلى معنى ذلك المصدر، وفي الأغلب يأتي ليدل على "الآلة التي يكون بها الفعل، نحو: مقرض، مثقب، محراث، مفتاح، مبراة، مرآة"^(٣). فهذه الأمثلة تدل على آلة الفعل.

ومن نماذج ذلك في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ﴾^(٤). وقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾^(٥). إذا يختص اسم الآلة للدلالة على الأداة التي يستخدم الفعل بواسطتها.

وتخلص الباحثة هنا، إلى أن اسم الآلة هو اسم مشتق مصوغ من مصدر الثلاثي المتعدي للدلالة على ما وقع الفعل بواسطته. وله ثلاثة أوزان قياسية، هي: مِفْعَال، مِفْعَل، مِفْعَلَة، ويرد اسم الآلة جامدًا على أوزان كثيرة غير قياسية لا ضابط لها، نحو: فأس، سكين، قلم، قدوم، شوكة، سيف، رمح. وهناك أوزان أخرى أجازها المجمع اللغوي منها: فَعَّالَة، فَاعِلَة، فَاعُول. وأما دلالة اسم الآلة، فهو يأتي للدلالة على ما وقع الفعل بواسطته.

(١) السراج محمد علي، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب: ٦٢.

(٢) حسن، عباس، النحو الوافي: ٣/ ٣٣٣.

(٣) قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال: ١٧٣.

(٤) هود: ٨٥.

(٥) الأنعام: ٥٩.

وفي المهربية يصاغ اسم الآلة على الأوزان الآتية:

- مَفْعَلَتْ، نحو: مَرَوْحَتْ (مروحة).
- مَفْعَلَتْ، نحو: مَكْنَسَتْ، فتحة السين مماله إلى كسرة: (مكنسة)، كذلك مَعْمَدَتْ، فتحة الدال مماله إلى كسرة: وسادة أو مخدة، ومَقْطَعَتْ (مقطعة)، ومَعْلَقَتْ (ملعقة).
- مَفْعَالٌ، نحو: مَقْرَاضٌ، والضاد هنا في المهربية شذوية جانبية، كذلك: مَلْقَاطٌ (ملقط)، ومسخان).
- مِفْعَلٌ، نحو: مِفْتَحٌ، فتحة التاء مماله إلى كسرة (مفتاح)، كذلك مِبْشِرَقٌ (مشط).
- مَفْعَلَتْ، نحو: مَكْحَلَتْ، فتحة اللام مماله إلى كسرة (مكحلة).
- مَفْعَلَاتٌ، نحو مَطْرُقَاتٌ (مطرقة).

وسُمع عن المهرة بضعة أسماء آله وردت على حالة واحدة لا يمكن القياس عليها، نحو: مَقْيِصٌ (المقص)، ومَخْيِطٌ (إبرة الخياطة)، ومَسَلَّتْ (إبرة كبيرة لخيط الأكياس الكبيرة)، وسَخَيْنٌ (آلة لغرف الإسمنت أثناء البناء).

هذا وقد يكون اسم الآلة اسمًا جامدًا ارتجل في الأصل على أوزان مختلفة، نحو: مَسْمُرٌ (مسمار)، وسكين (سكين)، ومَجْمَرَتْ، فتحة الراء مماله إلى كسرة، أي مجمرة، ونحو: جَنْبِيَّتٌ (الخنجر)، ولا يدخل هذا النوع في باب الاشتقاق.

ومع اتساع الناس في العصر الحديث في استعمال الآلات واستيعاب المهربية لها إلى درجة تطلب ذلك التوسع في استعمال اسمها، من ذلك أن كثيرًا

من الآلات المستعملة حديثاً، كالغسالة والديباسة وغيرها قد دخلت في حياة المهرة على وزن فعَّالة، نحو: غسالة، دبابسة، كسارة.

وتوافق المهرية، العربية هنا في اشتقاقها لاسمي الزمان والمكان، كما تتفق معها في الأوزان مثل: (مفعل - مفعال) مع اختلاف في نطق بعض الحركات، وابدال التاء المربوطة بالتاء المفتوحة في المهرية.

اشتقاق الأسماء من الأسماء في المهرية:

وذلك على الأوزان الآتية:

- فُعْلٌ، نحو دُبَّةٌ (مستخرج العسل)، من الاسم دَبَّةٌ (عسل).

وهذا اللفظ اعتمده الباحثة بعد تتبعها للكلام واستقرائها للألفاظ المهرية، وكثير ما يستعمل في المناطق الشرقية للمهرة (مديرية حوف).

- فُعْلٌ، نحو: حُقُوْ (حبل يلف على الخصر) من الاسم حُقُوْ (خاصرة).

- فَعْلٌ، نحو: هَوْفٌ (الهاوية)، ومشتق منها مَهْيُوفٌ (مكان الهاوية).

الفصل الثالث

(الاشتقاق في الأفعال بين العربية والمهربية)

وقد انقسم على ستة مباحث:

المبحث الأول: ويحتوي على ستة مباحث:

المبحث الأول: المجرد والمزيد، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المجرد والمزيد الثلاثي والرباعي.

المطلب الثاني: المزيد الخماسي.

المطلب الثالث: المزيد السداسي.

المبحث الثاني: الصحيح والمعتل. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الصحيح.

المطلب الثاني: المعتل.

المبحث الثالث: الجامد والمشتق، وفيه مطلبان،

المطلب الأول: الجامد.

المطلب الثاني: المشتق.

المبحث الرابع: المبني للمعلوم، والمبني للمجهول. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المبني للمعلوم.

المطلب الثاني: المبني للمجهول.

المبحث الخامس: اللازم والمتعدي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اللازم.

المطلب الثاني: المتعدي.

المبحث السادس: الفعل المؤكد، والفعل غير المؤكد. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الفعل المؤكد.

المطلب الثاني: الفعل غير المؤكد.

مدخل:

مما لا شك فيه أن كثيراً من الأفعال في المهرية، وغيرها من اللغات الإنسانية، قد ارتجل منذ القدم؛ ليعبر بها عن أغراض إنسانية مختلفة، إلا أن كثيراً من هذه الأفعال أيضاً قد اشتق من غيره، حين اتسع نطاق هذه الاحتياجات.

والمتبع لهذه الظاهرة في المهرية، يجد أن هذه الأفعال المشتقة قد أخذت من ثلاثة مصادر أساسية: الأفعال - السماء - الحروف.

أولاً: اشتقاق الأفعال من الأفعال:

"إن اشتقاق فعل من آخر ينم عن أصالة الفعل المشتق منه بالنسبة للمشتق"^(١)، وموضوع هذه الأصالة يثير كثيراً من الغموض حول نشأة هذا الفعل، وبما بدأ الإنسان الأول به، الفعل أم الاسم؟، وبما أن هذه المرحلة مرحلة مرتبطة بحياة الإنسان القديم، فالتخمين والحدس هما أكثر ما سيعتمد عليهما في إصدار أي حكم، غير أن الاعتقاد يسود بأن هذه المرحلة، قد أعقبتها أخرى بدأت الألفاظ تميل فيها للدلالة على أحداث، وحسب، الأمر الذي أكسب هذه الألفاظ بالذات فكرة الدلالة على حدث أو الفكرة الفعلية؛ ونتيجة لسيطرة هذه الفكرة الفعلية على معظم الاستعمالات اللغوية، جعل بعض العلماء يعدون الأفعال أصول مباني أكثر الكلام، ويسمون بها الأبنية، ويجعلونها مصدر اشتقاق الأسماء غير الجامدة والأصول^(٢).

(١) ينظر: فؤاد ترزي، الاشتقاق: ٢٤٢، ٢٤٣.

(٢) ينظر: ابن القوطية، كتاب الأفعال: ١.

وقد خلقت مسألة أقدمية الفعل اختلافاً بين العلماء، فقد "اختلفوا أي أقسام الفعل أصول لغيره، فقال الأكثرون هو فعلُ الحال؛ لأن الأصل في الفعل أن يكون خبراً، والأصل في الخبر أن يكون صدقاً، وفعل الحال يُمكنُ الإشارة إليه فتحقق وجوده؛ فيصدق الخبر عنه، وقال قوم: الأصل هو المستقبل؛ لأنه يخبر عنه المعدوم ثم يُخرج الفعل إلى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده، وقال الآخرون: هو الماضي؛ لأنه لا زيادة فيه، ولأنه كَمُلَ وجوده؛ فاستحق أن يسمى أصلاً^(١)، فهناك من قدم الزمن الماضي كسيبويه^(٢)، وحجتهم أنه لا زيادة فيه، ولأنه كمل وجوده، فاستحق أن يسمى أصلاً، وهناك من قدم من فعل الحال؛ لأن الأصل في الفعل أن يكون خبراً، والأصل في الخبر أن يكون صدقاً، وفعل الحال يمكن الإشارة إليه فيتحقق وجوده، فيصدق الخبر عنه، ولأن فعل الحال مشار إليه فله حظه من الوجود والماضي والمستقبل معدومان.

وهناك من جعل التقدم للمستقبل، كالزجاجي الذي يقول: "اعلم أن أسبق الأفعال في التقدم الفعل المستقبل؛ لأن الشيء لم يكن ثم كان والعدم سابق...، ثم يصير في الحال ثم يصير ماضياً... فأسبق الأفعال في المرتبة: المستقبل، ثم الحال، ثم فعل الماضي"^(٣).

وخلاصة القول في هذا الاختلاف، أن جمهور النحاة ذهبوا إلى اعتبار الفعل الماضي المجرد، الثلاثي والرباعي، الأصل الذي اشتقت منه الأفعال المزيدة^(٤).

(١) أبو البقاء محي الدين العكبري، اللباب في علل البناء والأعراب، ٢/ ١٥.

(٢) ينظر: الكتاب، سيبويه، ج ١/ ١٢.

(٣) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٨٥.

(٤) فؤاد ترزي، الاشتقاق، ص ٢٤٤.

المبحث الأول : المجرد والمزيد

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المجرد والمزيد الثلاثي والرباعي.

أولاً: الأفعال المجردة:

وينقسم إلى المجرد الثلاثي، والمجرد الرباعي:

١- المجرد الثلاثي:

أ- تعريفه: "وهو كل فعل كانت أحرفه الأصلية ثلاثة لا يسقط أحدها في تصريف الفعل إلا لعلّة تصريفية"^(١).

يقول ابن السراج: "المجرد هو الذي لا زيادة فيه ولا نقص، وهذا الضرب يسمى ثلاثياً"^(٢).

ويكون المجرد في الفعل إما ثلاثياً، أو رباعياً، ولم يرد عن العرب فعلٌ مجردٌ تزيد بنيته عن أربعة أحرف^(٣).

ب- أوزان المجرد الثلاثي:

ذهب سيويه إلى أن أوزان المجرد الثلاثي أربعة، هي: (فَعَلَ، يَفْعَلُ، وَفَعَلْ، يَفْعُلُ، وَفَعَلْ، يَفْعَلْ، وَفَعَلْ، يَفْعُلُ)^(٤).

(١) الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف: ٨١.

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو: ٣ / ٣٧.

(٣) ينظر: سيويه، الكتاب: ٣ / ٣١٠. وابن الحاجب، شرح الشافية: ١ / ٦٢. والسيوطي، همع الهوامع: ٣ / ٢٧١.

(٤) سيويه، الكتاب: ٤ / ٣٨.

غير أن أوزان الفعل الثلاثي المستخدمة اليوم ستة، هي: "فَعَلَ، يَفْعَلُ، وَفَعَلَ، يَفْعُلُ، وَفَعِلَ، يَفْعِلُ، وَفَعَّلَ، يَفْعِّلُ، وَفَعَّلَا، يَفْعِّلَا، وَفَعَّلُوا، يَفْعِّلُونُ" (١).

وقد قسمه الحملاوي (٢) باعتبار ماضيه إلى ثلاثة أبواب؛ لأنه دائماً مفتوح الفاء، وعينه إما أن تكون مفتوحة، أو مكسورة أو مضمومة، وذلك نحو: نصر، وضرب، وفتح، ونحو كَرَّم، ونحو: فرح وحسب. وباعتبار ماضيه مع المضارع له ستة أبواب، على النحو الآتي:

أ- فَعَلَ، يَفْعَلُ، نحو: فتح، يفتح، ذهب يذهب. قال سيبويه: "وأما فَعَلَ يَفْعَلُ، فهو خاص بما كانت (لامه) أو (عينه) أحد حروف الحلق الستة، وهي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين والخاء" (٣). وما جاء من هذا الباب بدون حرف حلقي فشاذ، ك(أبي، يأبى، وهلك يهلك)، أو من تداخل اللغات؛ ك(ركن يركن) (٤). ويرى سيبويه أن الفعل: أبى يأبى، شبهوه بـ(يقرأ)، كما يرى فيه وجهاً آخر: أن يكون فيه مثل: حَسِبَ يَحْسَبُ، فُتِحَا كَمَا كُسِرَا (٥).

ب- فَعَّلَ، يَفْعِّلُ، نحو: جلس يجلس، ضَرَبَ يَضْرِبُ. قال الرضي: "اعلم أن باب فعل لخم ففته لم يختص عن من المعاني، بل تستعمل في جميعها، لأن اللفظ إذا خف استعماله واتسع انصرف فيه" (٦).

ج- فَعَّلَا، يَفْعِّلَا، نحو: أكل، يأكل، كتب، يكتب، خرج، يخرج (٧).

(١) قباوة، فخر الدين: تصريف الأسماء والأفعال: ١٢٩، ١٣٠.

(٢) ينظر: الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف: ٦١.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٤ / ١٠١. وينظر: الحملاوي، شذا العرف: ٦٤.

(٤) ينظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف: ٦٤.

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب: ٤ / ١٠٥.

(٦) الأسترباذي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٧٠.

(٧) ينظر: الشمسان، إبراهيم، الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه: ١٨.

د- فَعَلَ، يَفْعَلُ، نحو: شَرِبَ، يَشْرَبُ، لَعِبَ، يَلْعَبُ، لَبَسَ يَلْبَسُ، تَعَبَ يَتَعَبُ. قال الحملاوي: "ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالة على الفرح وتوابعه والامتلاء والخلو، والألوان والعيوب؛ كفرح وطرب، وغضب وحزن، وشبع وعطش... إلخ"^(١). وقال الرضي الأستربادي: "فَعَلَ) تكثر فيه العلل والأحزان وأضدادها نحو سَقِمَ وَمَرِضَ وَحَزِنَ وَفَرِحَ، ويجيء الألوان العيوب والحلل كلها عليه"^(٢).

ه- فَعَلَ، يَفْعَلُ، نحو: وثق، يثق.

و- فَعَلَ، يَفْعَلُ، نحو: حَسُنَ يَحْسُنُ، جُمِلَ يَجْمَلُ، شُرِفَ يَشْرُفُ. ويرى سيبويه إلى أن دلالة هذه الصيغة تأتي للدلالة على معان متعددة منها الحسن والقبح والصغر والكبر والشدة والجرأة واللين أو الضعف، والسرعة أو البطء، والرفعة أو الضعة، والعقل والجهل^(٣)، في حين يذهب الحملاوي أن هذا الباب للأوصاف الخلقية التي لها مكث^(٤)، غير أن الأستربادي وافق سيبويه، فقال: "وفَعَلَ لأفعال الطبائع ونحوها كَحَسُنَ، وَقَبِحَ، وَكَبُرَ، وَصَفُرَ..."^(٥).

وتجدر الإشارة - هنا- إلى أن جميع أفعال هذه الأبواب تأتي متعدية ولازمة، إلا أفعال الباب الأخير (فَعَلَ، يَفْعَلُ)، فلا تكون إلا لازمة^(٦).

(١) الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف: ٦٥.

(٢) الأستربادي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٧١.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب: ٤ / ٢٨، ٢٩. والحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٣٨٦.

(٤) ينظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف: ٦٦.

(٥) الأستربادي، الرضي، شرح كافية ابن الحاجب: ١ / ٧١.

(٦) ينظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف: ٦٨.

٢- المجرد الرباعي:

أ- تعريفه: "هو الفعل الذي يتكون من أربعة أحرف أصلية"^(١).

ب- أوزانه: هذا الفعل له وزن واحد فقط، هو: (فَعَلَّلَ، يُفَعِّلُ) نحو: دحرج، يدحرج، وبعثر، يبعثر، وطمان يطمئن^(٢). وذكر الحملاوي أن من أوزان الرباعي أفعال نحتتها العرب من مركبات، فتحفظ ولا يقاس عليها؛ ك(بسمل)، إذا قال: بسم الله، و(حوقل) إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، و(دَمَعَزَ) إذا قال: أدام الله عزك، و(جَعَقَل) إذا قال: جعلني الله فداك^(٣).

وألحق ب(فَعَلَّلَ) عدد من أوزان الثلاثي المزيد أشهرها^(٤):

١- (فَعَلَّلَ) نحو: شملل.

٢- (فَعُول) نحو: جهور.

٣- (فَوَعَلَ) نحو: هوجل.

٤- (فَعِيل) نحو: رهيب.

٥- (فَيَعَلَ) نحو: سيطر.

٦- (فَعَلَى) نحو: سلقى.

٧- (فَنَعَلَ) نحو: دنقع.

(١) ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف: ١ / ٥٥. وينظر: ابن عقييل، شرح ابن عقييل: ٤ / ٢٥٩.

والغلاييني، جامع الدروس العربية: ١ / ٢٢٠.

(٢) ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك: ٤ / ٣٦٢.

(٣) ينظر: الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف: ٧٢.

(٤) ينظر: النادري، محمد أسعد، نحو اللغة العربية: ٣٥٦.

ثانياً: الأفعال المزيدة:

لما كان الفعل المجرد لا يمكن أن يحمل جميع المعاني التي يريد المتكلم التعبير عنها في الكلام العربي، لذا فقد كانت هناك الأفعال المزيدة التي تعين المتكلم على التعبير عن المعاني التي يعجز عن الإتيان بها بالفعل المجرد، لذا فإن الباحثة ستبين هنا أبنية الفعل المزيد مع ذكر معانيها وقبل ذلك لابد أن نعرض لتعريف الفعل المزيد وأنواعه، وأحرف الزيادة.

أ- تعريف الفعل المزيد: يعرف الفعل المزيد بأنه: "الفعل الذي يتكون من حروف أصلية وزائدة"^(١).

ب- أنواع الفعل المزيد:

ينقسم الفعل المزيد إلى قسمين^(٢):

١- فعل ثلاثي مزيد. وهو كل فعل ثلاثي زائد بحرف أو حرفين، أو ثلاثة أحرف.

٢- فعل رباعي مزيد. وهو كل فعل رباعي زائد بحرف أو حرفين.

ج- حروف الزيادة: عشرة أحرف، مجموعة في قولهم: (سألتمونيها)، أو (واليوم تنسأه)، أو (وأمان وتسهيل)، أو (تسليم وهناء)، أو (وهم يتساءلون)، أو (وما سألت يهون)^(٣)، وكلها تؤدي الغرض نفسه.

أولاً: الفعل الثلاثي المزيد:

أ- تعريفه: وهو الفعل الذي يتكون من ثلاثة أحرف أصلية ومن حروف زائدة^(٤).

(١) ينظر: الهنادوة، عبدالله: الخلاصة في النحو والصرف: ٨٤.

(٢) ينظر: الرائقي، حمد بن مُحَمَّد، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال: ١ / ٣٣٤.

(٣) ينظر: النادري، محمد أسعد، نحو اللغة العربية: ٣٥٧.

(٤) ينظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: ١ / ٢٧٥. والجرجاني، عبد القاهر، المفتاح في الصرف: ٤٧.

ب- أنواعه: ينقسم الفعل الثلاثي المزيد إلى ثلاثة أقسام^(١):

١- فعل ثلاثي مزيد بحرف واحد.

٢- فعل ثلاثي مزيد بحرفين.

٣- فعل ثلاثي مزيد بثلاثة أحرف.

ج- أوزان الثلاثي المزيد:

١- الفعل الثلاثي المزيد بحرف واحد،

وله ثلاثة أوزان^(٢):

أ- صيغة (أفعل)، مثل: أخرج. وأحرف الزيادة فيه (الهمزة). وتستخدم صيغة (أفعل) للدلالة على معان عديدة، منها:

١- التعدية: يرى النحاة أن صيغة (أفعل) في الأساس تأتي لمعنى محدد- وهو المعنى الغالب فيه- وهو تحويل الفعل الثلاثي اللازم إلى متعد. وازيادة الهمزة يتحول فاعل الفعل اللازم إلى مفعول، قال الاسترأباضي: "اعلم أن المعنى الغالب في (أفعل) تعدية ما كان ثلاثياً، وهي أن يجعل ما كان فاعلاً للآزم مفعولاً لمعنى الجعل فاعلاً الأصل الحدث على ما كان^(٣)". كـ(أقمت زيدا وأقرأته)، فالفعل (قام) فعل لازم، وحينما دخلت عليه الهمزة مزيدة صار متعدياً ونصب مفعولاً به الذي هو زيد.

(١) ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، المفتاح في الصرف: ٤٤. والزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: ١ / ٣٩٦.

(٢) ينظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: ١ / ٣٧٠. وابن الحاجب، الشافية في علمي التصريف والخط: ١ / ٦٢. وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف: ١ / ٥٧.

(٣) الاسترأباضي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٨٦.

٢- الصيرورة أو الدخول في الزمان: وهو "دخول الفاعل في الوقت المشتق منه (أفعل)، نحو: أصبح، وأمسى، وأفجر، وأشهر؛ أي دخل في الصباح والمساء والفجر والشهر، وكذا منه دخول الفاعل في وقت ما اشتق منه (أفعل)، نحو أشملنا وأجنبنا وأصبنا وأدبرنا: أي دخلنا في أوقات هذه الرياح"^(١). أما سيبويه فعدها صيرورة في الحين، إذ يقول: "وتقول: أصبحنا وأمسينا وأسحرنا وأفجرنا، وذلك إذا صرت في حين صبح ومساء وسحر"^(٢). وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش حين قال: "وتكون للصيرورة، نحو قولك: أصبحنا وأمسينا وأفجرنا، أي صرنا في هذه الأوقات"^(٣).

٣- السلب والإزالة: يقول الرضي: "يجي لسلبك عن مفعول (أفعل) ما اشتق منه"^(٤)، نحو:

أشكيت، وأعجمت الكتاب إذا أزلت الشكاية والعجمة^(٥). ومنه: مثل: (أزلت، وأبعدت وأخذت).

٤- الدلالة على الاستحقاق، نحو: أكسبته المال أي جعلته مستحقاً للمكسب^(٦).

٥- الدلالة على معنى استفعل، نحو: أعظمت، أي استعظمت^(٧).

(١) الاستربادي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٩٠. وينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف:

١ / ١٨٦، ١٨٧. وابن يعيش، شرح المفصل: ٤ / ٣٥٥.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٤ / ٦٢.

(٣) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: ٦٩.

(٤) الاستربادي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٩١.

(٥) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: ٢٨١.

(٦) ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف: ١ / ١٨٦،

(٧) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٤ / ٢٦٣. والحملوي، شذا العرف في فن الصرف: ٧٧، ٧٨.

٦- التعريض، نحو: أرهنت المتاع؛ أي عرضته للرهن. والتكثير، نحو: أكثرته؛ أي استكثرته، ومصادفة الشيء على صفة نحو: أكرمت وأبخلت زيدا^(١).

٧- الدعاء^(٢): نحو قولهم: أقرَّ الله عينك؛ قال ابن منظور: "قرت عينه تقرّ، معناه بردت وانقطع بكاؤها واستحرارها بالدمع فإن للسرور دمعة باردة وللحزن دمعة حارة، وقيل: هو من القرار، رأت ما كانت متشوّقة إليه فقرّت ونامت. وأقرَّ الله عينه وبعينه، أي أعطاه حتى تقرّ فلا تطمح إلى من هو فوقه، وقيل: هو من القرار، وهو الهدوء"^(٣).

ب- صيغة (فَاعِلٍ)، مثل: شاهد. أحرف الزيادة الألف. وتستخدم هذه الصيغة للدلالة على معانٍ منها:

١- الدلالة على المفاعلة، والمشاركة: يقول سيبويه: "اعلم أنك إذا قلت: فاعلته، فقد كان من غيرك إليك، مثل ما كان منك إليه حين قلت: فاعلته. ومثل ذلك ضاربته، وفارقته، وكارمته"^(٤)؛ أي أنها تكون بين الاثنين أو أكثر، فيكون لأحدهما ما يكون للآخر. ويذهب الحملوي إلى أن هذا الوزن يكثر استعماله في معنيين: أحدهما: التشارك بين اثنين فأكثر، وهو أن يفعل أحدهما بصاحبه فعلاً، فيقابله الآخر بمثله، فإذا كان أصل الفعل لازماً صار بهذه الصيغة متعدياً،

(١) ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف: ١ / ١٨٧. وابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٤ / ٢٦٣. والحملوي، شذا العرف في فن الصرف: ٧٧ وما بعدها. وأبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ١٤٦، وما بعدها،

(٢) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٤ / ٢٦٣. والحملوي، شذا العرف في فن الصرف: ٧٧ وما بعدها.

(٣) ابن منظور، لسان العرب: ٥ / ٨٦، مادة (قرر).

(٤) سيبويه، الكتاب: ٤ / ٦٨.

نحو: ماشيته، والأصل: مشيت، ومشى، وفي هذه الصيغة معنى المغالبة، ويدل على غلبة أحدهما، بصيغة (فَعَلَ)، من باب نصر، ومتى كان (فَعَلَ) للدلالة على الغلبة كان متعديا، وإن كان أصله لازماً^(١).

وربما كانت المفاعلة بتنزيل غير الفعل منزلته كقوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾^(٢)، جعلت معاملتهم لله بما انطوت عيه نفوسهم من إخفاء الكفر وإظهار الإسلام، ومجازاته لهم مخادعة^(٣).

٢- المولاة، وبمعنى (فعل)، ومعنى (أفعل)^(٤)؛ فالمولاة أن يكون بمعنى أفعل المتعدي، ك(اليت الصوم وتابعته)، بمعنى: أوليت، وأتبعته بعضه بعضا. وقد يكون بمعنى (فَعَلَ) المضعف للتكثير، ك(ضاعفت الشيء وضعفته)، وبمعنى (فَعَلَ) ك(دافع ودفع)، و(سافر وسفر).

٣- التعدية^(٥)، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ﴾^(٦).

ج- صيغة (فَعَلَ)، مثل: علّم، حرف الزيادة التضعيف. ويكثر استعمالها في ثمانية معانٍ، تشارك (أفعل) في اثنين منها، وهما: التعدية، كقوّمت زيدا وقعدته، والإزالة كجربّت البعير، أي أزلت جربه، وقشّرت الفاكهة، أي أزلت قشرتها.

(١) ينظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف: ٧٨، ٧٩.

(٢) البقرة: ٩.

(٣) ينظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف: ٧٩.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب: ٤ / ٦٨. وابن عصفور، الممتع في التصريف: ١ / ١٨٨. وابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٤ / ٢٦٣. وأبينة الفعل في شافية ابن الحاجب: ١٥٤.

(٥) الراجحي، التطبيق الصرفي: ٣٣.

(٦) يوسف: ٢٣.

وتنفرد بستة؛ هي:

١- المبالغة والتكثير: وهو تكرار حدوث الفعل مرات ومرات. ذهب ابن جني إلى أن هناك ارتباطاً بين دلالة البناء على التكرار والتكثير، وتشديد العين منها دون الفاء واللام، والسبب هو اختيارهم أقوى الحروف للمعنى القوي، وأقوى الحروف العين لتوسطها ولقلة ما يعرض لها من إعلال^(١)، و"التكثير هو المعنى الغالب عليها"^(٢)، وقد تحمل صيغة (فَعَّل) إلى جانب معنى التكثير، وهو معنى آخر، وذلك نحو: جَوَّلَ، وطَوَّفَ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ﴾^(٣).

٢- الصيرورة: أي صيرورة شيء شبه شيء، كقوَّس؛ أي صار شبه القوس، وحجَّرَ بمعنى التحجر والجمود^(٤).

٣- نسبة الشيء إلى أصل الفعل، ك(فسقت زيدا) أي نسبته إلى الفسق^(٥).

٤- التوجه إلى الشيء، ك(شرَّقت، وغربت) أي توجهت إلى الشرق أو الغرب^(٦).

٥- اختصار حكاية الشيء، ك(هَلَّلَ، وسَبَّحَ، وبسمل) وهو اختصار لقوله: لا إله إلا الله، وقوله: سبحان الله، وقوله: بسم الله الرحمن الرحيم^(٧).

(١) عضيمة، المغني في تصريف الأفعال: ١٣.

(٢) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف: ١ / ١٢٩.

(٣) يوسف: ٢٣.

(٤) الاسترباذي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٩٣. وابن يعيش، شرح المفصل: ٧ / ٥٦. وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف: ١ / ٧١.

(٥) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: ٦ / ٢٤. والحملوي، شذا العرف في فن الصرف: ٨٠.

(٦) ينظر: المرجع السابق: ٨٠.

(٧) ينظر: المرجع السابق: ٨٠.

٦- قول الشيء، ك(شَفَعْت زيدا) أي قبلت شفاعته^(١).

٢- الفعل الثلاثي المزيد بحرفين: وله خمسة أوزان، هي^(٢):

أ- صيغة (انْفَعَلَ)، مثل انقطع، حرفا الزيادة: الألف والنون. ويأتي لمعنى واحد، وهو المطاوعة، ولهذا لا يكون إلا لازما، ولا يكون إلا في الأفعال العلاجية، ويأتي لمطاوعة الثلاثي كثيرا، ك(قَطَعْتَه فانقطع، وكسرتَه فانكسر)، ولمطاوعة غيره قليلا ك(أَطْلَقْتَه فانطلق، وعدَلْتَه بالتضعيف فانعدل)، ولكونه مختصا بالعلاجات لا يقال: علَّمْتَه فانعلم، ولا فهَمَّمْتَه فانفهم، وامطاوعة هي قبول تأثير الغير^(٣).

ب- صيغة (افْتَعَلَ)، مثل: اجتمع، حرفا الزيادة: الألف والتاء. وهذه الصيغة اشتهرت في ستة معانٍ، هي^(٤):

١- الاتخاذ، ك(اختتم زيد، واختدم)، بمعنى اتخذ خاتما، وخادما.

٢- الاجتهاد والطلب، ك(اكتسب، واكتتب)، أي اجتهد وطلب الكسب والكتابة.

٣- التشارك، ك(اختصم زيد وعمر)؛ أي اختلفا.

٤- الإظهار، ك(اعتذر واعتظم) أي أظهر العذر والعظمة.

٥- المبالغة في معنى الفعل، ك(اقتدر وارْتَدَّ)، أي بالغ في القدرة والردة.

(١) ينظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف: ٨٠.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب: ٤ / ٦٨. وابن عقيل شرح ابن عقيل: ٤ / ٢٦٣. والحملاوي، شذا العرف: ٧٣.

(٣) ينظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف: ٨٠.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب: ٤ / ٦٨. وابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٤ / ٢٦٤. والحملاوي، شذا العرف في فن الصرف: ٨٠، ٨١.

٦ - مطاوعة الثلاثي كثيرا، ك(عدّلته فاعتدل، وجمعته فاجتمع).

ويرى الحملأوي أنه ربما أتى مطاوعا للمضعف ومهموز الثلاثي، ك(قربته فاقترَب، وأنصفته فانتصف)، وقد يجيء بمعنى أصله، لعدم وروده ك(ارتجل الخطة، واشتمل الثوب)^(١).

ج- صيغة (تفاعَل)، مثل: تخاصم، حرفا الزيادة: التاء والألف. وقد اشتهرت في أربعة معان^(٢):

١ - التشريك بين اثنين فأكثر، فيكون منهما فاعلاً في اللفظ، ومفعولا في المعنى، بخلاف صيغة (فاعل) المتقدمة، ولذلك إذا كان (فاعل) متعدياً لاثنتين صار بهذه الصيغة متعدياً لواحد، ك(جاذب زيد عمرًا ثوبًا، وتجاذب زيد وعمرو ثوبًا)، وإذا كان متعديا لواحد صار بها لازماً، ك(خاصم زيد عمرًا، وتخاصم زيد وعمرو).

٢ - التظاهر بالفعل دون حقيقته، ك(تناوم، وتغافل، وتعامى)؛ أي أظهر النوم والغفلة والعمى، وهي منتفية عنه، ومنه قول الشاعر^(٣):

لَيْسَ الْغَيْبِيُّ بَسَّيْدٍ فِي قَوْمِهِ لَكِنْ سَيِّدَ الْقَوْمِ الْمُتَغَابِي

وقال الحريري^(٤):

وَلَمَّا تَعَامَى الدَّهْرُ وَهُوَ أَبُو الْوَرَى مِنْ الرُّشْدِ فِي أَنْحَائِهِ وَمَقَاصِدِهِ
تَعَامَيْتَ حَتَّى قِيلَ إِنَّنِي أَخُو عَمَى وَلَا عَرَوْا أَنْ يَحْذُوا الْفَتَى حَذُوَ وَالِدِهِ

(١) ينظر: الحملأوي، شذا العرف في فن الصرف: ٨١.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ٨٢، ٨٣.

(٣) البيت لأبي تمام، في ديوانه: ٨٧ / ١. وهو عند ابن قتيبة في عيون الأخبار: ١ / ٢٢٥. والقيرواني، زهر الآداب: ١ / ٧٧.

(٤) البيتين للحريري في مقاماته، ينظر: الشربيني، شرح مقامات الحريري، ١ / ٢٩٥. المقامة السابعة.

٣- حصول الشيء تدريجاً، ك(تزايد النيل، وتواردت الإبل)،؛ أي حصلت الزيادة بالتدريج شيئاً فشيئاً. والإبل أقبلت تباعا الواحدة تلو الأخرى.

٤- مطاوعة (فَاعَلَ)، ك(باعده فتباعده، وقاربه فتقارب).

د- صيغة (تَفَعَّلَ)، مثل: تعلم، حرفا الزيادة: التاء والتضعيف. وتأتي غالبا لخمسة معانٍ، هي^(١):

١- مطاوعة (فَعَّلَ) مضعف العين، ك(نَبَّهْتَهُ فَنَبَّهَهُ، وكَسَّرْتَهُ فَتَكَسَّرَ).

٢- الاتخاذ، ك(توسَّدَ ثوبه)؛ أي اتخذه وسادة.

٣- التكلف، ك(تصَبَّرَ، وتحلَّم)، أي من الصبر والحلم.

٤- التجنب، ك(تحرَّجَ وتهجَّد) تجنب الحرج والهجود، أي النوم.

٥- التدريج، ك(تجرعت الماء، وتحفظت العلم)، أي شربت الماء جرعة بعد أخرى، وحفظت العلم مسألة بعد أخرى، ويرى الحملأوي أنه ربما أغنت هذه الصيغة عن الثلاثي؛ لعدم وروده ك(تكلم، وتصدَّى)^(٢).

هـ- صيغة (أَفَعَّلَ)، مثل: ابيضَّ، حرفا الزيادة: الألف، والتضعيف. وتأتي غالبا لمعنى واحد، وهو قوة اللون أو العيب، ولا يكون إلا لازما، ك(احمرَّ، وابيض، واخضر)، بمعنى قوي احمراره وابيضاضه واخضراره. وفي العيب، نحو: (اعمشَّ، وازورَّ)، بمعنى صار به العمش، وازورَّ بمعنى تراجع للخلف^(٣).

٤- الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف: وله أربعة أوزان، هي^(٤):

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب: ٤ / ٧٠. وابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٤ / ٢٦٥.

(٢) ينظر: الحملأوي، شذا العرف: ٨٢.

(٣) ينظر: المرجع السابق: ٨١.

(٤) ينظر: ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف: ١ / ٩٢.

أ- صيغة (اسْتَفْعَلْ)، مثل: استخرج، حروف الزيادة هي: الألف، والسين، والتاء. كثر استعمالها في ستة معان، هي:

١- الطلب حقيقة، كـ(استغفر الله)؛ أي طلب المغفرة. أو مجازاً نحو: استخرجت الذهب من المعدن، سميت الممارسة في إخراجه والاجتهاد في الحصول عليه طلباً؛ حيث لا يمكن الطلب الحقيقي.

٢- الصيرورة حقيقة، كـ(استحجر الطين، واستحصن المهر)؛ أي صار حجراً، وحصاناً. أو مجازاً نحو قولهم: (إن البغاث بأرضنا يستنسر)^(١)؛ أي يصير كالنسر في القوة، والبغاث: طائر ضعيف الطيران ومعناه إن الضعيف بأرضنا يصير قويا لاستعانه بقومه.

٣- اعتقاد صفة الشيء، كـ(استحسن كذا واستصوبته)، أي أعتدته حسناً وصواباً.

٤- اختصار حكاية الشيء، كـ(استرجع)، إذا قال: إنا لله وإنا إليه راجعون.

٥- القوة، كـ(استهتر، واستكبر)، أي قوي هتره وكبره.

٦- المصادفة، كـ(استكرمت زيدا أو استبخلته)، أي صادفته كريماً أو بخيلاً.

ويرى الحملوي أنه ربما كان بمعنى (أفعل) كـ(أجاب، واستجاب)، ولمطاوخته كـ(أحكمته فستحكم، وأقمته فاستقام)^(٢).

ب- صيغة (افْعَوْعَلْ)، مثل: اخضوضر، حروف الزيادة هي: الألف، والواو، والتضعيف، وهذه الصيغة تدل على قوة المعنى زيادة على أصله.

(١) ينظر: العسكري، أبو هلال، جمهرة الأمثال: ١ / ٢٣١. والميداني، مجمع الأمثال: ١ / ٧. ويضرب

للذليل يصير عزيزاً أو يدعي العزة، وللضعيف يصير قويا، أو يدعي القوة.

(٢) ينظر: الحملوي، شذا العرف: ٨٤.

ك(اعشوشب المكان)، دلالة على زيادة عشبه أكثر مما كان، واخشوشن، دلالة على قوة الخشونة أكثر من خشن^(١).

ج- صيغة (افَعَوَل)، مثل: اجلوَد، حروف الزيادة هي: الألف، والواو، والواو. وهذه الصيغة تدل على قوة المعنى زيادة على أصله، ك(اجلوَد) بمعنى صار أشد جلادة^(٢).

د- صيغة (افَعَال)، مثل: ايباض، حروف الزيادة هي: الألف الأولى، والألف الثانية، والتضعيف. وهذه الصيغة تدل على قوة المعنى زيادة على أصله، ك(ايباض) أي صار شديد البياض، واحمارًا، صار شديد الحمرة^(٣).

ثانيا: الفعل الرباعي المزيد:

أ- تعريفه: هو الفعل الذي يتكون من أربعة حروف أصلية ومن حروف زائدة^(٤).

ب- أنواعه: ينقسم الفعل الرباعي المزيد إلى قسمين^(٥):

١- فعل رباعي مزيد بحرف.

٢- فعل رباعي مزيد بحرفين.

ج- أوزان الرباعي المزيد^(٦):

١- الفعل الرباعي المزيد بحرف: له وزن واحد، هو: صيغة (تَفَعَّل)، مثل: تبعثر، حرف الزيادة: التاء. وقد زيدت هذه التاء في أوله لمطاوعة (فَعَّلَل)

(١) ينظر: الحملاوي، شذا العرف: ٨٤.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ٨٤.

(٣) ينظر: المرجع السابق: ٨٤.

(٤) ينظر: الهنادوة، عبد الله، الخلاصة في النحو والصرف: ٨٥.

(٥) ينظر: ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف: ١ / ١٠٣.

(٦) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: ٣ / ٢٦٣. وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف: ١ / ١٠٣.

الرباعي المتعدي. قال الزمخشري: "وتفعلل يجيء مطاوع فعلل كجوربته فتجورب وجلبته فتجلبب"^(١)، فالزيادة في بناء (تَفَعَّلَل) جعلت الفعل قاصراً على الفاعل بعد أن كان مجردة متعدياً. قال المبرد: "وذلك نحو: تدرج وتسرهف، وهذا مثال لا يتعدى؛ لأنه في معنى الانفعال لذلك قولك: دحرجته فتدحرج و سرهفته فتسرهف"^(٢).

٢- الفعل الرباعي المزيد بحرفين: له وزنان، هما^(٣):

أ- صيغة (افعلَّل)، مثل: اطمأنَّ، حروف الزيادة هي: الألف والتضعيف، ومثل: اقشعرَّ، مزيد بالألف والتضعيف والأصل فيه (قشعر).

ب- صيغة (افعلَّل)، مثل: احرنجم، حروف الزيادة هي: الألف والنون. والملحق بما زيد فيه حرف واحد يأتي على ستة أوزان^(٤):

١- تَفَعَّلَل، ك(تَجَلَّبَب)، بمعنى: لبس الجلباب.

٢- تَفَعَّوَل، ك(ترهوك).

٣- تُفَيَّعَل، ك(تَشِيطنَ)، أي قام بأفعال شيطانية.

٤- تَفَوَّعَل، ك(تَجوربَ)؛ أي لبس الجوارب.

٥- تَمَفَّعَل، ك(تمسكنَ)، تخلق بخلق المساكين.

٦- تَفَعَّلَى، ك(تسلقى).

(١) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: ٢٧٩.

(٢) المبرد، المقتضب: ١ / ٨٦.

(٣) السيوطي، همع الهوامع: ٣ / ٢٦٣. وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف: ١ / ١٠٨.

والأسترباذي، ركن الدين، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٢٦٧. وابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٤ /

٢٦١.

(٤) ينظر: الحملوي، شذا العرف: ٧٥. والنادري، محمد أسعد، نحو اللغة العربية: ٣٥٦.

والمملحق بما زيد فيه حرفان، وزنان^(١):

١ - افعللَّ، كاقعنَّسَسَ.

٢ - افعللَّ، كاسلنقى.

والفرق بين وزْنَيَّ: (احرنجم)، و(اقعنسس)، أن اقعنَّسَسَ إحدى لامه زائدة للإلحاق، بخلاف احرنجم، فإنهما فيه أصليتان^(٢).

ونخلص هنا إلى أن الفعل باعتبار مادته ينقسم إلى مجرد ومزيد، والمجرد ينقسم إلى ثلاثي ورباعي، والمزيد الثلاثي ينقسم إلى رباعي وخماسي وسداسي. والمزيد الرباعي له وزنان، هما: صيغة (افعللَّ)، وصيغة (افعللَّ).

ويرى الحملأوي أنه لا يلزم في كل مجرد أن يُستعمل له مَزِيدٌ، ولا في كل مزيد أن يُستعمل له مُجَرَّدٌ، ولا في ما استُعمل فيه بعض المَزِيدَاتِ، أن يُستعمل فيه البعض الآخر، بل المدار في كل ذلك السَّماع. ويُسْتثنى من ذلك الثلاثي اللّازِمُ، فَتَطَرِدُ، زيادةُ الهمزة في أوله للتعدية، فيقال في ذهب أذهب، وفي خرج أخرج^(٣).

وفي المهريّة:

الفعل في المهريّة مثلها مثل اللغات السامية الأخرى، هو ما دل على معنى في نفسه^(٤)، مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة، وتلك الأزمنة، إما ماضية، وإما حاضرة، وإما مستقبلية^(٥) وهو ينقسم كذلك في المهريّة من حيث الزمن إلى: ماضٍ،

(١) ينظر: الأسترياذي، ركن الدين، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٢٣٥. والحملأوي، شذا العرف: ٧٥.

(٢) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: ٣ / ٢٦٤.

(٣) ينظر: الحملأوي، شذا العرف: ٧٦.

(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٧ / ٢.

(٥) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ١ / ٣٨.

ومضارع، وأمر، ومن حيث تجرده وزيادته، فينقسم إلى: الفعل المجرد والفعل المزيد.

والمتعارف عليه بين علماء اللغة العربية أن الفعل لا يقل عن ثلاثة أحرف أصلية، ولا يكون لأي فعل معنى إذا سقط منه حرف واحد من أحرفه الأصلية، ويسمى هذا الفعل المجرد؛ وهو أمر تتفق فيه المهربية مع العربية، باستثناء الفعل المضعف في العربية الذي يكون في المهربية على حرفين، نحو: مُدَّ(مدّ)، وبيئد(شدّ)، وسرعان ما يرجع مضعفًا في حالة إسناده مع تاء التأنيث، نحو: مُدَّتْ(مدّت)، وثلاثيًا في حالة الأمر، نحو: مَدِّدْ، (فتحة الدال ممالاة إلى كسرة: امدد).

١ - الفعل المجرد:

هو الفعل الذي حروفه جميعها أصلية، ليس فيها حرف زائد^(١)، نحو: الثلاثي: كَتَبَ(كتب)، سَيَّرَ(سار)، والرباعي: ابْصَرَ(ذهب)، وكنُوحٌ^(٢) (بمعنى سار).

٢ - الفعل المزيد:

هو الفعل المجرد الذي زيدت على أحرفه الأصلية بعض الأحرف المزيادة، نحو:

الثلاثي المجرد: غَفَّرَ(غَفَرَ)، والمزيد: شَغَفَّرَ(استغفر). فالفعل في المهربية نوعان: مجرد، ومزيد.

ومن خلال تتبع الباحثة للكلام المهربي، واستقراءها للألفاظ المهربية توصلت إلى استخلاص بعض حروف الزيادة.

(١) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ٤ / ٧٤٨.

(٢) المهربي، أحمد طويب، جوهرة قاموس اللغة المهربية: ٢٢٩.

٣- حروف الزيادة في اللغة المهرية: (ي، ا، ه، م، أ، ت، ن، و، ش)،
والحرف الأخير يقابل (ا، س، ت) حروف الزيادة في العربية، نحو:
شَرَحَمَكُ (استرحمت)، والجدول الآتي^(١) يوضح بعض الأفعال مع بعض
حروف الزيادة.

الفاعل	نوعه	حروف الزيادة	معناه بالعربية
بَصَتْ	مصدر	-	لمعة
بَصِنَ	ماضي	مجرد	لمع
بِصُونٌ	مستقبل	الواو، النون	سألَمع
يَبْصُونِ	مضارع غائب	الياء، الواو	يلمع
تَبْصُونِ	مضارع مخاطب	التاء، الواو	تلمع
يَبْصُومِ	مضارع - ميم لجمع المذكر	الياء، الواو، الميم	يلمعون
تَبْصُومِنُ	مضارع - النون لجمع المؤنث	التاء، الواو، النون	تلمعون
يَهْبِصِيصِمَ	مضارع	الياء، الهاء، الميم	يبصوا لامعين
تهبصوين	مضارع	التاء، الهاء، الميم	تلمعن
مَهْبِصِنُ	اسم فاعل	الميم، الهاء	لامع

(١) المهري، أحمد طويب، جوهرة قاموس اللغة المهرية: ١٢٨.

لامعة	الميم، الهاء، الألف	مصدر	مهبيصات
لامعات	الميم، الهاء، الواو، النون	مصدر	مهبيصوتن
باصه	الياء	فاعل	بصيتن

٤- أوزان الثلاثي المجرد:

بعد أن تتبعت الباحثة ما وقع بين يديها من أفعال ماضية، انتهت إلى أن
المجرد الثلاثي بصيغة الماضي، يقوم على الأوزان الآتية:

- فَعَلٌ: كُنْحٌ، حَزْمٌ، حَسْبٌ، سَكُنْ أَي: (ذهب، حلف، حسب، سكن).
- فَعِلٌ: رَضِي (رضي).
- فَعٌ: مَدَّ (مدَّ).
- فَعَلٌ: نَكَا، مَنَعُ (جاء، منع).
- فَلَ: هُنْ (كان)، بَصُ (لمع).
- فُعٌ: حُنْ (جنَّ)، قُلْ (قَلَّ).
- فَعَلٌ: بِسَأَمُ (باع)، وَبَارُ (ذهب ليلاً).
- فَعَلٌ: نَهَرَ (نهر)، وَلَحَقُ (لحق).
- فُعَلٌ: حُوْمٌ (أراد).
- فَعَلٌ: وَصِلَ (وصل)، فِرْعُ (خاف)، فَظَلَّ (انكسرت سنَّه)، كَثَرَ (كثُر).

٥ - أوزان الرباعي المجرد:

وللفعل الرباعي في اللغة المهريّة أوزان متعددة، نذكر منها ما يلي:

- فَعَلَّلَ: يَسْتَوْقُ (اشتاق).

- فَعَلَّلَ: هَبِصُرُ (أبصر).

- فَعَلَّلَ: شُوْكَفَ (نام).

- فَعَلَّلَ: أَدُوْجَ (أرضع).

- فَعَلَّلَ: هُوْفَأَ (وضع).

- فَعَلَّلَ: أَرْبُدَ (عربد).

- فَعَلَّلَ: عَيْصُوْفَ (عصف).

- أَفْعَلَّ: أَلْوِطَ (لفَّ حوله).

٦ - الثلاثي المزيد:

وهو ما زيد على أحرفه الأصلية الثلاثة، أحرف أخرى، إمّا لإفادة معنى من المعاني، أو للإلحاق بالرباعي المجرد والمزيد.

أ - المزيد الثلاثي بحرف:

ويأتي على الأوزان الآتية:

- أَفْعَلَّ: أَوْكَبَ (أدخل)، وَأَخْرَجَ (أخرج).

- أَفْعَلَّ: أَوْفَعَّ (وضع).

- فَعَلَّلَ: مَتَدَّ (امتدَّ)، وَلَطَّمَّ (التطم).

- فَتَعَلَّ: عَثِيْرَ (اعتصر)، وَجَتَمَعَ (اجتمع).

- هَفَعُلَّ: هَنْدُرُ (نذر).

- فَوَعَلَّ: أَوْخَرَ (أخر)، والمضارع (يُوْخِرُنْ: يؤخر)، وقد استشهدت

الباحثة بالمضارع؛ لتوضيح النون التي ينتهي بها، باعتبارها صيغةً عربيةً

جنوبية، تذكر - حسب اعتقاد الباحثة - للدلالة على أن الفعل قد تمت

تعديته، وهو ما يوافق الوزن العربي (فَعَلَّ).

- شَفَعُلَّ: شَغْفَرُ (استغفر)، شَنْصِيْرُ (استنصر).

ب - المزيد الثلاثي بحرفين:

إذا زيد الثلاثي حرفان؛ فإنه يأتي على الأوزان الآتية:

- أَفْعُلَّ: أَيْسَنْرُكُ (اشترك).

- أَفُوْعَلَّ: أَسُوْبِحُ (سَبَّح) ^(١)، أَكُوْبِرُ (كَبَّرَ)، وهما اختصار للحكاية (سبحان

الله، الله أكبر).

- شَفَاعَلَّ: شَخَايِمَمُ (تخاصم).

٧ - المزيد الرباعي:

ويأتي على الأوزان الآتية:

- أَنْفَعِلُّ: أَنْعَفِرُوْرُ (احمَرَّ).

- أَنْفَعَلُّ: أَنْقَشْفُوْرُ (تغيير لونه أو شكله).

(١) المهري، سالم ياسر، معجم اللغة المهربية: ٤٢ / ١.

٨- معاني المزيادات:

اكتسبت حروف الزيادة كلَّ فعل من الأفعال المزيادة معانٍ معينة في معظم الأحيان. وتشمل هذه الحروف الهمزة في أفعل، والتاء في فتعل، والشين في شفعل، والألف والتاء افتعل، والشين والألف في شفاعل.

أ- مزيادات الثلاثي:

- أفعل:

التعدية والنقل: - وهو الغالب - أي جعل الفعل اللازم متعدياً، فالفعل "شُكِّفَ" مثلاً فعل لازم لا يأخذ مفعولاً به، نحو: شُكِّفَ محمدَ ظرَّ كَرَسِي (نام محمد فوق الكرسي)، فإذا زدناه همزة صار: أَشُكِّفُكَ محمدَ (نَوَّمْتُ محمدَ).

وإذا كان الفعل المجرد متعدياً لمفعول واحد صار - بزيادة الهمزة - متعدياً لمفعولين، كالفعل: لَبَسَ الذي يتعدى لمفعول واحد: لَبَسَ محمدَ دَرَّاتَه (لبس محمد قميصه).

فإذا زدناه همزةً تعدى إلى مفعولين، نحو:

أَلْبَسْتُكَ محمدَ دَرَّاتَه (ألْبَسْتُ محمدَ قميصه).

الدخول في الزمان أو المكان، نحو:

أَصْبَحَ (دخل في الصباح)، أَتَمَّ (دخل في الليل)، أَمَدَّنَ (دخل المدينة المنورة خاصة).

الإعانة:

- (أفعل و هفعل):

أَفْهَمْتُكَ تَهَ (أَعْتَتَه على الفهم).

هَغْرَبْتُكَ تَهْ حَرَمَةٌ (أرَيْتَهُ طَرِيقَهُ)، ولهجة أخرى: أَغْرَبْتُكَ تَهْ حَرَمَةٌ.

- شَفُّعِلَ:

الطلب (غالبًا)، نحو:

شَزَيْدٌ (طلب الزيادة)، و شَرَحَمَ (طلب الرحمة).

بمعنى الفعل، نحو:

شَنَّعُفَ (ضَعُفَ)، و شَحْمُدُ (حَمَدَ).

الإصابة والوجود، نحو:

شَعْظُمٌ (وجده عظيمًا)، و شَنَّقَلُ (وجده ثقیلاً).

المتابعة، وهي الدلالة على عدم انقطاع الفعل، نحو:

شَدْرُبُقٌ (لزم الشيء)، و شَرَبِعٌ (ارتفع متجاوزًا إلى الناحية الثانية).

اعتقاد الصفة، مثل:

شَكَرْمُكَ مِنْهُ (ما كنت أعتقد أنه سيفعل هكذا في الكرم وغيره).

المطاوعة، نحو: أَوْثَقْتُ عِصَامَهُ (أحكمتُ رباطه أو وثاقه).

وقد يأتي بمعنى وزن الثلاثي، مثل: شُنُسُ (أَنَسَ).

- شَفُّعَلَهُ:

وأكثر ما يأتي هذا الوزن بمعنى المشاركة بين اثنين فأكثر في فعل، وفيه دلالة

على أن الأول فاعل والثاني مفعول به دلالةً صريحةً، والثاني فاعل، والأول

مفعول به ضمنيًا، نحو:

شَجُورَه (فتحة الراء مماله إلى الكسرة: جاوره)، وشَرَجَلَه (جادلته)،
وشَيْسُورَه (وقد اجتمعت في هذه الكلمة الشين العربية، والشين المهريّة
الجانبية: شاوره).

- شفاعل:

ويأتي بمعنى المشاركة بين اثنين فأكثر، فيكون كل منهما فاعلاً في اللفظ،
ومفعولاً في المعنى، نحو: شَخَايَصَمْمُ هَرَبَاتَنْ (تخاصم الأصحاب).

- أَفْعُلْ: يأتي بمعنى فعل، نحو: أَفْتَهُمُ مِنْكَ فَيَدَتْ (ظن منه الفائدة).

- فَتَعْلُ: ويأتي بمعنى فعل، نحو: فَنَقَّرَ بِمَعْنَى (فقر)، وَفَتَقَشَّ (فَقَسَّ عَيْنَهُ).

- فَعَّلْ: ويأتي بمعنى الاشتراك بين اثنين أو أكثر في الفعل، شأنه شأن
شفاعل، نحو:

لَتَّعْ (اقتتلوا)، وَلَطَّمْ (التطموا).

ويأتي للمطاوعة، نحو: مَدَّكَ أَفَيْدُ (مددت الحبل)، وَمَطَّكَ (مططت).

- أَفُوَعْلُ: وتأتي لاختصار الحكاية، نحو: أَكُوْبِرَ (قال: الله أكبر)،
أَسُوْبِحَ (قال: سبحان الله).

ب- مزيدات الرباعي:

- أَنْفَعِلْ: ويأتي بمعنى التكثير، نحو: أَنْعِفِرُوزُ (احمّر، زادت حمرة)،
أَنْهَضِرُوزُ (زادت خضرته).

وهنا توافق المهريّة، العربية في تقسيمات الفعل إلى مجرد ومزيد وفي بعض
معاني المزيدات، كتعدية الفعل اللازم بإضافة الهمزة في (أفعل)، كذلك توافقها
في وزن (افعل)، و(انفعل).

المطلب الثاني: المزيد الخماسي.

يقول ابن عصفور^(١): "أمَّا الخماسيُّ فلا تلحقه إلا زيادة واحدة، فيصير على ستة أحرف ويكون:

على (فَعْلَلِيل): ويكون فيهما. فالاسم نحو: خَنْدَرِيس^(٢). والصفة نحو: دَرْدَيْس^(٣).

وعلى (فَعْلُلُول): ولم يجيء إلا اسمًا، نحو: يَسْتَعُور^(٤).

وعلى (فِعْلُلُول): ولم يجيء إلا صفةً، وهو قليل، نحو: قِرْطَبُوس^(٥).

وعلى (فَعَلَلِي): ولم يجيء أيضًا إلا صفةً، وهو قليل، نحو: قَبَعَثْرِي^(٦).

وعلى (فُعَلِيل): ويكون فيهما. فالاسم نحو: خَزَعِيل^(٧). والصفة نحو: قَذَعَمِيل^(٨).

وأمَّا سَمَرَطُول^(٩)، من قوله^(١٠): (على سَمَرَطُولٍ، نِيَافٍ شَعَشَع).

(١) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف: ١ / ١١٣.

(٢) الخندريس: رومية معربة. من أسماء الخمر. ينظر: ابن دريد، جمهرة اللغة: ٢ / ١١٤٣. مادة (خ، د).

(٣) الدرديس: الشيخ الهرم. وقيل: الداهية وهي العجوز الكبيرة ينظر: الفراهيدي، العين: ٧ / ٣٤٥.

(٤) اليستور: شَجَرٌ تَصْنَعُ مِنْهُ الْمُسَاوِيكُ، ابن منظور، لسان العرب: ٥ / ٣٠٠. مادة (سور).

(٥) القرطوس: الداهية، يَفْتَحِ الْقَافَ، والقِرْطَبُوسُ، بِكَسْرِهَا: النَّاقَةُ الْعَظِيمَةُ الشَّدِيدَةُ؛ لسان العرب: ٦ / ١٧٣. مادة (قرس).

(٦) القبعثري: الفصيل المهزول، ويُجْمَعُ عَلَى قَبَعَثَرَاتٍ وَقَبَاعِثَ. الفراهيدي، العين: ٢ / ٣٤٧. مادة (قبعثر).

(٧) الخزعيل: الأباطيلُ وَ (الْخَزَعِيلَةُ) مَا أَضْحَكَتْ بِهِ الْقَوْمَ، يُقَالُ: هَاتِ بَعْضَ (خَزَعِيلَاتِكَ). الرازي، مختار الصحاح: ١ / ٩٠. مادة (خزعبل).

(٨) القذعميل: صاحب الرأس الضخم. الأزهري، تهذيب اللغة: ٣ / ٢٣٦.

(٩) السمراطول: الطويل المضطرب. وقيل: أطول الطوال. الزبيدي، تاج العروس: ٣٥ / ٣٥٠. ولسان العرب: ١٣ / ٢٦٥.

(١٠) النيف: الطويل في ارتفاع. والشعشع: الطويل العنق، يصف جملاً. لسان العرب: ينظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة: ٢ / ٣٤. وابن جني، الخصائص: ٣ / ٢٠٧.

فلا يثبت به "فَعْلُولٌ"؛ لأنه لم يُسمع قط في نثر. وإِنَّمَا سُمِعَ في الشعر، وهم مما يحرفون في الشعر، إِذَا اضْطُرُّوا إِلَى ذلك. قال العجاج^(١): سِبْحَلِ الدَّفِينِ، عَيْسَجُورٍ، وَإِنَّمَا هُوَ (سِبْحَل) بمنزلة (قَمَطَر). فكذلك (سَمْرَطُول) يمكن أن يكون مُحَرَّفًا من (سَمْرَطُول، كَعَضْرَفُوط)^(٢).

وَأَمَّا (دُرْدَاقِس)^(٣)، فلا يَتَحَقَّقُ كونها من كلام العرب. فلا يَثْبُتُ بها (فُعْلَالِلُ)، وكذلك (خُزْرَانِق)^(٤)، أصله فارسيّ، فلا حُجَّةَ فِيهِ^(٥).

وَأَمَّا (قَرَعْبَلَانَة)^(٦)، فلم تَسْمَعِ إِلَّا من كتاب "العين"، فلا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا^(٧).

المزيد الخماسي في المهريّة:

قد سبق تفصيل أوزانه في الأفعال المزيدة الثلاثية والرابعة.

(١) ينظر: العجاج. الديوان: ٧٧. وينظر: ابن الخصائص: ٢/ ٣٣٩ و ٤٣٨. و ٣/ ٢٠٧. والسبجل الدفين:

العظيمة الجانبين من النياق. والعيسجور: الكريمة النسب. يصف ناقة.

(٢) العضر فوط: ذكر العطاء.

(٣) الدرداقس: عظيم يفصل بين الرأس والعنق. الجوهري، الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية: ٣/

٩٢٨. وابن منظور، لسان العرب: ٦/ ٨١.

(٤) الخزرانق: ضرب من ثياب الديباج. ينظر: ابن سيده، المخصص: ١/ ٣٨٦.

(٥) ينظر: ابن جني، الخصائص: ٣/ ٢٠٥. وابن عصفور الممتع الكبير في التصريف: ١/ ١١٤.

(٦) القرعبلانة: دويبة عريضة. ينظر: ابن جني، الخصائص: ٣/ ٢٠٥. وابن عصفور الممتع الكبير في

التصريف: ١/ ١١٤.

(٧) ينظر: الفراهيدي، العين: ٢/ ٣٤٨. والأزهري، تهذيب اللغة: ٣/ ٢٣٦. وابن جني، الخصائص: ٣/

٢٠٥. وابن عصفور الممتع الكبير في التصريف: ١/ ١١٤. والسيوطي، المزهري: ٢/ ٣٤.

المطلب الثالث: المزيد السداسي.

المقصود بالمزيد السداسي هنا، هو ما زاد على ثلاثة أحرف من الثلاثي، ومن صيغته ما يأتي:

- ١- افعوعل، نحو: اعشوشب.
- ٢- أفعالً بتشديد اللام، نحو: اخضارً، واحمارً، واشهبً، وهو يستخدم غالباً في الألوان، والعيوب.
- ٣- وافعول، نحو: اجلودً؛ بمعنى أسرع، ومثل: اعلوط؛ بمعنى تعلق بعنق البعير.

وفي الرباعي إذا لحق به حرفان زائدان، فيصبح الفعل سداسياً، وله وزن فقط، وهما:

- ١- افَعَنَلَل، نحو: احرنجم.
 - ٢- افَعَلَلَّ، كاقشعرَّ، واطمأنَّ.
- قال الحملاوي: "ومما ألحق بالرباعي المزيد وزنان هما"^(١):
- ١- افَعَنَلَل، كاقعَنَسَس. والفرق بين وزني احرنجم واقعنسس، أن اقَعُنَسَس إحدى لامه زائدة للإلحاق، بخلاف احرنجم، فإنهما فيه أصليتان^(٢).
 - ٢- افَعَنَلَى، نحو: اسلنقى.

قال الزمخشري: "تقول في السداسي: (استخرج استخراجاً)، و(اشهبً اشهبياً) و(اغدودن اغديداً) و(اجلود اجلواً)، و(اقعنسس اقعنساساً). وأمّا (افعلل)، نحو: احمر احمراراً"، فهو مقصور من احماراً"^(٣).

(١) الحملاوي، شذا العرف: ٢٩.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ٢٩.

(٣) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: ٤ / ٥٦. وابن يعيش، شرح المفصل: ٤ / ٥٦.

وقد سبق الكلام فيها مفصلاً في الثلاثي المزيد والرباعي المزيد.
قال الكفوي: "وأبواب السداسي كلها لازمة إلا (استفعل) فإنه مُشْتَرَك"^(١).
ومعروف أن افعال اللازم لا يتعدى إلى مفعول. فهو يكتفي برفع الفاعل.
أما السداسي المزيد من الأسماء، فهو على ضربين^(٢):
الاسم الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف، نحو:
- تماثيل. مفاتيح. أساليب. ارتحال.
الاسم الرباعي المزيد بحرفين، نحو^(٣):
- متدحرج، قرفصاء. زعفران. طرمّاح، زمهرير. قمطير. عنكبوت.
المزيد السداسي في المهريّة:
قد سبق تفصيل أوزانه في الأفعال المزيدة الثلاثية والرباعية في اللغة
المهريّة.

(١) الكفوي، الكليات: ١ / ٨١٢.

(٢) ينظر: صلاح شعبان، تصريف الأسماء في اللغة العربية: ٩.

(٣) ينظر: المرجع السابق: ١٠.

المبحث الثاني: الصحيح والمعتل،

وفيه مطلبان:

تنقسم الأسماء والأفعال من حيث الصحة والاعتلال إلى صحيح، ومعتل؛ فالمعتل ما فيه حرف علة والصحيح بخلافه، والمعتل بالفاء يسمى (مثالاً) وبالعين (أجوفاً) وذو الثلاثة وباللام (منقوصاً) وذو الأربعة وبالفاء والعين أو بالعين واللام (لغيراً مقروناً) وبالفاء واللام (لغيراً مفروقاً)^(١).

والتفصيل في ذلك كالآتي:

المطلب الأول: الصحيح:

تعريفه: الصحيح هو الفعل الذي سلمت حروفه من أحد حروف العلة.

يقول ركن الدين الأسترباذي: "الصحيح عند التصريفين: ما ليس في أصوله حرف علة، أعني الواو والياء والألف ك(ضرب)، وإنما قال: "في أصوله" لجواز أن يكون في غير أصوله حرف علة، نحو: (يَضْرِبُ وضارب)"^(٢).

وعرفه ابن عقيل، بقوله: "الصحيح: ما خلت حروفه الأصول من أحرف العلة الثلاثة - وهي الألف، والواو، والياء"^(٣).

ونخلص من التعاريف السابقة أن الصحيح هو ما خلت حروفه من أحرف العلة.

(١) ينظر: ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف: ٩ / ١.

(٢) الأسترباذي، ركن الدين، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ١٩٧.

(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٤ / ٢٦٨.

أقسام الصحيح:

ينقسم الصحيح إلى ثلاثة أقسام، هي:

١- الصحيح السالم، وهو "ما ليس في أصوله همز، ولا حرفان من جنس واحد، بعد خلوه من أحرف العلة، نحو ضرب، ونصر، وفتح، وفهم، وحسب، وكرم"^(١).

٢- الصحيح المهموز، وهو: ما كان أحد أصوله همزاً، نحو أخذ وأكل، وسأل ودأب، وقرأ وبدأ"^(٢).

٣- الصحيح المضعف، وهو نوعان:

أ- مضعف الثلاثي، وهو: "ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو: (عَضَّ، وشَدَّ، ومدَّ). ومضعف الرباعي، وهو: "ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس وعينه ولامه الثانية من جنس آخر، نحو زلزل ووسوس، وشأشأ"^(٣).

أحكام الصحيح:

أولاً: السالم، وأحكامه^(٤):

١- أنه لا يدخله تغيير عند اتصال الضمائر ونحوها به، نحو كتبتُ وكتَّبوا، وكتَّبتُ^(٥).

أبنيته: وله ثلاثة أبنية، هي^(٦):

(١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٤ / ٢٦٨.

(٢) المرجع السابق: ٤ / ٢٦٨.

(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٤ / ٢٦٨.

(٤) ينظر: المرجع السابق: ٤ / ٢٦٩.

(٥) ينظر: الحملوي، شذا العرف: ٤٩.

(٦) ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، المفتاح في الصرف: ٣٦، ٣٧، ٣٨.

١- فَعَلَ يَفْعُلُ، ك(ضرب، يضرب).

٢- فَعَلَ، يَفْعَلُ، ك(سأل يسأل).

٣- فَعَلَ، يَفْعُلُ، نحو: (قَتَلَ يَقْتُلُ وَخَرَجَ يَخْرُجُ).

٤- فَعَلَ، يَفْعَلُ، نحو: عَلِمَ يَعْلَمُ، وَسَمِعَ يَسْمَعُ، وَفَرِحَ يَفْرَحُ.

٥- فَعَلَ، يَفْعَلُ، نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ، وَنَعِمَ يَنْعَمُ.

٦- فَعَلَ، يَفْعُلُ، نحو: كَرَّمَ يَكْرُمُ، وَشَرَّفَ يَشْرُفُ.

ثانيا: المهموز وأحكامه:

١- أنه يأخذ حكم السالم، من حيث إنه لا يدخله تغيير عند اتصال الضمائر ونحوها به، إلا أن الأمر من (أَخَذَ)، و(أَكَلَ)، تحذف همزته مطلقاً، نحو: (خُذْ، وَكُلْ)؛ ومن (أمر، وسأل) في الابتداء، نحو: (مُرُوا بِالْمَعْرُوفِ)، وتحذف الهمزة من (سأل) نحو قوله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^(١). ويجوز الحذف وعدمه إذا سبقا بشيء، نحو قلت له: (مُرْ، أو أُمُرْ)، وقلت له: (سَلِّ، أو اسأَلْ)^(٢).

٢- تحذف همزة (رأى)؛ أي عين الفعل من المضارع والأمر، ك(يَرى)، و(رَه)، إذ الأصل: (يرأى)، فنقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفنا لالتقاءها ساكنة مع ما بعدها؛ والأمر محمول على المضارع. وتحذف همزة أَرى، أي عينه أيضاً في جميع تصاريفه، نحو: (أَرى) و(يُرى) و(أره)^(٣).

٣- إذا اجتمعت همزتان في أول الكلمة وسكنت الثانية، أبدلت مدا من جنس حركة ما قبلها.

(١) البقرة: ٢١١.

(٢) ينظر: الحملاوي، شذا العرف: ٤٩.

(٣) ينظر: الحملاوي، شذا العرف: ٤٩.

أبنيته^(١):

- ١- فَعَلَ، يَفْعَلُ، نحو: سَأَلَ يسألُ، ونَأَى يَنأى،.
- ٢- فَعَلَ، يَفْعَلُ، نحو: أَمَرَ يأمرُ، وأَخَذَ، يأخُذُ.
- ٣- فَعَلَ، يَفْعَلُ، نحو: أَدَبَ يأدبُ.
- ٤- فَعَلَ، يَفْعَلُ، نحو: أَرَجَ، يأرُجُ.
- ٥- فَعَلَ، يَفْعُ، نحو: جَرَوْا، يجرُّونَ، ولَوَّموا، يلَوِّمونَ، وأَسْأَلَ، يَأْسَلُ.
- ٦- فَعَلَ، يَفْعَلُ، نحو: يَسَّسَ يَسِّسُ.

ثالثا: المضعف الثلاثي وأحكامه^(٢):

١- يجب في ماضيه الإدغام، نحو: مَدَّ، واستمَدَّ، ومدَّوا واستمدوا، ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك، فيجب الفك، نحو مَدَدْتَ، والنسوة مَدَدْنَ، واستمددت، والنسوة استمددن.

٢- يجب في مضارعه الإدغام أيضًا، نحو: (يَرُدُّ ويستردُّ)، و(يَرُدُّون ويستردون)، ما لم يكن مجزومًا بالسكون، فيجوز الأمران، نحو: (لم يَرُدُّ ولم يَرُدُّدْ)، ولم يستردَّ ولم يسترددْ)، وما لم تتصل به نون النسوة، فيجب الفك، نحو: (يَرُدُّدْ، ويسترددُنْ)، بخلاف ما إذا كان مجزومًا بغير السكون، فإنه كغير المجزوم، تقول: (لم يردُّوا، ولم يستردوا).

والأمر كالمضارع المجزوم في جميع ذلك نحو: رُدَّ يا زيدُ وارددْ، واستردَّ واسترددْ، وارددُنْ يا نسوة، ورددوا، واستردوا.

(١) ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، المفتاح في الصرف: ٤٠.

(٢) ينظر: الحملوي، شذا العرف: ٤٩.

أبنيته:

لثلاثيٍّ منه ثلاثة أبنية^(١):

١- فَعَلٌ، يَفْعُلُ، بَفْتَحِ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي، وَضَمِّهِ فِي الْمَضَارِعِ، ك(سَرَّ يَسُرُّ).

٢- فَعِلٌ، يَفْعِلُ، ك(فَرَّ يَفِرُّ).

٣- فَعِلَلٌ، يَفْعِلِلُ، ك(عَضَّ يَعْضُّ).

ولا يجيءُ (فَعُلَّ) بِضَمِّ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي. وأما الرباعي، فليس له إلا بناء واحد، وهو فععلل، يَفْعِلِلُ، دحرج، يدحرج.

المطلب الثاني: المعتل.

المعتلُّ هو ما فيه حرف علة^(٢). يقول ركن الدين الأسترباذي: "المراد بالمعتل: ما كان في أصوله حرف علة. وقد يكون حرف العلة (فاء)، نحو: (وعد، ويسر). وقد يكون (عينا)، نحو: (قال، وباع)، وقد يكون (لاما) نحو: (غزا ورمى)"^(٣).

أقسام المعتل:

ينقسم المعتل إلى خمسة أقسام، هي:

١- المعتل المثال، وهو ما كانت فاءه حرف علة، نحو: وعد، وورث، وينع، ويسر^(٤). قال الأسترباذي: "وسمى المعتل (الفاء) في اصطلاح المتقدمين

(١) ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، المفتاح في الصرف: ٣٩.

(٢) ينظر: ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف: ١ / ٩. وابن الحاجب، في علمي التصريف والخط: ١ / ٦٠.

(٣) الأسترباذي، ركن الدين، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ١٩٧.

(٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٤ / ٢٦٨.

مثالاً؛ لمماثلته الحرف الصحيح في صحته وعدم إعلاله، كما ذكرناه، بخلاف^(١).

أبنيته: له ستة أبنية، هي^(٢):

١ - فَعَلَ، يَفْعَلُ، كَوَعَدَ يَعِدُ.

٢ - فَعَلَ، يَفْعَلُ، كَوَضَعَ، يَضَعُ.

٣ - فَعَلَ، يَفْعَلُ، كَوَجَلَ يَجُلُّ.

٤ - فَعَلَ، يَفْعَلُ، كَوَرِثَ يَرِثُ.

٥ - فَعَلَ، يَفْعَلُ، كَوَسَمَ يُوَسِّمُ.

٦ - فَعَلَ، يَفْعَلُ، كَوَجَدَ يَجِدُ.

٣- المعتل الأجوف، وهو: ما كانت عينه حرف علة، نحو: قال، وباع، وهاب، وخاف^(٣).

و"يسمى المعتل العين أجوفاً؛ لكون حرف العلة وسطه الذي هو كالجوف، وذا الثلاثة لكونه مع ضمير الفاعل المتحرك على ثلاثة أحرف في المتكلم والمخاطب المذكر والمخاطب المؤنث، نحو: قلت وبعث، بضم التاء وفتحها وكسرها"^(٤).

(١) الاستربادي، ركن الدين، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ١٩٧.

(٢) ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، المفتاح في التصريف: ٤١.

(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٤ / ٢٦٨.

(٤) الاستربادي، ركن الدين، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ١٩٧.

أبنيته: له ثلاثة أبنية، هي^(١):

١- فَعَلَ يَفْعُلُ، كَ: قَالَ يَقُولُ.

٢- فَعَلَ يَفْعِلُ، كَ: باعَ يَبِيعُ.

٣- فَعَلَ يَفْعَلُ، كَ: خَافَ يَخَافُ.

وأما نحو: فَعَلَ يَفْعُلُ، كَ: طَالَ يَطُولُ، فهو شاذ.

٣- المعتل الناقص، وهو: ما كانت لامه حرف علة، نحو: رضى، وسرو،

ونهى^(٢)، وإنما سمي المعتل (اللام) ناقصا لنقصان الحركة منه حالة الرفع، نحو: يعزوا، ويرمي، ويخشى، أو لنقصان (اللام) منه في الاسم ك(قاص) في الرفع والجر، والمضارع جزما، وذا الأربعة لكونه مع ضمير الفاعل المتحرك على أربعة أحرف في المتكلم والمخاطب المذكر والمؤنث، نحو: غزوت، وشريت، بضم التاء وفتحها وكسرها^(٣).

أبنيته: له خمسة أبنية:

١- فَعَلَ يَفْعُلُ، كَ: رَعَى يَرَعَى.

٢- فَعَلَ يَفْعُلُ، كَ: دَعَا يَدْعُوا.

٣- فَعَلَ يَفْعِلُ، كَ: رَمَى يَرْمِي.

٤- فَعَلَ يَفْعَلُ، كَ: بَقِيَ يَبْقَى.

٥- فَعَلَ يَفْعُلُ، كَ: سَرُوا يَسْرُونَ.

(١) ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، المفتاح في علم الصرف: ٤١.

(٢) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٤ / ٢٦٨.

(٣) ينظر: الاسترادي، ركن الدين، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ١٩٨.

ولا يجيء "فَعَلَ يَفْعَلُ"، بكسر العين فيهما.

٤- معتل لفيف مفروق، وهو: ما كانت فاؤه ولامه حرفي علة، نحو: (وفى، ووعى، ووقى)^(١)، ويسمى المعتل (الفاء، والعين)، نحو: (يَيْتُ)، أي: كتبت الياء، وك(يوم، ويين) - اسم موضع - أو بئر، في الاسم، والمعتل العين واللام نحو: (طوى، ولوى)، لفيما مقرونا، لالتفاف أحد حرفي العلة بالآخر واقترانه من غير فصل^(٢).

أبنيته: له بناءان، هما^(٣):

١- فَعَلَ يَفْعَلُ، كَوَقَى يَقِي.

٢- فَعَلَ يَفْعَلُ، وَلِي يَلِي.

٥- معتل لفيف مقرون، وهو: ما كانت عينه ولامه حرفي علة، نحو: (طوى، وهوى، وحى)^(٤)، ويسمى المعتل (الفاء واللام)، نحو: (ولى، وورى) لفيما مفروقا؛ لالتفاف أحد حرفي العلة بالآخر والتفرق بينهما^(٥).

أبنيته: له بناءان، هما:

١- فَعَلَ يَفْعَلُ، ك: طَوَى يَطْوِي.

٢- فَعَلَ يَفْعَلُ، ك(طَوَى يَطْوَى).

(١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٤ / ٢٦٨.

(٢) ينظر: الاسترادي، ركن الدين، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ١٩٩.

(٣) ينظر: الجرجاني، المفتاح في الصرف: ٤٣.

(٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٤ / ٢٦٨.

(٥) ينظر: الاسترادي، ركن الدين، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ١٩٩.

أحكام المعتل:

أولاً: أحكام المثل^(١):

١- أن اليائي لا يحذف منه في المضارع شيء، إلا لفظين حكاهما سيبويه، وهما: (يَسِرَ البعيرُ يَسِرُّ)، ك(وَعَدَ، يَعِدُّ)، من اليَسِر كالضَّرَب: أي اللين والانقياد، وييس في لغة.

١- أن الواوي تحذف فاؤه من المضارع، إذا كان على وزن (يفعل) بكسر العين، وكذا من الأمر؛ لأنه فرعه، نحو: (وَعَدَ يَعِدُ عِدًّا)، و(وَزَنَ، يَزِنُ، زِنًا). وأما إذا كان يائياً ك(يَنع، يَنع)، أو كان واوياً، وكان مضارعه على وزن (يفعل) بضم العين، نحو: (وَجَّهَ يُوْجِّه)، أو على وزن (يفعل) بفتحها نحو: (وَجَلَّ يُوْجَلُّ)، فلا يُحذف منه شيء وسمع: (يَا جَلَّ وَيَجَلُّ). وشدَّ (يَدَع، وَيَزَع، وَيَذَر، وَيَضَع وَيَقَع وَيَلع وَيَلغ وَيَهَب) بفتح عينها، وقيل: لا شذوذ إذ أصلها على وزن (يفعل) بكسر العين، وإنما فتحت لمناسبة حرف الحلق، وحمل (يذر) على (يدع).

٢- أما الحذف في (يَطأ، وَيَسع) فشاذاً اتفاقاً، إذ إن ماضيها مكسور العين، والقياس في عين مضارعه الفتح.

٣- أن المصدر في نحو: (وَعَدَ، ووزن)، يجوز فيه الحذف وعدمه، فتقول: (وعد يعد عِدَّةً ووعداً)، و(وزن يزن زنةً ووزناً)، وإذا حذف الواو من المصدر عوضت عنها تاء في آخره، وقد تحذف شذوذاً كقوله^(٢):

إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَانْجَرْدُوا وَأَخْلَفُوْكَ عَنِ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

(١) ينظر: الحملاوي، شذا العرف: ٤٩، ٥٠.

(٢) ينظر: الحملاوي، شذا العرف: ٥٠، ٥١.

٤ - شذ حذفُ الفاء في نحو: (رِقة)؛ للفضة، و (حِشة) بالمهملة للأرض الموحِشة. ووجهة للمكان المتَّجِه إليه، لانتفاء المصدرية عنها.

ثانياً: حكم الأجوف^(١):

١ - الأجوف إن أعلَّت عينه، وتحركت لامه، ثبتت العين، وإن سكنت بالجزم، نحو: (لم يقل)، أو بالبناء في الأمر، نحو: (قُل)، أو لاتصاله بضمير رفع متحرِّك، حُذفت عينه، وذلك في الماضي، بعد تحويل (فعل) بفتح العين إلى (فعل) بضمها إن كان أصل العين واواً كـ(قال)، وإلى (فعل) بالكسر إن كان أصلها ياء كـ(باع)، وتنقل حركة العين إلى الفاء فيهما، لتكون حركة الفاء دالة على أن العين واواً في الأوَّل، وياء في الثاني، تقول: (قُلْتُ وبعْتُ)، بالضم في الأوَّل، والكسر في الثاني. بخلاف مضموم العين ومكسورها، كـ(طال، وخاف)، فلا تحويل فيهما، وإنما تنقل حركة العين إلى الفاء، للدلالة على البنية، تقول: (طُلْتُ، وخِفت)، بالضم في الأوَّل، والكسر في الثاني. هذا في المجرَّد، والمزيدُ مثله في حذف عينه إن سكت لامه، وأعلَّت عينه بالقلب، كـ(أقمت، واستقمت، واخترت وانقدت)، وإن لم تُعلَّ العين لم تحذف، كـ(قاومت، وقومت).

ثالثاً: أحكام الناقص^(٢):

١ - إذا كان الفعل الناقص ماضياً، وأسند لواو الجماعة، حذف منه حرف العلة، وبقي فتح ما قبله إن كان المحذوف ألفاً، ويضم إن كان واواً أو ياء، فتقول في نحو: (سَعَى: سَعَوْا)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا﴾^(٣)، وفي (سَرَوْ وِرْضِي سَرَوْا وِرْضُوا)، نحو قوله تعالى: ﴿رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ﴾^(٤).

(١) ينظر: الحملاوي، شذا العرف: ٥١.

(٢) ينظر: الحملاوي، شذا العرف: ٥١،

(٣) سبأ: ٥.

(٤) التوبة: ٨٧.

٢- إذا أُسندَ لغير الواو من الضمائر البارزة، لم يحذف حرف العلة، بل يبقى على أصله، وتقلب الألف واوًا أو ياء تبعًا لأصلها، إن كانت ثالثة، فتقول في نحو: (سَرُو): (سَرُونَا). وفي (رَضِي) (رَضِينَا)، وفي (غَزَا، ورمى): (غَزَوْنَا، ورمينا، وغازوا ورموا)، فإن زادت على ثلاثة قلبت ياء مطلقًا، نحو: (أَعْطَيْتُ، واستعطيت)، وإذا لحقت تاء التأنيث ما آخره أَلْفٌ حذفت مطلقًا، نحو: (رَمْتُ، وأعطت، واستطعت)، بخلاف ما آخره واو أو ياء، فلا يحذف منه شيء.

٣- إذا كان مضارعًا، وأسندَ لواو الجماعة أو ياء المخاطبة، فيحذف حرف العلة، ويفتح ما قبله إن كان المحذوف أَلْفًا، كما في الماضي، ويؤتى بحركة مجانسة لواو الجماعة، أو ياء المخاطبة، إن كان المحذوف واوًا أو ياءً، فتقول في نحو: (يسعى الرجال يسعون، وتسعين يا هند)، وفي نحو: (يغزو ويرمي)، (يغزون ويرمون)، و(تغزين وترمين).

٤- إذا أُسندَ لنون النسوة لم يحذف حرف العلة، بل يبقى على أصله، غير أن الألف تقلب ياء، فتقول في نحو: (يغزو، ويرمي)، (يغزون، ويرمين)، وفي نحو: (يسعى، يسعين).

٥- إذا أُسندَ لنون النسوة لم يحذف منه شيء أيضًا، وتقلب ياءً، نحو: (الزيدان يغزوان ويرميان ويسعيان). والأمر كالمضارع المجزوم، فتقول: (اغز، وارم، واسع)، وفي المثني: (اغزوا، وارميا، واسعيا، واغزوا، وارموا، واسعوا).

رابعاً: حكم الليف^(١):

١- إن كان مفروقًا، فحكم فائه مطلقًا حكم فاء المثال وحكم لامه حكم لام الناقص، ك(وقى) تقول: (وقى، يقى، قه).

(١) ينظر: الحملوي، شذا العرف: ٥٢،

٢- إن كان مقرونًا، فحكمه حكم الناقص، ك(طوى، يطوي، أطو).

الصحيح والمعتل في المهرية:

ينقسم الفعل في المهرية باعتبار الصحة والاعتلال إلى:

١- الفعل الصحيح:

وهو ما كانت جميع حروفه صحيحة، أي: خالية من أحرف العلة، نحو: عَفَّلُ (تسلى)، وخرَجَ (خرَجَ)، وينقسم إلى ثلاثة أقسام، هي:

أ- السالم:

وهو ما سلمت حروفه الأصلية من الهمزة والتضعيف، أي لا تشكل الهمزة أحد حروفه المكونة له، كما لا يضم حرفين متماثلين استوفيا شروط الإدغام، نحو: رُكِعَ (ركع)، و دُفِعَ (دفع).

ب- المهموز:

وهو ما كان أحد أصوله همزة، وفي المهرية تعرف الهمزة في فاء الكلمة، نحو: أَوْكُوبُ (أدخل)، و أَخْرَجَ (أخرج).

ج- المضعف:

وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو: مُدَّ (مدّ)، وبيئدَّ (شدّ) مع الوقوف على ساكن أثناء نطق الشدة، ويرجع هذه الحرف المشدود عند صياغته أمرًا، نحو: مَدَّدْ، فتحة الدال ممالاة إلى كسرة: امدد، و شَدَّدْ (اشدد).

٢- الفعل المعتل:

وهو ما كان بعض أصوله حرف عله، نحو: مَيُّوْلُ (مال-الميلان)، و يَسَامُ (باع)، وهو ثلاثة أقسام:

أ- الأجوف:

وهو ما كانت عينه حرف عله، نحو: فَيُولُّ (نجا)، وذيَّب (ذاب)، والواو مبدله من الألف في ذاب، و **بِسَامٍ** (باع).

ب - الناقص:

وهو ما كانت لامه حرف عله، مثل: بَكَوْ (بكى)، و **فَضُّوْ** (قضى).

ج - المثال:

وهو ما كانت فاؤه حرف علة، نحو: وَكَبْ (دخل)، و **وَرْدُ** (ورد إلى الماء)، و **وَعِي** (الذي يصيح بصوت مرتفع).

د- اللفيف المقرون:

وهو ما كانت عينه ولامه من حروف العلة، نحو: حَوُّوْ (بحث)، و **عَوُّوْ** (ملّ منه).

هـ- اللفيف المفروق:

وهو ما كانت فاؤه ولامه حرف عله، نحو: **وَعِي** (الذي يصيح بصوت مرتفع).

وقد وافقت المهربية، العربية في تقسيم الفعل من حيث الصحة والاعتلال، كما وافقتها في تقسيم الفعل الصحيح إلى: مهموز، وسالم، ومضعف، والفعل المعتل إلى: مثال، وأجوف، وناقص.

المبحث الثالث: الجامد والمشتق

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الجامد:

تعريفه: عرفه الحملاوي بأنه: "ما لم يؤخذ من غيره، ودلَّ عَلَى حَدَثٍ، أو معنى من غير ملاحظة صفة، كأسماء الأجناس المحسوسة، مثل: رَجُلٌ وشَجَرٌ وبَقْرٌ، وأسماء الأجناس المعنوية، كنَصْرٍ وفَهْمٍ وقيامٍ وعودٍ وضوءٍ ونورٍ وزَمانٍ"^(١).

وعرفه الغلاييني، بأنه: الاسم الذي لا يكون مأخوذاً من الفعل؛ ك(حجرٍ، وسَقْفٍ، ودرهمٍ)، ومنه مَصَادِرُ الأفعالِ الثلاثية المجردة، غير الميمية ك(عِلْمٍ، وقراءةٍ). أما مصادر الثلاثيِّ المزيد فيه، والرباعي مجرداً ومزيداً فيه، فليست من الجوامد؛ لأنها مبنية على الفعل الماضي منها، فهي مشتقة منه، وكذلك المصدر الميمي فهو مشتق بزيادة ميم في أوله"^(٢).

ويعرفه عباس حسن، فيقول: "هو ما لم يؤخذ من غيره؛ أي أنه وضع على صورته الحالية ابتداءً فليس له أصل يرجع إليه وينسب له"^(٣).

ويلاحظ من التعاريف السابقة أنها لا تفترق كثيراً عن بعضها، فالاسم الجامد هو الذي ليس مأخوذاً من الفعل؛ كأسماء الأجناس والأشياء الحسية والمعنوية. والجامدُ يكونُ مُتمكناً وغير مُتمكّنٍ. لأنَّ منه المُعربَ ومنه المبنِيَّ.

(١) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف: ٥٦.

(٢) الغلاييني، جامع الدروس العربية: ٥ / ٢.

(٣) حسن، عباس، النحو الوافي: ١٨١ / ٣.

أقسام الجامد:

ينقسم الاسم الجامد إلى قسمين^(١):

الأول: الجامد غير المتمكن؛ وهو المبني من الأسماء، فهو قد يكون على حرف واحد ك(تاء الضمير)، وعلى حرفين، مثل (هو، ومن)، وعلى ثلاثة أحرف، نحو: (كيف، وإذا)، وعلى أكثر، مثل: (مهما، وأيان). ولا شأن للتصريف فيه.

الثاني: الجامد المتمكن، وهو مبني في أصل الوضع، إما على ثلاثة أحرف ك(حجر)، وإما على أربعة ك(جعفر)، وإما على خمسة ك(سفرجل)، وما زاد على خمسة، فهو مزيد فيه ك(خندريس). وما نقص عن ثلاثة، فهو محذوف منه ك(أب، ويد وفم). وأصلها: (أبو، ويدي، وفوه). وهو، من حيث أحرفه إما مجرد. وهو ما كانت أحرفه كلها أصلية "كرجل، ودرهم، وسفرجل". وإما مزيد فيه. وهذا إما مزيد فيه حرف واحد "كحصان وقنديل". وإما حرفان "كمصباح واحرنجام". وإما ثلاثة أحرف "كانطلاق واسبطرار". وإما أربعة أحرف "كاستغفار".

والمجرد، إما ثلاثي ك(ورق)، وإما رباعي ك(سلهب)، وإما خماسي ك(فزدق). والمزيد فيه، إما ثلاثي الأصول نحو: (سلاح)، وإما رباعياً، نحو: (عصفور)، وإما خماسياً، نحو: (قبعثري)، وغاية ما ينتهي إليه الاسم بالزيادة سبعة أحرف، نحو: (استغفار).

صياغته^(٢): يصاغ الاسم الجامد المتمكن على حسب ما يوزن به في حركاته وسكناته، لأنه لما كان لكل اسم متمكن ميزان يوزن به، فإنه إذ أردنا أن نزن

(١) ينظر: الغلابي، جامع الدروس العربية: ٢ / ٦. وحسن، عباس، النحو الوافي: ٣ / ١٨٢.

(٢) ينظر: الغلابي: ٢ / ٧، ٨.

اسما أتينا بأحرف (فَعَل) مطابقة لحركاته وسكناته، فوزنُ فَرَسٌ (فَعَلٌ). فإن بقي بعدَ الثلاثة حرف أصليّ، كرّرنا لامَ (فعل) نحو: دِرْهَمٌ فيكون على وزن (فَعَلٌ)، وإن بقي حرفان أصليّان، كرّرت اللامَ مرتين، فسفرَجَلٌ على وزن (فَعَلٌ).

المطلب الثاني: المشتق.

عرفه الحملاوي، بأنه: "ما أخذ من غيره، ودل على ذات، مع ملاحظة صفة، كعالمٍ وظريف. ومن أسماء الأجناس المعنوية المصدرية يكون الاشتقاق، كفهْم من الفهْم، ونصر من النصر^(١).

والاشتقاق: أخذ كلمة من أخرى، مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ^(٢).

في حين يعرفه الغلاييني، بقوله: "الاسم المشتق ما كان مأخوذاً من الفعل كعالمٍ ومُتعلِّمٍ ومنشأٍ ومُجتمَعٍ ومستشفىٍ وصَعْبٍ وأدعَج^(٣)".

وقد عرفه عباس حسن بأنه: "ما أخذ من غيره بأن يكون له أصل ينسب إليه ويتفرع عنه، ويتردد

ذكر المشتق أحياناً باسم الوصف أو الصفة^(٤)؛ أي ما دل على ذات مع ملاحظة أن يدل على صفة^(٥)، ويعنون بها الأسماء الاشتقاقية في اللغة ك(اسم الفاعل، واسم المفعول،.... إلخ.

(١) ينظر: الحملاوي، شذا العرف: ٥٦.

(٢) ينظر: الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية: ١٩٧.

(٣) الغلاييني، جامع الدروس العربية: ٥ / ٢.

(٤) حسن، عباس، النحو الوافي: ١٨٢ / ٣.

(٥) ينظر: صلاح، شعبان، تصريف الأسماء في العربية: ١٧.

والأسماء المشتقة من الفعل: عشرة أنواع؛ وهي^(١):

١- اسمُ الفاعل، يصاغ من الثلاثي على وزن فاعل، نحو: عالم. فإن كان فعله أجوف مُعْتَلًّا قلبت ألفه همزة، نحو:

من غير الثلاثي على زنة مضارعه، بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة، وكسر ما قبل الآخر، كـ(مُدْحَرَج، ومُنْطَلِق، ومُسْتَخْرَج)، ويقول الحملأوي: "وقد شَدَّ من ذلك ثلاثة ألفاظ، وهي أسْهَبُ فهو مُسْهَبٌ، وأَحْصَنُ فهو مُحْصَنٌ، وألْفَجُ بمعنى أفلس فهم مُلْفَجٌ، بفتح ما قبل الآخر فيها. وقد جاء من أفعال على فاعل، نحو أعشب المكان فهو عاشِبٌ، وأورس فهو وارس، وأيفع الغلام فهو يافع، ولا يقال فيها مُفْعِلٌ"^(٢).

وقد يأتي فاعل مرادًا به اسم المفعول قليلاً، كقوله تعالى: ﴿فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾^(٣)، أي مرضية^(٤)،

٢- اسمُ المفعول، نحو:

٣- الصفة المشبهة، نحو:

٤- صيغ المبالغة، وذلك بتحويل صيغة (فاعل) للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدّث، إلى أوزان صيغة المبالغة، وذلك نحو: (فَعَّال): بتشديد العين، كأكَّالٍ وشرَّابٍ. و(مِفْعَال): كمنحارٍ. و(فَعُول): كغفُورٍ. و(فَعِيل): كسميعٍ. و(فَعِل): بفتح الفاء وكسر العين كحذِرٍ^(٥).

(١) ينظر: الغلابيني، جامع الدروس العربية: ٢ / ٦.

(٢) الحملأوي، شذا العرف: ٦٢.

(٣) الحاقّة: ٢١.

(٤) ينظر: الشوكاني، فتح القدير: ٥ / ٥٩٤.

(٥) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: ٣ / ١٨٤.

وقد سُمِعَت ألفاظ للمبالغة غير تلك الخمسة، منها^(١):

(فِعِيل): بكسر الفاء وتشديد العين مكسورة كسِكِير.

(مِفْعِيل): بكسر فسكون كمِعْطِير.

(فُعْلَة): بضم ففتح، كهُمَزَة، ولُكْمَزَة.

(فَاعُول): كفاروق.

(فُعَال): بضم الفاء وتخفيف العين أو تشديدها، كطُوال وكُبَّار، بالتشديد أو

التخفيف، وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿وَمَكْرُومًا مَّكْرًا كُبَّارًا﴾^(٢).

٥- اسمُ التَّفْضِيل، نحو: أجمل.

٦- اسمُ الزَّمان، نحو: مَصِيف، مَبِيت.

٧- اسمُ المَكان، نحو: مسكن.

٨- المَصدِرُ المِيميُّ، نحو: ميمنة.

٩- مَصدِرُ الفِعلِ فوقِ الثَلَاثِي المَجْرَدِ، نحو:

١٠- اسمُ الآلة، نحو: منشار.

ومعظمها قد أتى الحديث على ذكرها مفصلة، والأخرى سترد في مباحثها

مفصلة كذلك، فلا داعي لتكرارها هنا.

قال الحملاوي: "وندر الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة، نحو:

(أورقت الأشجار، وأسبعت الأرض: من الورق والسبع)، وكعقرنت الصدغ،

وفلقلت الطعام، ونرجست الدواء): من العقر، والنرجس، والفلقل، أي:

(١) ينظر: الحملاوي، شذا العرف: ٦٢.

(٢) نوح: ٢٢.

جعلت شعر الصدغ كالعقرب: وجعلت الفلفل في الطعام، والنرجس في الدواء^(١).

الجامد والمشتق في المهرية:

قد ذُكرَ الجامد والمشتق في التمهيد عن المهرية، وبما أن الدراسة عن الاشتقاق، فقد فُصِّلت المشتقات جميعاً في الفصل الثاني، فلا داعي من تكرارها - بحسب رأي الباحثة - في هذا المبحث.

(١) الحملاوي، شذا العرف: ٥٦.

المبحث الرابع: المبني للمعلوم، والمبني للمجهول.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المبني للمعلوم.

الفعل المبني للمعلوم؛ هو الفعل الذي يسمّى فاعله. أي يرفع فاعلاً إن كان لازماً، وينصب مفعولاً إذا كان متعدياً^(١). ويصاغ من الماضي والمضارع والأمر، نحو: كَتَبَ، يَكْتُبُ، اكْتُبْ.

أما إذا لم يكن الفاعل مذكوراً مثل: (قُرِئَ الدرسُ، وسيُقرأُ الدرسُ) سمي الفعل مبنيًا للمجهول، وهو ما ستحدث عنه في المطلب الآتي:

المطلب الثاني: المبني للمجهول:

تعريفه:

الفعل المبني للمجهول هو "ما استغني عن فاعله فأقيم المفعول مقامه وأسند إليه معدولاً عن صيغته ويسمى فعل ما لم يسم فاعله"^(٢). قال ابن مالك^(٣):

يُنَوَّبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فَيَمَّا لَهُ كَ (نَيْلٌ حَيْرٌ نَائِلٌ)

صياغته: إذا كنا نعرّف البناء للمجهول بأنه حذف الفاعل والاستغناء عنه، وإقامة المفعول مقامه والإسناد إليه، فإنه على المستوى الصرفي، فإن بناء الفعل المبني للمجهول يبنى بضم أول الفعل الماضي وكسر ما قبل الآخر، نحو: ضُرِبَ.

(١) ينظر: الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية: ٥٢.

(٢) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: ٢٢٢. وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٤ / ٣٠٦. وابن

الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: ٢ / ٥١. وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ٢ / ١٣٢٥.

(٣) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٢ / ١١١.

أي أنه يصاغ من الفعل الماضي بضم أوله وكسر ما قبل آخره، فللفعل المبني للمجهول طريقة مخصوصة في البناء تختلف عن طريقة بناء الفعل المبني للمعلوم، حيث يبني الفعل الماضي الصحيح العين للمجهول بضم أوله وكسر ما قبل الآخر، وفي تعليل ذلك يقول ابن يعيش: "إِنَّمَا ضُمَّ أَوَّلُهُ لِأَنَّ الضَّمَّ عِلْمٌ مِنْ عِلْمَاتِ الْفَاعِلِ فَكَانَ هَذَا الْفِعْلُ دَالًّا عَلَى فَاعِلِهِ، فَوَجِبَ أَنْ يُحْرَكَ بِحَرْكِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ"^(١). وعلل العكبري، سبب ضم أوله وكسر ما قبل آخره، بقوله: "وَأِنَّمَا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فِي الْمَاضِي وَفَتْحَ الْمُسْتَقْبَلِ لَوَجْهِينَ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ حُصَّ بِصِغَةٍ لَا يَكُونُ مِثْلَهَا فِي الْأَسْمَاءِ وَلَا فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي سُمِّيَ فَاعِلُهَا لِثَلَا يَلْتَبَسُ، فَإِنْ قُلْتَ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُكْسَرَ أَوَّلُهُ وَيَضُمَّ مَا قَبْلَ آخِرِهِ إِذْ لَا نَظِيرَ لَهُ؛ قِيلَ الْخُرُوجُ مِنْ كَسْرِ إِلَى ضَمٍّ مُسْتَقْتَلٍ جَدًّا بِخِلَافِ الْخُرُوجِ مِنْ ضَمٍّ إِلَى كَسْرِ"^(٢).

وإذا كان الفعل الماضي مبدوءًا بتاء وجب ضم الحرف الثاني مع الأول، فتقول: في تبارز، وتقاتل: تبورز، وتقوتل، كما تقول في تكلم وتسلم: تُكَلِّم، وتُسَلِّم.

أما إذا كان الماضي مبدوءًا بألف الوصل فيجب ضم الحرف الثالث مع الأول، فتقول في استخرج، واستعمل: أُسْتَخْرَجَ واستُعمل، وتقول في (انتظر، واعتقد: اُنْتَظِرْ، واعتَمِد).

قال ابن مالك^(٣):

فَأَوَّلُ الْفِعْلِ اضْمُنَّ وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيِّ؛ كَ (وُصِلْ).

(١) ابن يعيش، شرح المفصل: ٧ / ٧١.

(٢) العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والاعراب: ١ / ١٥٧.

(٣) ابن مالك، ألفية ابن مالك: ٢٦. وينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٢ / ١١٢. والأشموني شرح

الأشموني على الألفية: ١ / ٤١٤.

وَالثَّانِي التَّالِي (تَا) الْمُطَاوَعَةَ كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ بِلَا مُنَاوَعَةَ
وَتَالِثُ الَّذِي بِهِمْزِ الوَصْلِ كَالأَوَّلِ لَجْعَلْنَهُ كَ (اسْتَحْلِي)

وأما إذا كان الفعل الماضي ثلاثياً أجوفاً مثل: شاخ، وذاع، وقال، فللعرب في بنائه ثلاث لهجات:

الأولى: إما بكسر الفاء وقلب الألف ياء خالصة، نحو: شيخ، وذيع، وقيل.

الثانية: بضم الفاء وقلب الألف واوا، فتقول: سُوخ، وذوع، وقول.

الثالثة: الإشمام، وهذا النطق بضممة مماله نحو الكسرة، وليس في العربية حرف كتابي يمثل هذا النطق^(١).

وهذا الأمر ليس مطلقاً، ففيه ضابط لا بد من الأخذ به، وهو أن كل واحد من الثلاثة جائز بشرط ألا يوقع في لبس وإلا وجب العدول عنه إلى ضبط آخر لا لبس فيه^(٢).

أما في بناء الثلاثي المضعف ألفاء، مثل: شد، وسد، ومد، فقد أوجب جمهور النحاة ضم فائه، نحو: شُد، وسُد، ومُد. في حين ذهب الكوفيون إلى أن الكسر جائز، وهي لغة بني ضبة وتميم^(٣)،

وجوز ابن مالك الإشمام فقال^(٤):

وَإِكْسِرْ أَوْ اشْمِمِمْ (فَا) ثَلَاثِي أَعْلُ
وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفٍ لَبْسٍ يُجْتَنَّبُ
عَيْنًا وَضَمُّ جَا، كَبُوعٍ فَاحْتَمِلْ
وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ: حَبْ

(١) حسن، عباس، النحو الوافي: ٢ / ١٠٢.

(٢) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: ٢ / ١٥٨.

(٣) ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل: ٢ / ١١٣.

(٤) المرجع السابق: ٢ / ١١٤.

أما الفعل المضارع فيبنى للمجهول بضم أوله وفتح ما قبل آخره في جميع حالاته، ظاهراً أو مقدرًا لعله تمنع ظهوره، يقول ابن مالك^(١):

واجعلهُ من مُضارعٍ مُنْفَتِحًا كَيْتَّحِي، المقول فيه: يُتَّحَى

فيقال في غير ينتحي: يؤكل، ويشرب، ويضرب، وينال، ويصاب، ويصام.

أما ما لا يجوز أن يبنى للمجهول فهو فعل الأمر؛ لأن الأمر في العادة يوجه إلى مخصوص أو محدد أو مخاطب. ولا يجوز أن يكون مجهولاً؛ لأن المجهول بطبيعته غير مخصوص ولا محدد، وليس مخاطباً، لأنه لو كان كذلك لنفيت صفة المجهول عنه، وأصبح معلوماً^(٢).

كما لا يجوز أن يبنى الفعل الجامد للمجهول أيضاً^(٣)، أما الفعل الناقص فلا يبنى للمجهول إلا إذا أفاد أو أمن اللبس فيه، وعلى الرغم من صحة بناء هذه الأفعال للمجهول فهناك من استحسّن عدم بنائها للمجهول مسaire للأساليب العليا وأحكام البلاغة التي ترى فيها ثقلاً في النطق وقبحاً في الجرس^(٤).

وقد ورد عن العرب أفعال ماضية ملازمة لصيغة الفعل المبني للمجهول سماعاً عن أكثر قبائلهم، وهي الأفعال التي يعتبرها النحويون مبنية للمجهول لفظاً لا حقيقة، ويعربون المرفوع بها فاعلاً وليس نائب فاعل، مثل: هُزل، ودُهش، وشُدِه، وشُغف، أولع، أهتر به، واستهتر به، وأغري به، أغرم به، أهرع، ونتج، وعني به، وحُمّ، وأغمي عليه، وفُلج، وامتقع لونه، وزهي، وبعضها سمع عن العرب أنه يأتي للمضارع مثل: يُهرع، ويولع، ويُستهتر.

(١) ابن مالك، ألفية ابن مالك: ٢٦. وينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٢ / ١١٥.

(٢) ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية: ٩٣.

(٣) ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي: ٢ / ١٠٧.

(٤) ينظر: المرجع السابق: ٢ / ١٠٧.

ويشير عباس حسن إلى ما جاء في فصيح ثعلب ونحوه من التصريح القاطع بان هذه الأفعال لا تبنى للمعلوم، ويضيف: "وأنكر بعض المحققين كابن بري ما قاله ثعلب وغيره، من اللغويين، وحجة ابن بري أن ثعلبا ومن معه لم يعلموا ما سجله ابن درستويه بقوله: "عامّة أهل اللغة يزعمون أن هذا الباب لا يكون إلا مضموم الأول؛ لأن هذه الأفعال كلها مفتوحة الأوائل في الماضي، فإذا لم يسم فاعلوها فهي كلها مضمومة الأوائل، ولم نخص بذلك بعضها دون بعض وقد بينا ذلك بعلمته وقياسه فيجوز عُنيّت بأمرك، وعناني أمرك. وشُغلت بأمرك وشغلني أمرك"، هذا ما نقله ابن بري، ويضيف عباس حسن: "ولا شك في ان رأي ابن بري ومن معه من المحققين هو السديد، والأخذ به يؤدي إلى إلغاء تلك الأحكام الخاصة"^(١).

أغراض البناء للمجهول:

المبنيّ للمجهول من التراكيب اللغوية التي تقوم على اختزال الفاعل وإقامة المفعول أو غيره مقامه مما يدفع بالمعنى الى الاتساع"^(٢)؛ ولذلك فإن من أغراض البناء للمجهول ما هو معنوي: كأن يحذف الفاعل للجهد به كقولك: سُرِقَ المتاعُ، وكُسِرَتِ النافذة إذا لم تعلم فاعله، أو للعلم به وشيوعه، إذ قد يكون معلوماً فلا تحتاج إلى ذكره كقوله تعالى: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾^(٣)؛ فالمعلوم أن الخالق هو الله. أي خَلَقَ اللهُ الإنسان..، أو قد يُحذف للخوف منه أو خوفاً من أن يؤخذ بقولك أو خوفاً على الفاعل وتستر ذكره كي لا يناله

(١) حسن، عباس، النحو الوافي: ٢ / ١٠٨.

(٢) ينظر: الفتلي، حسين علي حسين، (٢٠٢٠): البُعد التداولي للمبني للمجهول، في القرآن الكريم، مجلة

دواة، للدراسات والبحوث اللغوية، كلية التربية بابل، العراق، العدد ٦: ٢٠٤.

(٣) الأنبياء: ٣٧.

أذى، أو تعظيم الفاعل أو تحقيره أو قصد إبهامه فلا يريد المتكلم إظهاره نحو
تُصَدِّقُ عَلَى مَسْكِينٍ لِلإِبْهَامِ عَلَى الْفَاعِلِ تَوَاضَعًا، وللتعظيم كقوله جَلَّ وَعَلَا:
﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ
وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾^(١). فإنه في عدم ذكره تعظيمًا
للفاعل الذي أمر السماء والأرض فانصاعتا لأمره^(٢).

المبني للمعلوم والمبني للمجهول في المهريّة:

١- الفعل الماضي:

هو ما دل على معنى في نفسه مقترنًا بالزمن الماضي الذي يسبق زمن الناطق
به^(٣)، نحو: نَكَأ/ نَكَعُ (جاء)، وشَامَ (باع).

علامات الفعل الماضي:

أن يقبل تاء التانيث الساكنة، نحو: فَتَحْتُ (فتحت)، أو كاف الضمير، نحو:
فَتَحْتُ هَهُ (فتحت له).

بناء الفعل الماضي للمجهول:

يُصَاغُ الْمَبْنِيُّ لِلْمَجْهُولِ مِنَ الْفِعْلِ الْمَاضِي، بِكَسْرِ الْحَرْفِ الْأَوَّلِ، وَفَتْحِ مَا
قَبْلَ الْآخِرِ، أَوْ إِضَافَةِ أَلْفٍ مَا قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي، وَفَتْحِ الْحَرْفِ الْأَوَّلِ
وَضَمِّ مَا قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ، نَحْوُ:

(١) هود: ٤٤.

(٢) ينظر: موسى، محمد السيد، الإعجاز البلاغي في استخدام الفعل المبني للمجهول في القرآن الكريم،
كلية الآداب - جامعة المنصورة/ موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة بحث منشور على
الموقع: 2/quran-m.com/quran/article/2252.

(٣) ينظر: الجرجاني، كتاب التعريفات: ١٧٥.

مبني للمجهول	مضارع: المهريّة والعربيّة	مبني للمجهول	ماضي: المهريّة، والعربيّة
يأبْخُفُ (يُشْرَبُ)	يَشْخُفُ (يَشْرَبُ)	بِخَافَ (شُرِبَ)	بِخَافَ (شَرِبَ)
يَكْتُبُ (يُكْتَبُ)	يَكْتُبُ (يَكْتُبُ)	كَتَبَ (كُتِبَ)	كَتَبَ (كُتِبَ)

- الماضي السالم: نَكَعَ بِهِ (أُتِيَ بِهِ).
- الماضي المضعف: مَدَّادُ (مُدَّ).
- الماضي الأجوف: بِسَوْمٍ (بُيِعَ).
- الماضي المقرون: حَوِيَ مِنْهُ (بُحِثَ عَنْهُ).
- الماضي الناقص: دَعِيَ هَهُ (دُعِيَ لَهُ).

٢- الفعل المضارع:

الفعل المضارع، هو: ما دل على معنى في نفسه (حدث) مقترناً بزمان يتحمل الحال أو المستقبل، ويشق المضارع من الماضي بزيادة حرف من أحرف المضارعة في أوله، وأحرف المضارعة، هي: (أ، مَدِ / لَ، ذِي، ت، ي، ن)، نحو: أَدْرَسَ (أدرس)، مَدِ لَدْرَسَ (سأدرس - سوف أدرس)، ذِي كُتِبَ (يكتب الآن)، أَكْتُبُ (تكتب). فالهمزة: للمفرد المتكلم، نحو: أَكْتُبُ (أكتب)، والتاء للمخاطب والمخاطبة، وللغائبة الواحدة، والغائبات، نحو: هِتْ تَكْتُبُ (أنت تكتبين)، و سَهْ تَكْتُبُ (هي تكتب)، و سَنْ تَكْتُبُنْ (هن يكتبن)، والنون لجماعة المتكلمين، نحو: نَحَهُ ذَنْهَرَجْ (نحن نتكلم).

بناء الفعل المضارع للمجهول:

يشترك المضارع المبني للمجهول، من الفعل المضارع بفتح أوله وضم أو فتح ما قبل آخره، نحو:

-الفعل السالم: يَكْتُبُ (يُكْتَبُ)، وَيَنْكَعُ به (يُؤْتَى به).

-الفعل المهموز: أَجْعُوزُ به (أُسْقَطَ).

-الفعل الأجوف: أَمْيُؤَلُّ به (يُمَالُّ به).

-الفعل المضعف: يَمُدُّ به (يُمَدُّ به).

-الفعل الناقص: يَدْعَى هَهُ (يُدْعَى لَهُ).

-الفعل المقرون: يَحْوَى مِنْهُ (يُحِثُّ عَنْهُ).

وتوافق المهرية هنا العربية في وجود الفعل المبني للمجهول، ومخالفتها في تغيير حركات البناء للمجهول، فالعربية تبني الماضي للمجهول بضم أول الفعل، وكسر ما قبل آخره، وفي المضارع ضم أول الفعل وفتح ما قبل آخره، بينما المهرية فتكسر أول الفعل وفتح ما قبل آخره في الماضي، والمضارع فتح أوله وضم ما قبل آخره.

٣-الفعل الأمر:

ذُكر الفعل الأمر هنا لأنه يشترك من الفعل المضارع، فالأمر لا يُبنى للمجهول، ولا يُعبر عن زمن محدد، وإن كان ما جاء على هيئته جميعاً يدل على المستقبل، وهو ما دل على طلب وقوع الفعل من الفاعل، نحو: سَرُّ (اذهب)، وَكُتِبَ (اكتب).

وعلاماته: الدلالة على الطلب، وقبول نون التوكيد، نحو: سَرَنَ (أذهبن)،
وَيَسْخَرُونَ (اجلسن).

ويشتق الأمر من المضارع بحذف حرف المضارعة من أوله وتسكين أوله،
نحو: كُتِبَ، وإذا كان مضعفًا يفك حرف التضعيف، نحو: مَدَدَ (مدَّ)،
وَيَسَدَّدُ (أشدد).

ويشتق من الأفعال المضارعة مماله الوسط بإعادة تلك الحروف إلى
أصولها، نحو: سَبَطَ (اضرب)؛ الذي مضارعه: يَسُوبُطُ (يضرب)، وَعَمَرَ (قُلْ)
الذي مضارعه يَعُومَرُ (يقول)، أما الأفعال المعتلة الوسط، فيشتق منها الأمر
 بإعادة الحروف المعتلة إلى أصلها، نحو: يَسَامُ (باع)، والأمر منه: يَسُومُ (بع).

٤ - علاقة الاشتقاق بالصيغ والأوزان:

لا يتم الحديث عن الاشتقاق في المهرية، دون التعرض لعلاقته بالصيغ
والأوزان؛ لأن الاشتقاق لا يتم دون قوالب تصاغ فيها الجذور، فالكلمة
المهرية، إذا ما حللناها من جانب البنية، نجدتها تتفق مع الكلمة العربية، في
اشتمالها على ثلاثة عناصر أساسية:

أ- الجذر، أو المادة الأصلية، وهو يتكون من ثلاثة حروف صامتة، وترمز في
الوقت نفسه للدلالة الأصلية للمادة.

ب- الصيغة أو الوزن، وهو القالب الذي تصب فيه الكلمة، والذي يعطى
الدلالة الوظيفية لها.

ج- دلالة الكلمة، وهو العنصر المتضمن وجود العنصرين السابقين.

المبحث الخامس: اللازم والمتعدي

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اللازم.

وقد عرّف بأنه: "هو ما يلزمُ الفاعلَ مكتفياً به، نحو: (قام، وجلس)، تقولُ: (قام خالدٌ)، و(جلس بكرٌ)"^(١).

وقيل: "هو الذي لا يصل إلى المفعول به إلا بواسطة حرف جرّ ويسمى أيضاً قاصراً، أو متعدياً بحرف جرّ"^(٢).

وسمّي الفعل اللازم لازماً للزومه فاعله فلم يتعدّاه إلى سواه، ولم يتجاوزه إلى غيره"^(٣).

علامات الفعل اللازم:

واللازم، من الأفعال له إحدى عشرة علامة، وهي^(٤):

- ١- أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر.
- ٢- وأن لا يبنى منه اسم مفعول تام، وذلك نحو: (خرج)، ألا ترى أنه لا يقال: (زيد خرجه عمرو) ولا: (هو مخرج) وإنما يقال: (الخرج خرجه عمرو) و: (هو مخرج به، أو إليه).
- ٣- أن يدل على سجيّة، وهي: ما ليس حركة جسم، من وصف ملازم، نحو: جبن وشجع.

(١) اليعقوب، المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف: ١٣٤.

(٢) البعيمي، إبراهيم، المنصوب على نزع الخافض في القرآن: ٢٦٧.

(٣) ينظر: المرجع السابق: ٢٦٧.

(٤) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: ١٥٧ / ٢.

- ٤- أن يدل على عرض، وهو: ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت، ك(مرض، وكسِل ونَهْم إذا شبع).
- ٥- أن يدل على نظافة ك(نظف، وطهر، ووضؤ).
- ٦- أن يدل على دنس، نحو: (نجس، وقذر).
- ٧- أن يدل على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعدّد لواحد، نحو: (كسرتَه فانكسر، ومددته فامتد)، فلو طواع ما يتعدى فعله لاثنين تعدى لواحد ك(علّمته الحساب فتعلمه).
- ٨- أن يكون موازنا لافعلل ك(اقشعرّ، واشمأزّ)، أو لما ألحق به، وهو افوعل، ك(اكوَهْدَ الفرخ) إذا ارتعد.
- ٩- أن يكون موازنا ل(افعللل)، ك(احرنجم)، أو لما ألحق به، وهو (افعللل) بزيادة إحدى اللامين ك(اقعنسس الجمل) إذا أبى أن ينقاد،
- ١٠- أن يكون موازنا ل(افعللى) ك(احرنبى الديك) إذا انتفش للقتال.
- ١١- حكم اللازم أن يتعدى بالجار:
- وحكم اللازم: أن يتعدى بالجار، ك: (عجبت منه)، و(مررت به)، و(غضبت عليه)^(١).
- واللازم ينصب ما سوى المفعول به من المفاعيل وأشباهاها نحو: جلست آمناً جلوساً أمام المسجد يوم الخميس وزيداً^(٢).
- وفي العربية أفعال كثيرة استعملت متعدية ولازمة منها: (غاض الماء، وغضته)، و(فغَرَ الرجلُ فاه، وفغَرَ فوه)، و(كسفتِ الشمسُ، وكسف اللهُ

(١) ابن هشام، أوضح المسالك: ٢ / ١٥٧.

(٢) ينظر: البعيمي، إبراهيم، المنصوب على نزع الخافض في القرآن: ٢٦٧.

الشمس)، و(دَلَعَ لِسَانَهُ، ودَلَعَ الرجلُ لِسَانَهُ)، وهي كثيرة^(١)، ومما جاء منها في القرآن قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^(٣). إذ جاء الفعل (استمع) متعديا، ولازمًا^(٤).

المطلب الثاني: المتعدي.

تعريفه: هو ما تعدى الفاعل إلى المفعول به، لتوقف المعنى على وجوده، نحو (نَصَرَ، ضَرَبَ)، تقول: (نَصَرَ اللهُ عَبْدَهُ) و (ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا)، ولو وقفت على: (نَصَرَ اللهُ) و (ضَرَبَ اللهُ) لكان الكلام قاصراً^(٥).

وقيل: المتعدي هو ما لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه، وقيل: هو ما نصب المفعول به^(٦).

وقيل: "هو المتجاوز، يقال: عدا فلان طوره؛ أي: جاوزه، وعند النحاة هو: تجاوز الفعلِ الفاعلَ إلى مفعول به أو أكثر"^(٧).

والفعل المتعدي إما متعد بنفسه وإما متعد بغيره؛ فالمتعدي بنفسه هو ما يصل إلى المفعول به مباشرة؛ أي بغير واسطة حرف الجر، مثل: قرأت الكتاب.

(١) السيوطي، المزهري: ٢ / ٢٣٦. وينظر: البعيمي، إبراهيم، المنصوب على نزع الخافض في القرآن: ٢٦٧.

(٢) الأنبياء: ٢.

(٣) الأعراف: ٢٠٤.

(٤) ينظر: البعيمي، إبراهيم، المنصوب على نزع الخافض في القرآن: ٢٦٧.

(٥) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: ٢ / ١٥٧.

(٦) ينظر: الجرجاني، التعريفات: ٢٠١.

(٧) البعيمي، إبراهيم، المنصوب على نزع الخافض في القرآن: ٢٦٧.

ومفعوله يسمى صريحا. والمتعدي بغيره هو ما يصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر، مثل: ذهبت بك، ومفعوله يسمى غير صريح^(١).

علامات الفعل المتعدي:

قال ابن هشام: "المتعدي - من الأفعال - له علامتان؛ إحداهما: أن يصح أن يتصل به هاء ضمير غير المصدر، الثانية: أن يبنى منه اسم مفعول تام، وذلك ك: "ضرب" ألا ترى أنك تقول: "زيد ضربه عمرو" فتصل به هاء ضمير غير المصدر وهو: "زيد"، وتقول: "هو مضروب" فيكون تاما"^(٢).

وقد ذكر ذلك ابن مالك، فقال^(٣):

علامةُ الفِعْلِ المُعَدِّي أَنْ تَصِلَ هَا غَيْرَ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ: عَمِلَ

وزاد في شرح التسهيل: "أن يصاغ منه اسم مفعول تام باطراد"^(٤).

وحكمه أن ينصب المفعول به، ك: (ضربت زيدا) و(تدبرت الكتب)، إلا إن ناب عن الفاعل، ك: (ضرب زيد)، و(تدبرت الكتب)^(٥).

أقسامه:

ينقسم الفعل المتعدي إلى ثلاثة أقسام، هي^(٦):

١ - متعدِّ إلى مفعولٍ واحدٍ، نحو: (أَكْرَمْتُ سَعْدًا)، وهذا من تعديِّ الفِعْلِ بِنَفْسِهِ.

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ٢ / ١٤٩. والغلاييني، جامع الدروس العربية: ١ / ٣٤.

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك: ٢ / ١٥٧.

(٣) ابن مالك، ألفية ابن مالك: ٢٧. وينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٢ / ١٤٥. والأشموني، شرح الأشموني على الألفية: ١ / ٤٣٨.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل: ٢ / ١٤٩.

(٥) ابن هشام، أوضح المسالك: ٢ / ١٥٧. وابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٢ / ١٤٨.

(٦) ينظر: ابن هشام، شذور الذهب: ٤٥٨. والأشموني، شرح الأشموني على الألفية: ١ / ٤٣٨.

ومن الأفعال ما يتعدَّى إلى المفعولِ به بحرفِ الجرِّ، نحو: (تمسَّك بحبلِ الله) فهو بمعنى (الزَّم حَبْلَ الله)، فتعدَّى (تمسَّك) بحرفِ الجرِّ، ولو وقفتَ على (تمسَّك) لكانَ الكلامُ قاصِرًا.

ومن الأفعال ما يتعدَّى بنفسِه وبحرفِ الجرِّ، نحو: (شَكَرَ، نَصَحَ)، فتقولُ: (شَكَرْتُ بَكَرًا وَنَصَحْتُهُ)، وتقولُ: (شَكَرْتُ لِبَكْرٍ وَنَصَحْتُ لَهُ).

٢ - متعدِّ إلى مفعولين، وهو قِسمان^(١):

أ- ما يجوزُ الاقتصارُ فيه على مفعولٍ واحدٍ، نحو: (أَعْطَى، كَسَى)، فتقولُ: (أَعْطَيْتُ السَّائِلَ جُنَيْهًا، وَكَسَوْتُهُ ثَوْبًا)، فـ(السَّائِلَ) و(جُنَيْهًا) مفعولانِ، والهَاءُ من (كَسَوْتُهُ) و(ثَوْبًا) مفعولانِ.

وتقولُ: (أَعْطَيْتُ السَّائِلَ وَكَسَوْتُهُ) بالتَّعدِّي إلى مفعولٍ واحدٍ. والكلامُ تامٌّ في الصُّورتينِ.

ب- ما لا يكتفي بمفعولٍ واحدٍ، وهو (ظَنَّ وأخواتها)، التي تنصب مفعولين.

٣- متعدِّ إلى ثلاثةِ مفاعيلٍ، وهو سبعُ كلماتٍ: (أَعْلَمَ، أَنْبَأَ، نَبَأَ، أَرَى) وألْحَقَ بها: (خَبَّرَ، أَخْبَرَ، حَدَّثَ).

نحو: (أَعْلَمَ الْمَدْرَسُ الطُّلَّابَ خَالِدًا نَاجِحًا)، (أَنْبَأَ أَخوكَ أَبَاكَ أَحْمَدًا قَادِمًا).

تعدية الفعل اللازم:

يقصد بتعدية الفعل نقله إلى مستوى أعلى؛ فتعدية اللازم تتم بنقله إلى المتعدي لمفعول واحد، وتعدية المفعول لواحد تتم بنقله إلى متعد لمفعولين^(٢).

(١) ينظر: ابن هشام، شذور الذهب: ٤٥٨. والأشموني، شرح الأشموني على الألفية: ١ / ٤٣٨.

(٢) ينظر: الغيلي، عبدالمجيد بن محمد بن علي، المعاني الصرفية ومبانيها، ٦٨.

النوع الأول: تحويل الفعل اللازم إلى متعد، أو المتعدي لواحد إلى متعد لمفعولين. نحو: جلس زيد، تقول: أجلسُ زيدًا)، فأصبح زيد مفعولا به، فحولت الفعل اللازم إلى فعل متعد^(١).

ونحو: (فهم زيد المسألة)، تقول: أفهمت زيدا المسألة). فالفعل (فهم) متعد لمفعول به واحد، وتعدى إلى مفعولين بسبب تحويله إلى صيغة (أفعل) بإدخال حرف الزيادة الهمزة.

وهناك عدة طرق لتعدية الفعل اللازم، وذلك بتحويله إلى هذه الصيغ^(٢):

- صيغة (أفعل)، نحو: أخرج، أكرم، أجلس.
- صيغة (فعل) نحو: قوم، نوم، قعد.
- صيغة (فَاعَل)، نحو: جالس، وقاوم، ساير.
- صيغة (استفعل)، نحو: استخرج، استحضر.

النوع الثاني: التعدية بحرف الجر الباء، نحو: ذهب زيد تقول: ذهب محمد بزيد^(٣).

الخلاصة أن كلا الفعلين - اللازم والمتعدي - يأتي بعدهما الأسماء المرفوعة، وكذلك الأسماء المنصوبة ما عدا المفعول به فإنه خاص بالمتعدي.

المتعدي واللازم في المهريّة:

ينقسم الفعل باعتبار التعدي واللزوم إلى قسمين أساسيين: متعدي ولازم.

(١) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٢ / ١٤٥. وحسن، عباس، النحو الوافي: ٢ / ١٥٨.

(٢) ينظر: الغيلي، عبدالمجيد بن محمد بن علي، المعاني الصرفية ومبانيها، ٦٨.

(٣) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك: ٢ / ١٥٧.

١- الفعل المتعدي:

وهو ما يجاوز أثره فاعله، ويتعداه إلى المفعول به، ويسمى المجاوز؛ لمجاوزته فاعله، والواقع لوقوعه على المفعول به، نحو: جَلَدَ غَجَانُ رَبَاهُ (ضَرَبَ الولدُ صَاحِبَهُ)، و سُوِّقَ غَيْبُجٌ سَبِيْرَتَهُ (سَاقَ الرجلُ سَيَارَتَهُ). فالأفعال: (جلد- سوق)، جاوزت آثارها فاعله، ووصلت إلى المفعولات على الرغم من عدم إحداثها النصب في تلك المفاعيل؛ لأن ظاهرة الإعراب - كما مر - لا وجود لها في هذه اللغة، ولكن قرينه المعنى هي التي تفهم بواسطتها هذه العلاقة بين الفعل والمفعول.

٢- الفعل اللازم: وهو على قسمين:

ما لا يجاوز فاعله البته: أي لا يتجاوز به بواسطة ولا غيرها، ويندرج تحت هذا القسم:

- الأفعال الدالة على السجايا والطباع، نحو: صُنِّخَ (صالح).

- ما دل على لون، نحو: هَضُرَ (أخضر)، و انْعَفِرُوْرُ (احمّر).

- ما دل على عيب، نحو: عَرَجَ (عرج).

- ما دل على مرض أو كسل أو ضده، نحو: چَلُوْ (مرض).

- ما دل على هيئة، نحو: طَوَّلَ (طوّل)، و قِصَرَ (قصر).

- ما كان مطاوعاً لفعل متعدٍ واحد، نحو: پَبْدَ (شدّ)، و پَبْتَدَّ (اشتدّ).

وهناك بعض الأفعال تستخدم لازمةً ومتعديةً، نحو: و كَبَّ (دخل)، فنقول: و كَبَّ بَيْتٌ، (دخلتُ البيتَ)، كذلك و كَبَّ بك بيت (دخلتُ في البيتِ)، و حَضَرَ سعيدٌ تَوَلَّ غَيْضَتُ (حضرَ سعيدٌ إلى الغيضةِ)، والفعل حضر هنا لازم؛

لأننا قصدنا به مطلق الحضور إلى المكان، أما إذا كان المقصود به متابعة شيء محدود في مكان ما، فإنه يكون متعدياً، نحو: حَضُرَ سَعِيدٌ وَعَدَدُ ذَقْبَيْلٍ (حضر سعيد وعد القبائل).

تعديّة الفعل اللازم:

تجري تعديّة الفعل اللازم في المهربية بطريقتين:

أولاً: نقل الفعل اللازم على وزن: أَفْعَلٌ، نحو: سَخَّلُوا حَمْبَرِيَّ (جلس الطفل)، أَسَخَّوْهُ (أجلسه). كذلك نقل الفعل اللازم على وزن: هَفَعُلٌ^(١)، نحو: هَبَدُلٌ (أبدل).

ثانياً: نقل الفعل اللازم على وزن: شَفَعَلٌ، نحو: زَيْدٌ خَيْرٌ (زاد الخير)، وَشَزَيْدٌ خَيْرٌ، (استزدت الخير)، وهذا الوزن (شَفَعَلٌ) وزن شائع معروف في العربية الجنوبية، يقابله في العربية الشمالية وزن (استفعل).^(٢) وهنا توافق المهربية، العربية في تعديّة الفعل اللازم، بنقل الفعل على وزن (أفعل)، وتخالفها في وزن (هفعل).

(١) ينظر: بلحاف، عامر فائل، مهرة في مصادر اللغة والأدب، ص ٣٤.

(٢) ينظر: بلحاف، عامر فائل، اللغة المهربية المعاصرة بين عربيّتين، ص ٥٥.

المبحث السادس: الفعل المؤكد، والفعل غير المؤكد

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الفعل المؤكد.

- تعريفه:

الفعل المؤكّد: هو " ما لحقته نون التوكيد، ثقيلة كانت أم خفيفة، نحو: ﴿لَيْسَجَنَّ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ﴾^(١).

ونون التوكيد إما ثقيلة وإما خفيفة، وكلتا النونان أصل قائم بذاته عند البصريين، في حين يرى الكوفيون أن النون الخفيفة فرع عن الثقيلة، والتوكيد بالثقيلة أبلغ عند الخليل بن أحمد^(٢).

وتختص كلتا النونين بتوكيد الأفعال فقط من بين أقسام الكلمة العربية، ومن ثم حكموا بالضرورة على توكيد اسم الفاعل في قول الراجز^(٣):

أرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودًا مُرَجَّلًا وَيَلْبَسُ الْبُرُودًا
أَقَاتِلَنَّ أَحْضَرُوا الشُّهُودًا

والذي سوغ التوكيد في هذا هو الشبه بين الوصف والفعل^(٤). حيث ألحق نون التوكيد اسم الفاعل تشبيهاً له بالفعل المضارع^(٥).

(١) يوسف: ٣٢.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب: ٣ / ٥٠٩. والمرادي، الجنى الداني: ١٤١.

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه: ١٧٣.

(٤) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: ٤٤٤. وشرح المفصل: ٩ / ٤٠.

(٥) ينظر: ابن جني، الخصائص: ١ / ١٣٧.

المطلب الثاني: الفعل غير المؤكد.

تعريفه: هو: "ما لم تلحقه نون التوكيد الخفيفة ولا الثقيلة، نحو: (يُسَجِّنُ، ويكون)"^(١).

والفعل الماضي لا يُؤكَّد مطلقًا، وأما ما ورد من قول الشاعر^(٢):

دَامَنَّ سَعْدُكَ لَوْ رَحِمْتَ مُتَيْمًا لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا

والشاهد فيه قوله: "دامن"؛ حيث دخلت فيه نون التوكيد وهو ماض.

ومثل هذا عده النحاة ضرورةً شاذة، سهَّلها ما في الفعل من معنى الطلب، فعومل معاملة الأمر، كما شذت توكيد الاسم في قول رُؤبة بن العجاج^(٣):

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

وأما فعل الأمر فيجوز توكيده مطلقًا، نحو: (اكتُبَنَّ واجتهدَنَّ).

وأما المضارع فله ست حالات^(٤):

الأولى: أن يكون توكيده واجبًا. الثانية: أن يكون قريبًا من الواجب. الثالثة: أن يكون كثيرًا. الرابعة: أن يكون قليلًا. الخامسة: أن يكون أقل. السادسة: أن يكون ممتنعًا.

(١) الحملأوي، شذا العرف: ٤٤.

(٢) البيت لم ينسب لقائل معين، ينظر: الأشموني، شرح الأشموني: ٢ / ٤٩٥. وابن هشام، مغني اللبيب: ٤٤٤. والسيوطي، همع الهوامع: ٢ / ٩٩. والبغدادي، خزنة الأدب: الشاهد ٨٣. والمرادي، الجني

الداني في حروف المعاني: ١٤٣.

(٣) البيت من مشطور الرجز، نسبه بعض النحاة إلى رؤبة، ينظر: ديوانه: ١٧٣. وينسبه آخرون لشاعر من هذيل وقبله: أريت إن جاءت به أملودا ... مرجلاً ويدبس البرودا. وينظر: ابن هشام، أوضح

المسالك: ١ / ٣٧. ومغني اللبيب: ٤٤٣. والمرادي، الجني الداني: ١٤١.

(٤) ينظر: الحملأوي، شذا العرف: ٤٤.

والبيان على النحو الآتي:

١- يجب تأكيده إذا كان مُثَبِّتًا، مستقبلاً، في جواب قسم، غير مفصول عن (لامه) بفاصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَا كَيْدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾^(١). وحينئذٍ يجب توكيده باللام والنون عند البصريين، وخُلُوهُ من أحدهما شاذٌّ أو ضرورة^(٢).

٢- يكون قريباً من الواجب إذا شرطاً؛ لأن المؤكدة بـ(ما) الزائدة^(٣)، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾^(٤)، ونحو قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾^(٥). وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنَّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾^(٦).

ومن ترك توكيده، ما جاء في قول الشاعر^(٧):

يا صاحِ إمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَةٍ فَمَا التَّخْلِي عَنِ الْخُلَانِ مِنْ شِيَمِي

وهو قليل في الشر، وقيل: يختص بالضرورة.

٣- يكون كثيراً إذا وقع بعد أداة طلب: أمر، أو نهي، أو دعاء، أو عرض، أو تمن، أو استفهام، نحو: ليقوم من زيد، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾^(٨).

(١) الأنبياء: ٥٧.

(٢) ينظر: الحملاوي، شذا العرف: ٤٤.

(٣) ينظر: الحملاوي، شذا العرف: ٤٤.

(٤) الأنفال: ٥٨.

(٥) الزخرف: ٤١.

(٦) مريم: ٢٦.

(٧) البيت بلا نسبة في خزنة الأدب ١١ / ٤٣١؛ والأزهري، شرح التصريح ٢ / ٢٠٤؛ والمقاصد النحوية:

٤ / ٣٣٩. أوضح المسالك ٤ / ٩٧، وشرح ابن الناظم ص ٤٤١، وشرح الأشموني ٢ / ٤٧٩.

(٨) إبراهيم: ٤٢.

ومنه قول خرنق هَفَان^(١):

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَّةُ الْجُرُزِ

٤- يكون قليلاً إذا كان بَعَدَ (لا) النافية، أو (ما) الفائدة، التي لم تُسَبَقْ بِ(إِنْ) الشرطية كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(٢)، وإنما أَكَّدَ مع النافي؛ لأنه يشبه أداة النهي صورةً، وقول الشاعر^(٣):

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ سَرَقَ ابْنُهُ وَمَنْ عِضَّةٍ مَا يَبْتَنُّ شَكِيرُهُ

الشاهد: قوله "ينبتن" فقد أكد بالنون الثقيلة لوقوعه بعد "ما" الزائدة غير المسبوقة بإن الشرطية^(٤).

٥- يكون قليلاً إذا كان بعد (لَمْ) وبعد أداة جزاء غير (إِمَّا)، شرطاً كان المؤكِّد أو جزاءً، كقول الشاعر في وصف جبل^(٥):

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

أي يعلمن، والشاهد: قوله: "لم يعلما" حيث أكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً بعد "لم"^(٦).

(١) البيت قالته الخرنق، الديوان: ١٢. من قصيدة في رثاء زوجها عمرو بن مرثد وابنها علقمة بن عمرو وأخويه حسان وشرحيل "أمالى القالي: ٢/ ١٥٨. والشجري: ١/ ٢٤٤".

(٢) الأنفال: ٢٥.

(٣) البيت لم ينسبه النحاة لأحد، ينظر: الأشموني: ٢/ ٤٩٧. وابن هشام، أوضح المسالك: ٣/ ٣١٠. وسيبويه، الكتاب: ٢/ ١٥٣. والبغدادي، خزانة الأدب: الشاهد رقم (٩٤٧).

(٤) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرك ألفية ابن مالك: ٣/ ١١٧٤.

(٥) البيت لأبي الصمعاء مساور بن هند العبيسي، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٥٢. وابن يعيش، شرح المفصل: ٩/ ٤٢. الأشموني: ٢/ ٤٩٨. وابن هشام، أوضح المسالك: ٣/ ٣١١. وابن عقيل:

٢/ ٢٩٩. والسيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٧٨.

(٦) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١١٧٦.

وقول الآخر^(١):

مَنْ تَثَقَّنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بَأَنْبٍ أَبْدَا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي

٦- يكون ممتنعاً إذا انتفت شروط الواجب، ولم يكن مما سبق، بأن كان في جواب قسم منفي، ولو كان النافي مقدرًا، نحو تالله لا يذهب العرف بين الله والناس، ونحو قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذُكُرُ يُوسُفَ﴾^(٢)، أي: لا تفتأ. أو كان حالاً كقراءة ابن كثير: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٣).

وقول الشاعر^(٤):

يَمِينًا لِأَبْغَضِ كُلِّ امْرِئٍ يَزْخَرُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ

الشاهد فيه قوله: "لا يحمدن" حيث أكد الفعل بنون التوكيد رغم كونه منفيًا وهذا شاذ^(٥).

حكم آخر الفعل المؤكد بنون التوكيد الثقيلة:

ذكر الحملوي أن حكم آخر الفعل المؤكد بنون التوكيد يكون له أحوال كثيرة وتدخل عليه تغييرات، ومن ذلك ما يأتي^(٦):

(١) البيت لبنت مرة بن عاهان في خزانة الأدب ١١ / ٣٨٧، ٣٩٩. ولبنت أبي الحصين في شرح أبيات سيبويه: ٢ / ٢٦٢. وبلا نسبة عند سيبويه، الكتاب: ٣ / ٥١٦. وابن هشام، أوضح المسالك: ٤ / ١٠٧. وشرح ابن الناظم: ٤٤٣. والأشموني، شرح الأشموني: ٢ / ٥٠٠. وابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٢ / ٣١١. والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك: ٤ / ١٠٥. والمبرد، المقتضب: ٣ / ١٤. والسيوطي، همع الهوامع: ٢ / ٧٩.

(٢) يوسف: ٨٥.

(٣) القيامة: ١.

(٤) من شواهد: التصريح: ٢ / ٢٠٣. والأشموني: ٣ / ١١٤. وابن هشام، أوضح المسالك: ٤ / ٩٥.

والصبان، حاشية الصبان: ٣ / ٣١٨. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ٣٠١.

(٥) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني على الألفية: ٣ / ١١٤.

(٦) ينظر: الحملوي، شذا العرف: ٤٨، ٤٩.

١- إذا لحقت النون الفعل، فإن كان مسندًا إلى اسم ظاهر، أو إلى ضمير الواحد المذكور، فُتِحَ آخره لمباشرة النون له، ولم يحذف منه شيء، سواء كان صحيحًا أو معتلاً، نحو: (لَيَنْصُرَنَّ زَيْدًا)، و(لَيَقْضِيَنَّ، وَلَيَغْزُونَ، وَلَيَسْعَيْنَ)، بردُّ لام الفعل إلى أصلها.

٢- إن كان مسندًا إلى ضمير الاثنين، لم يُحذف أيضًا من الفعل شيء، وحُذفت نون الرفع فقط، لتوالي الأمثال، وكُسرت نون التوكيد، تشبيهاً لها بنون الرفع، نحو: (لَتَنْصُرَنَّ يَا زَيْدَانِ، وَلَتَقْضِيَانِ)، و(لَتَغْزُونَ، وَلَتَسْعِيَانِ).

٣- إن كان مسندًا إلى واو الجمع، فإذا كان صحيحًا حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، وواو الجمع، لالتقاء الساكنين، نحو: (لَتَنْصُرَنَّ يَا قَوْمَ)، وإن كان ناقصًا وكانت عين الفعل مضمومة أو مكسورة، حذفت أيضًا لام الفعل زيادة على ما تقدم، نحو: (لَتَغْزَنَّ، وَلَتَقْضُنَّ يَا قَوْمَ)، بضم ما قبل النون، للدلالة على المحذوف، فإن كانت العين مفتوحة حُذفت لام الفعل فقط، وبقي فتح ما قبلها، وحرّكت واو الجمع بالضمّة، نحو: (لَتَخْشُونَ، وَلَتَسْعُونَ).

٤- إن كان مسندًا إلى ياء المخاطبة، حذفت الياء والنون، نحو: (لَتَنْصُرَنَّ يَا دَعْدُ)، و(لَتَغْزَنَّ وَلَتَرْمِينَ)، بكسر ما قبل النون، إلا إذا كان الفعل ناقصًا وكانت عينه مفتوحة، فتبقى ياء المخاطبة محرّكة بالكسر، مع فتح ما قبلها نحو: (لَتَسْعَيْنَنَّ وَلَتَخْشَيْنَنَّ يَا دَعْدُ).

٥- إن كان مسندًا إلى نون الإناث، زيدت ألف بينها وبين نون التوكيد وكسرت نون التوكيد، لوقوعها بعد الألف، نحو: (لَتَنْصُرَنَّ يَا نِسْوَةَ) و(لَتَسْعَيْنَنَّ، وَلَتَغْزُونَ، وَلَتَرْمِيَنَّ).

والأمر مثل المضارع في جميع ذلك، نحو: (اضْرَبَنَّ يا زيد، واغزُونَ وارْمِينَنَّ واسْعِينَنَّ). ونحو: (اضربان يا زيدان وارميان واسعيان). ونحو: (اضربَنَّ يا زيدون واغزون)، و(اخشُونَ واسْعُونَ).

النون الخفيفة: وتختص النون الخفيفة بأحكام أربعة^(١):

الأول: أنها لا تقع بعد الألف الفارقة بينها وبين نون الإناث، لالتقاء الساكنين على غير حدّه، فلا تقول: (اخشِيان).

الثاني: أنها لا تقع بعد ألف الاثنين، فلا تقول: (لا تضربان يا زيدان)، لما تقدم.

ومن ذلك ما روي من قراءة نافع: ﴿وَمَحْيَاي﴾^(٢)، بسكون الياء بعد الألف^(٣)، فجمع بين الساكنين وهما الألف والياء^(٤).

الثالث: أنها تُحذف إذا وليها ساكن، كقول الأضبط بن قُرْبَع السَّعْدِي^(٥):
ولا تهينَ الفقيرَ علكَ أنْ تَرَكَعَ يَوْمًا والدَّهْرُ قد رَفَعَهُ
أي: لا تهينَنَّ^(٦). قال الرضي: "وأصله" لا تهينن الفقير "فحذفت نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة دليلا عليها"^(٧).

(١) ينظر: الحملوي، شذا العرف: ٤٨.

(٢) الأنعام: ١٦٢.

(٣) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: ٤ / ٢٦٢، وابن خالويه، الحجة في القراءات: ٢٧٩.

(٤) ينظر: ابن الأباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٥٣٦.

(٥) البيت، للأضبط بن قريع السعدي؛ أحد شعراء الجاهلية من أبيات، وردت في الحماسة الشجرية: ١ / ٤٧٣. والشعر والشعراء: ٢٢٦. ورواه أبو عليّ القالي في أماليه، وهو من شواهد ابن هشام، مغني اللبيب: ٢٠٦. برقم ٢٥٧. وشرح الأشموني: ٣ / ١٢٨. والزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: ١ / ٤٥٩. وابن الأباري، الإنصاف: ١ / ١٧٩. والسيوطي، همع الهوامع: ٢ / ٦١٨. وابن يعيش، شرح المفصل: ٥ / ١٧١.

(٦) ينظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب: ١ / ٤٥٩.

(٧) الأستريادي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: ٤ / ١٦٠.

الرابع: أنها تُعطى في الوقت حكم التنوين، فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً، نحو: (لنُسْفَعًا، وليكُونَا)، ومنه قول الشاعر^(١):

وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهِ فَاعْبُدَا

ووجه الاستشهاد: أنه أتى بالنون المشددة في النهي، وقال: "والله فاعبدا"، فأتى بالنون الخفيفة مع الأمر، ثم وقف فأبدل منها الألف^(٢).

ونخلص هنا، إلى أن نون التوكيد الخفيفة والثقيلة تلحق الأفعال وتفيد توكيد الفعل، ولا تُؤكِّد من الأفعال إلا المضارع والأمر، وأما الماضي فلا يؤكد مطلقاً، وما ورد من شواهد إنما هي ممّا سمع من الشعر عند العرب وعدّها النحاة من الشواهد الشاذة.

الفعل المؤكّد والفعل غير المؤكّد في المهريّة:

بعد تتبع الباحثة واستقراءها للكلام المهري وجدت أن المهريّة شأنها شأن العربية في تأكيد الفعل بنون التوكيد الثقيلة والخفيفة؛ وهي نون تضاف لكل من الفعلين المضارع والأمر، لتأكيد حدوث الفعل، وتخلصهما للزمن المستقبل، ولا تتصل بالفعل الماضي، لأنه قد حدث وانتهى، فلا يحتاج إلى توكيد.

وقد وجدت الباحثة فرقاً بين استعمال منطقة الجنوبية (جنوب محافظة المهرة) للفعل المؤكّد بنون التوكيد الثقيلة، ومناطق أخرى كالبوادي والمناطق الشرقية التي تستعمل نون التوكيد الخفيفة، نحو: جَدَفَنَّكَ (اضربن)،

(١) البيت للأعشى الأكبر ميمون بن قيس، وهو أعشى بني قيس ابن ثعلبة من بكر ابن وائل، وهذا البيت من قصيدته التي كان قد أعدّها ليمدح به سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فصدته قريش.

الديوان: ١٠١، ١٠٣. وهو من شواهد: ابن هشام، أوضح المسالك: ٤ / ١١٠. وشرح قطر الندي:

٣٢٨. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ٣١٣. وابن يعيش، شرح المفصل: ٥ / ١٦٧.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٥ / ١٦٧.

وَعَلَّقَنَّكَ (أراقبتك)، ونون التوكيد الخفيفة، نحو: سَبَطَنَّ تُوْكَ (اضربن)، فَطَخَنَّ تُوْكَ (اضربتك في رأسك).

و الأمثلة على ذلك كثيرة في النون الثقيلة، نحو:

- لَبَدَّتْكَ (بمعنى الضرب: سأضربك).

- وَزَمَّتْكَ (اعطيتك أو سأعطيك).

- جَرَّتْكَ (اجرتك أو سأجرك).

- قَلَبَّتْكَ (اقلبتك أو سأقلبك).

- هَرَقَّتْكَ (اسرقتك أو سأسرقك).

والفعل جاء فيها على صيغة الماضي، ولكن معناه على صيغة المضارع للمستقبل، فالسياق في الأفعال تهديد وتأکید تنفيذ الفعل، فالفعل الماضي إذا أخبر به عن المستقبل الذي لم يوجد بعد، كان ذلك أبلغ وأوكد في تحقيق الفعل وإيجاده، ومن التعبير بالماضي في العربية عن المستقبل القريب، مثل قول المؤذن: (قد قامت الصلاة)، فهي لم تقم بعد، ولكنها قريبة القيام. وبهذا توافق المهربية، العربية في استعمال الفعل الماضي للإخبار عن المستقبل، وتخالف المهربية العربية في توكيد الفعل الماضي بنوني التوكيد الثقيلة أو الخفيفة في المهربية.

الفصل الرابع

(التصغير والنسب بين العربية والمهريّة).

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: التصغير، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم التصغير

المطلب الثاني: شروط التصغير.

المطلب الثالث: صور التصغير.

المبحث الثاني: النسب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم النسب.

المطلب الثاني: صور النسب.

المبحث الأول: التصغير

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم التصغير: قال ابن فارس: "الصغر والصغارة، خلاف العظم، والتصغير للاسم والنعته تحقيراً ويكون شفقة ويكون تخصيصاً"^(١).

وجاء تعريفه عند الاستربادي، بأنه: "ما زيد فيه الشيء حتى يدل على تقليل"^(٢). وعرفه السيوطي بقوله: "المصغر هو المصوغ لتحقير أو تقليل أو تقريب أو تعطف أو تعظيم بضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده"^(٣).

وجاء في كتاب التعريفات للجرجاني، بأنه: "تغيير صيغة الاسم لأجل تغيير المعنى، تحقيراً، أو قليلاً، أو تقريباً، أو تكريماً، أو تعظيماً"^(٤).

وعرفه الحملاوي بقوله: "تغيير صيغة الكلمة، لتحقيق فائدة ترتبط بمعناه اللغوي ارتباطاً، لأجل تغير المعنى تحقيراً أو قليلاً أو تقريباً أو تكريماً أو تلطيفاً"^(٥).

ومن المعاصرين، عرفه الغلاييني، بأنه: "أن يُضم أول الاسم، ويفتح ثانيه، ويزاد بعد الحرف الثاني ياءً ساكنة تُسمى (ياء التصغير). فنقول في تصغير قلم ودرهم وعُصفور: (قَلِيمٌ ودُرَيْهَمٌ وعُصَيْفِيرٌ". والاسم الذي تلحقه ياء التصغير يُسمى مصغراً"^(٦).

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة: ٣ / ٢٩٠.

(٢) الاستربادي، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ١٩٠.

(٣) السيوطي، همع الهوامع: ٣ / ٣٧٧.

(٤) الجرجاني، التعريفات: ١ / ٦١.

(٥) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف: ١ / ٩٩.

(٦) الغلاييني، جامع الدروس العربية: ٢ / ٨٤.

وقد ورد عن العرب اختلاف المسمى الاصطلاحي لما صغر من الأسماء، فمنهم من استعمل مصطلح التصغير، ومنهم من استعمل مصطلح التحقير، ومنهم من جمعه بين المصطلحين^(١)، ومن هنا فقد قال ابن يعيش: "اعلم أن التصغير والتحقير واحد، وهو خلاف التكبير والتعظيم"^(٢)، غير أن الباحثة ترى بأن مصطلح التصغير لا يعنى به التحقير؛ لأن التحقير غرض من أغراضه وليس معنى له، فليس كل تصغير تحقير، وإنما يتحكم الغرض من مفهومه.

ومن التعاريف السابقة نستطيع أن نعرف التصغير بأنه: تغيير يحدث في الاسم وفق صيغ صرفية معلومة للدلالة على معنى معين، وهذا التغيير في بناء المصغر إنما كان من أجل الاختصار والخفة.

أوزان التصغير وصيغته، ثلاثة، وهي: فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ، وفُعَيْعِيلٌ^(٣).

جاء في الكتاب لسيبويه، قوله: "اعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فُعَيْلٍ، وفُعَيْعِلٍ وفُعَيْعِيلٍ"^(٤).

فأَمَّا (فُعَيْلٌ) فلما كان عدة حروفه ثلاثة أحرف، وهو أدنى التصغير، لا يكون مصغراً على أقل من (فُعَيْلٍ)، وذلك نحو: (قَيْسٍ، وَجُمَيْلٍ، وَجُبَيْلٍ)، وكذلك جميع ما كان على ثلاثة أحرف^(٥).

أَمَّا (فُعَيْعِلٍ) فلما كان على أربعة أحرف وهو المثال الثاني، وذلك نحو: (جَعِيفٍ، وَمَطِيرٍ)، وقولك في سبَطٍ: (سَبِطٌ، وَغَلَامٌ: غَلِيمٌ، وَعَلْبٌ عَلْبِيٌّ)،

(١) ينظر: المغربي، عائشة صالح خليفة، (٢٠١٧): التصغير في اللغة العربية بين السماع والقياس، دراسة

وصفية تحليلية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية اللغات، جامعة المدينة العالمية: ٤.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل: ٣ / ٣٩٤.

(٣) ينظر: الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٣.

(٤) سيبويه، الكتاب: ٣ / ٤١٥.

(٥) المرجع السابق: ٣ / ٤١٥.

فإذا كانت العدة أربعة أحرف صار التصغير على مثال: (فيععل)، تحركن جمع أو لم يتحركن، اختلفت حركاتهن أو لم يختلفن كما صار كل بناء عدة حروفه ثلاثة على مثال (فيعيل) تحركن جمع أو لم يجمع، اختلفت حركاتهن أو لم يختلفن^(١).

وأما (فيعيل) فلما كان على خمسة أحرف، وكان الرابع منه (واوًا) أو (ألفًا) أو (ياءً)، وذلك نحو قولك: (في مصباح: مُصَيِّحٌ، وفي قنديل: قنيديلٌ، وفي كردوس: كريديسٌ، وفي قربوس: قرييسٌ، وفي حمصيصٍ حميصيصٌ)، لا تبالي كثرة الحركات ولا قلتها ولا اختلافها^(٢).

قال ابن مالك^(٣):

فُعَيْلًا أَجْعَلِ الثَّلَاثِي إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوَ قَدِي فِي قَدِي
فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعَلِ دِرْهَمٍ دُرِّيهِمَا

يقول ابن عقيل في شرحه لهذين البيتين: "إذا صغر الاسم المتمكن ضم أوله وفتح ثانيه وزيد بعد ثانيه ياء ساكنة ويقتصر على ذلك إن كان الاسم ثلاثيًا فتقول في فلس فليس وفي قدى قدى. وإن كان رباعيًا فأكثر فعل به ذلك وكسر ما بعد الياء فتقول في درهم دريهم وفي عصفور عصفير. فأبنية التصغير ثلاثة، هي: فعيل وفعيل وفعيعيل"^(٤).

ولعل أكثر صيغ التصغير استعمالاً هو الثلاثي، وذلك لأنه أعدل الأبنية وأخفها، أما الرباعي فهو متوسط بين الثلاثي والخماسي، وهو أثقل من الثلاثي

(١) سيبويه، الكتاب: ٣ / ٤١٦.

(٢) المرجع السابق: ٣ / ٤١٦.

(٣) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٤ / ١٤٠.

(٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٤ / ١٤٠.

ولذلك قل التصرف فيه. والخماسي هو أقل أبنية التصغير استعمالاً؛ لأنه ثقيل جداً لكثرة حروفه، فإذا أريد تصغيره حذف حرف منه حتى يرجع إلى الأربعة أحرف، ثم يصغر بمثال الرباعي، وهو (فيععل) نحو: (سفيرج) في سفرجل^(١).

ولم يقف اللغويون عند هذه الصيغ الثلاثة للتصغير بل ذهبوا إلى مذاهب أخرى، وأتوا بصيغ غيرها، فزعم بعض الكوفيين وابن الدهان أن الألف قد تجعل علامة للتصغير مكان الياء وذلك في نحو: (هداهد) و(دوابة)، و(شوابة)، هذه صيغ التصغير ل(هدهد، ودابة وشابة)^(٢).

وللسيرافي رأي في أن صيغ التصغير لا تقتصر على الصيغ الثلاثة. فيرى أن هذه الصيغ غير شاملة لصيغ التصغير كلها، وبذلك أضاف وجهاً آخر إلى قول سيبويه، فقال: "لو ضم إلى هذا وجهاً رابعاً لكان يشتمل على التصغير كله وذلك (أفعال) في قولنا: (أجيمال) في تصغير (أجمال)، وكذا في سائر ما كان على (أفعال) من الجمع"^(٣).

وهناك أبنية أخرى للمصغرات في اللغة العربية من باب: (فُعَيْلان)، ل(عُطَيْشان)، و(فُعَيْلى) ل(حبلى)، و(فُعَيْلاء) ل(حميراء)^(٤).

(١) ينظر: المغربي، عائشة صالح خليفة، التصغير في اللغة العربية بين السماع والقياس: ٩.

(٢) ينظر: الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٢٩٩. والسيوطي، همع الهوامع: ٣ / ٣٧٩.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب: ٢ / ١٠٦. وابن يعيش، شرح المفصل: ٣ / ٣٩٨. والصبان، حاشية الصبان:

٥ / ١٦١. والسيرافي، منهج السيرافي: ٦٥.

(٤) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: ٢ / ٣٩٦.

المطلب الثاني: شروط التصغير.

لخصها أحد الباحثين في الآتي^(١):

١- أن يكون اسما. فلا تصغر الأفعال والحروف؛ لأن التصغير وصف في المعنى والفعل والحرف لا يوصفان، وقد سمع عن العرب تصغير أفعال التعجب (ما أملح، ما أحسن)^(٢). واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر^(٣):

يَا مَا أَمِلِحْ غَزَلَانَا شُدْنَ لَنَا مَن هُوَ لِيَاءَ بَيْنَ الضَالِ وَالسَّمْرِ

والشاهد فيه: تصغير فعل التعجب في قوله: (ما أملح).

٢- أن يكون الاسم معربا لا مبنيا، فلا تصغر الأسماء المبنية مثل: أسماء الشرط والإشارة والموصول وغيرها، ولكن إن سمع عن العرب تصغير بعض المبنيات فهذا يحفظ ولا يقاس عليه فهو على خلاف القاعدة. فقد صغروا أسماء الإشارة (ذا، تا، أولى، أو لاء)، وصغروا من الأسماء الموصولة (الذي، التي)، ولا تصغر من وكيف ونحوهما^(٤).

٣- أن يكون اللفظ خاليا من صيغ التصغير وشبهها؛ أي لا يكون مصغر في اللفظ مثل (كميت)، و(شعيب)؛ لأنه على صيغته، ولا نحو: (مهيمن)، و(مسيطر)؛ لأنهما على صيغة تشببه^(٥).

٤- أن يكون قابلا للتصغير، فلا تصغر الأسماء المعظمة شرعا كأسماء الله تعالى، وملائكته وكتبه والمصحف والمسجد؛ لأن تصغيرها ينافي تعظيمها، ولا

(١) ينظر: المغربي، عائشة صالح خليفة، التصغير في اللغة العربية بين السماع والقياس: ١١.

(٢) الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٩٠.

(٣) البيت لقيس بن الملوح، ينظر ديوانه: ١ / ١٣٠.

(٤) ينظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف: ٩٩.

(٥) ينظر: المرجع السابق: ٩٩.

جمع الكثرة، ولا كل، وبعض، ولا أسماء الشهور، والأسبوع؛ لأنها موضوعة لأزمنة مخصوصة، ولا غير، وسوى، والبارحة، والغد.

وزاد الحملأوي خامسًا:

٥- ألا يكون متوغلًا في شبه الحرف؛ فلا تصغر المضمّرات ولا المُبهمات ولا مَنْ وَكَيْفَ ونحوهما^(١).

ولللحاجة في تعليل أو الاسم المصغر أقوال، منها ما ورد عن ابن الوراق، حيث قال: "أعلم أنه وَجِبَ ضم أول المصغر لَوْجَهَيْنِ"^(٢):

أحدهما: أن أصغر الحركات الضّم؛ لَانَّهَا تخرج من بين الشفتين وتنضم عليه الشفتان، وَكَيْسَ الْفَتْحُ كَذَلِكَ، وَلَا الْكَسْرُ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَ يخرج من الحلق، وَمَا خرج من الحلق لَا يُوجب انضمام الشفتين، وَالْكَسْرُ يخرج من وسط اللسان، وَلَا يُوجب ذَلِكَ انضمام الشفتين، فَجَعَلُوا الْحَرَكََةَ الصُّغْرَى أولى بالمصغر، ليشاكل معناه. وفتحوا ثانيه؛ لِأَنَّ الْفَتْحَ متسع المخرج وفيه بيان الضّم.

والثاني: أن المصغر قد صار متضمناً للمكبر، فشابه فعل ما لم يسم فاعله، فَوَجِبَ ضم أول المصغر.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُعْلَلُ بَعْلَةُ أُخْرَى، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: إن المصغر لما كَانَ لَهُ بِنَاءٌ وَاحِدًا، جمع لَهُ جَمِيعُ الحركات الَّتِي تَخْتَلِفُ فِي الْأَبْنِيَّةِ، للزومه طَرِيقَةً وَاحِدَةً^(٣).

فَإِنْ قِيلَ: فَلَمْ وَجِبَ أَنْ يُلْزَمَ التَّصْغِيرُ وَجْهًا وَاحِدًا، وَلَمْ تَخْتَلِفْ أَبْنِيَّتُهُ اخْتِلَافَ الْجَمْعِ؟

(١) ينظر: الحملأوي، شذا العرف في فن الصرف: ٩٩.

(٢) ابن الوراق، علل النحو: ١ / ٤٧٥.

(٣) المرجع السابق: ١ / ٤٧٦.

فَالْجَوَابُ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْجَمْعَ يَكُونُ قَلِيلًا وَكَثِيرًا، وَلَيْسَ لَهُ غَايَةٌ يَنْتَهِي إِلَيْهَا، وَقَدْ خَصَّ بِأَسْمَاءٍ تَدُلُّ عَلَى الْقَلَّةِ وَالكَثْرَةِ، كَالْأَحَادِ وَالْعَشْرَاتِ، وَالْمِئِينَ وَالْأَلُوفِ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا مِنْ تَضَاعُفِهَا، وَالتَّصْغِيرِ إِنَّمَا الْغَرَضُ فِيهِ الْإِخْبَارُ عَنْ تَحْقِيرٍ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّصْغِيرَ اسْمٌ أَقِيمٌ مَقَامَ الْوَصْفِ، فَاخْتَصَّ هَذَا الْوَصْفُ بِالتَّحْقِيرِ، وَجَعَلَ تَغْيِيرَهَا زِيَادَةً، بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِمْ: حَقِيرٌ، وَكَانَ هَذَا مَعْنَى وَاحِدًا، وَجَبَّ أَنْ يَلْزَمَ لَفْظًا وَاحِدًا، فَلِهَذَا خَالَفَ حَكْمَ الْجَمْعِ^(١).

والتصغير من خواص الأسماء المتمكنة فلا تصغر المبنيات وشذ تصغير الذي وفروعه وذا وفروعه قالوا في الذي: (اللذيا) وفي التي (اللتيا) وفي ذا وتا (ذيا وتيا)^(٢).

أغراض التصغير وفوائده:

ذكر السيوطي في الهمع أن فوائد التصغير خمس، هي^(٣):

١- تحقير شأن الشيء وقدره نحو: (رُجِيلٌ، وَزُيَيْدٌ) تريد تحقير قدره والوضع منه.

٢- التقليل إِمَّا لذاته نحو: (كَلِيبٌ)، أو لكميته نحو: (دُرَيْهَمَاتٌ).

٣- التقريب إِمَّا لِمَنْزَلَتِهِ نحو: (صُدَيْقَةٌ)، أو لِمَازَانِهِ وَمَسَافَتِهِ نحو: (قَبِيلٌ، وَبَعِيدٌ) و(فَوْيِقٌ، وَتَحِيْتُ) و(دُؤَيْنٌ).

٤- التعطف، نحو: (يَا أُخِي، يَا حُبَيْبِي).

٥- التعظيم، وقد أثبتته الكوفيون، واستدلوا بقول الشاعر^(٤):

(١) ابن الوراق، علل النحو: ١ / ٤٧٦.

(٢) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٤ / ١٥١.

(٣) ينظر: السيوطي، همع الهوامع: ٣ / ٣٧٧.

(٤) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه: ٢٥٦؛ والبغدادي، خزنة الأدب: ٦ / ١٥٩، ١٦٠، ١٦١. وابن هشام،

مغني اللبيب: ١ / ١٣٦.

وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوَفَ تَدْخُلُ دَوِيهِيَةَ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

والشاهد فيه: أنه صغر الداھية بدويھية من باب التعظيم.

المطلب الثالث: صور التصغير.

للتصغير صور ذكرها النحاة والصرفيون، نلخصها فيما يأتي:

١- تصغير الثلاثي: تصغير ما كان على ثلاثة أحرف، يكون بضم أوله وفتح

الثاني، مع ياء ساكنة، تسمى ياء التصغير، نحو: عنب، عنيب. شجر، شجير^(١).

٢- اجتماع يائين في التصغير: وذلك إذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان، حذفت الأخيرة، وصار المصغر على مثال (فعل)، كقولك في عطاء وإداوة وغاوية ومعاوية: عْطِي وأدِية وُغُوِيَة ومُعِيَّة. قال ابن يعيْش: "اعلم أنه متى آل التصغير بالاسم إلى أن يجتمع في آخره ثلاث ياءات، فإنك تحذف الياء الأخيرة لِثِقَلِ الجمع بين الياءات، وخصوا الأخيرة بالحذف؛ لتطرفها"^(٢).

٣- تصغير ما ختم بئاء التانيث: قال ابن يعيْش: "التاء إذا كانت ظاهرة في الاسم تثبت في تحقيره، قلت حروفه، أم كثرت؛ لأنها بمنزلة اسم ضم إلى اسم، نحو: (حَضْرَمَوْت). ألا ترى أنها تدخل على المذكر، فلا تُغَيَّر بِنَاءه، ويكون ما قبلها مفتوحًا؟ وإذا كان ذلك كذلك؛ فالباب فيها أن تُصَغَّر الاسم من أي باب كان، ثم تأتي بها كما تفعل بالمركب، وذلك نحو قولك: في تَمْرَةٍ (تُمَيْرَة)، وفي (حَمْدَة، حُمَيْدَة)، وفي (قُرْقَرَة: قَرِيْقَرَة)، وفي (سَفْرَجَلَة: سُفَيْرِجَة)"^(٣). وأما التاء المقدّرة، فهي تظهر في تحقير كل اسم مؤنث ثلاثي، وذلك قولك في: "قَدَم":

(١) ينظر: الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي: ١٣٠.

(٢) ابن يعيْش، شرح المفصل: ٤١٣/٣.

(٣) المرجع السابق: ٤١٥/٣.

"قُدَيْمَةٌ"، وفي "يَدٍ": "يُدَيْتَةٌ"، وفي "هِنْدٍ": "هُنَيْدَةٌ". وإنما لحقت التاء في تحقير المؤنث إذا كان على ثلاثة أحرف؛ لأمرين: أحدهما أن أصل التأنيث أن يكون بعلامة، والآخر خفة الثلاثي. فلما اجتمع هذان الأمران، وكان التصغير قد يرد الأشياء إلى أصولها؛ فأظهروا العلامة المقدرة لذلك^(١).

٤- إن كان الاسم الثلاثي قد حذف أحد أصوله وبقي على حرفين، وجب أن نرد الحرف المحذوف عند التصغير، فنقول: في دم: دُمِي، وفي (يد: يُدِي). فكلمة (دم) حرفان، وهذا دليل أن فيها حرفا محذوفاً، واللغويون يرون أن أصلها (دمي)، مثل: (ظبي)، بدليل أنك تقول: دميت يدي، وعلى هذا يجب رد الياء المحذوفة ثم ندغمها مع ياء التصغير فتصير: دُمِي^(٢).

وكذلك كلمة (يد) أتت أصلها (يدي) مع ملاحظة أنها تدل على المؤنث دون تاء، وفي هذه الصورة ينبغي رد الكلمة إلى أصلها، ثم نحق بها تاء التأنيث فتصير عند التصغير: (يُدِيَة)^(٣).

وينطبق هذا على كلمة (بنت) و(أخت)، إذ إن أصلهما: (بنو) و(أخو)، ثم حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث، فعند التصغير نرد المحذوف، فتصيران: بنيو، وأخيو، ثم تدغم الياء والواو لتصير: بنية، وأخية^(٤).

وكذلك الحال مع كلمة (ابن)، و(اسم) اللتين حذفت منهما حرف وجيء بألف الوصل لتيسر نطق الحرف الساكن، فعند التصغير يرد الحرف المحذوف لتصير الكلمتان: بُنِي، وُسْمِي^(٥).

(١) ابن يعيش، شرح المفصل: ٣/ ٤١٦.

(٢) ينظر: الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي: ١٣١.

(٣) ينظر: المرجع السابق: ١٣١.

(٤) ينظر: المرجع السابق: ١٣٢.

(٥) ينظر: المرجع السابق: ١٣٢.

٥ - تصغير الرباعي:

يصغر الرباعي على صيغة (فيععل)؛ أي بأن نضم الحرف الأول، ونفتح الحرف الثاني ثم نزيد ياء التصغير الساكنة، ثم نكسر الحرف الذي بعدهما، نقول: في (جعفر: جُعِفِر، ومنزل، مُنِيزِل. قال الحملاوي: "إن كان المصغر متجاوزًا الثلاثة احتيج إلى زيادة عمل رابع، وهو كسر ما بعد ياء التصغير، وهو بناء فُعِيعِل كجعِفِر في جعفر"^(١).

فإن كان الحرف الثالث حرف مد: وجب قلبه ياء، ثم ندغمها مع ياء التصغير، فنقول: في (كتاب: كُتِيب)، وفي (رغيف: رُغِيف)^(٢).

٦ - تصغير الاسم الخماسي:

إن كان الاسم على خمسة أحرف فأكثر؛ فإنه ينطبق عليه ما ينطبق على الاسم الرباعي؛ أي يصغر على صيغة (فيعيل) ومعنى ذلك أنه لا بد من حذف بعض حروفه، مع وجوب كسر الحرف الذي بعد ياء التصغير، وهنا نطبق عليه قاعدة جمع التكمير؛ أي نحذف منه ما يزيد على الحروف الأربعة، قال الحملاوي: "يُتَوَصَّلُ إِلَى ذَلِكَ بِمَا تُوصَّلُ بِهِ إِلَى بِنَاءِ (فَعَالِل) و(فَعَالِيل) فِي التَّكْسِيرِ مِنَ الحذفِ وَجوبًا، أَوْ تَخْيِيرًا، فَتَقُولُ: فِي (سَفَرَجَل: سَفِيرَج وَسَفِيرِيح)، كَمَا قُلْتَ فِي التَّكْسِيرِ: (سَفَارِج وَسَفَارِيح)، وَفِي (فَرَزْدَق، فَرِيزْد، أَوْ فَرِيزِق)، وَفِي (مُسْتَخْرَج: مُخِيرَج)"^(٣).

(١) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف: ١٠٠.

(٢) ينظر: الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي: ١٣٣.

(٣) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف: ١٠٠.

قال الراجحي: "فإن كان الحرف الرابع حرف مد، فإنه يجب قلبه ياء، فيصير الوزن (فيعيل) فنقول: في (سلطان: سليطين)، وفي (عصفور: عصيفير)، وفي (قنديل: قنيديل)"^(١).

٧- تصغير الخماسي فما فوق:

والقاعدة فيه: أن يعود إلى أربعة أحرف حتى يمكن تصغيره، غير أن هناك أسماء تزيد على أربعة أحرف، لكن هذه الزيادة لا تحذف عند التصغير؛ لأنها تعد منفصلة عن الاسم، وهذه الأسماء، هي^(٢):

أ- الاسم المختوم بألف التأنيث الممدودة: نحو: قرفصاء، فتصغيره: قريفصاء.

ب- الاسم المختوم بتاء التأنيث، نحو: حنظلة، تصغيره: حنيظلة.

ج- الاسم المختوم بياء النسب، نحو: عبقري، فنقول في تصغيره: عُبقري.

د- الاسم المختوم بألف ونون زائدتين، نحو: زعفران، يصغر على: زُعفران، ومسلمان، مسيلمان.

هـ- الاسم المختوم بعلامتي جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم، نحو: أحمدون: نقول في تصغيره: أُحيمدون. وزينبات: زُينبات.

٨- هناك أسماء ورد تصغيرها شاذًا على غير قياس، وأشهر هذه الأسماء هي^(٣):

أ- مغرب، ومغربان، والقياس مغيرب.

(١) الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي: ١٣٤.

(٢) ينظر: الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي: ١٣٥.

(٣) ينظر: المرجع السابق: ١٣٧.

ب- عشاء وعشيان، والقياس عُشية.

ج- رجل، ورويجل، والقياس رجيل.

د- إنسان وأُنسيان، والقياس أُنيسان.

هـ- ليلة ولييلية، والقياس لُيلة.

و- صبية وأصيبة، والقياس صُبية.

و- بنون، وأبنون، والقياس بُنُون.

٩- تصغير الترخيم: وهو نوع من التصغير لا يكون إلا مع الاسم الذي أحرفه زائدة، وهو أن يتم بحذف كل الزوائد، فتكون له صيغتان فقط: فاعيل، وفعيعيل^(١).

أ- فإن كان الاسم أصله على ثلاثة أحرف صغر على (فاعيل) وحذفت منه الزوائد، نحو: أحمد وحامد، وحامد ومحمود: تصغر كلها على حميد؛ لأن الأصل ثلاثة أحرف.

ب- وأما إن كان الأصل أربعة أحرف، فيصغر على (فعيعل)، نحو: قرطاس، قريطس، وعصفور، عصيفر.

وتخلص الباحثة هنا إلى أن التصغير من المشتقات، ويكون بضم أول الاسم، وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعدهما، تسمى ياء التصغير، وله ثلاثة صيغ هي: فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ، وفُعَيْعِيلٌ، ومن فوائده أنه يفيد التقليل أو التكثير، والتحقيق أو التعظيم، والتعطف. والتصغير إنما يكون للأسماء المتمكنة فلا تصغر المبنيات، وقد شذ تصغير الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، ولم يرد مصغرا

(١) ينظر: الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي: ١٣٧.

عن العرب من الأفعال إلا فعل التعجب. ويخص التصغير الثلاثي والرباعي والخماسي وما زاد عليه، والقاعدة في تصغير الخماسي وما زاد عليه يعود إلى أربعة أحرف حتى يمكن تصغيره.

التصغير في المهريّة:

التصغير باب من أبواب الصرف، يعالج به المفردات التي يسعى الإنسان إلى التقليل من شأنها، أو قيمتها أو تمليحها وتزيينها^(١)، ومن الأوزان التي استعملها المهريون لتصغير كل من:

(١) الأسماء:

- وزن فَعَلْ (ظَرَبَ: عصا)، تصغيره (ظُورَبَ: فتحة الراء مماله إلى كسرة، ووزنه فُوعَلْ.
- ووزن فَعُولُ (عَجُوز)، تصغيره (عَجِيرُ) ووزنه فَعِيلُ.
- ووزن فَعَلْ: فتحة الفاء مماله إلى كسرة (هَخَرُ: شبيه)، تصغيره (هَوَخَارُ) ووزنه فُوعَالْ.
- وزن فَعَلَلْ (غَجَان: ولد)، تصغيره (غَجَنَان: فتحة الجيم مماله إلى كسرة) ووزنه فَعَلَنَان.
- ووزن فاعل (خَادَرَ: كهف)، وتصغيره (خَوَدَر) على وزن فُوعَلْ وفتحة الدال مماله إلى كسرة.
- ووزن (فَعَلْنُوْتُ) غَجْنُوْتُ: بنت، وتصغيره (غَجْنُوْتُ)، ووزنها فَعَلْنُوْتُ.

(١) ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي: ٤ / ٦٨٣.

٢) الصفات:

فُعَلُّ: عُوفِر (أحمر)، تصغيره (عَفْرَازُ: فتحة الفاء والراء ممالاة إلى كسرة، ونحوه: حُووَز (أسود)، تصغيره (حُووَرَار: فتحة الواو والراء ممالاة إلى كسرة، كذلك (هَضْرُ): أخضر، ومؤنثة: هَضْرِيَت (خضراء)، وتصغيرها (هَضْرُتُ: فَعَلُّوت).

٣) الجموع:

وزن فُوَاعَال (هُوَآخَار) تصغير (هِخَز)، وهو مفرد وجمعه (هِخَار) (فَعَال) وتصغيره (هُخَرُوْتَن) (فَعَلُوْتَن)، كذلك رِكُوْب جمع (الركب)، وتصغيره رَوَاكِبُ.

وهناك بعض الأوزان الشاذة في التصغير مثل: تصغير (امرأة) تَيْث: فتحة التاء ممالاة إلى كسرة، فيكون تصغيرها من لفظها (تَوْتُوت: فَعَلُّوت)، ولها تصغير شاذ ليس من لفظها وهو (مَرْنُوْت: فتحة الراء ممالاة إلى الكسرة).

وفيما يتعلق بالفعل، فلا يصغر في المهريّة شأنها في ذلك شأن العربية الفصيحة.

وتوافق المهريّة، العربية في استعمالها للتصغير وأغراضه، مثل: التكثير والتحقير، وغيرهما، وتخالفها في الأوزان، فالوزن القياسي في العربية هو: (فَعِيل - فَعِيْعِل - فَعِيْعِيْل)، أما المهريّة فقد استعملت عدة أوزان للتصغير، وذلك بحسب تتبع الباحثة واستقراءها للكلام المهري.

المبحث الثاني: النسب

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم النسب.

النسب باب من أبواب الصرف العربي فهو: أنك إذا نسبت رجلاً إلى أبٍ أو بلدٍ أو صناعةٍ، زدت على المنسوب إليه ياءً مشددةً، وكسرت ما قبل الياءِ المشددة، كتميمي منسوباً إلى تميم، وكوفي منسوباً إلى الكوفة، وهاشمي منسوباً إلى بني هاشم^(١). يقال: نسبته إلى بني فلان: أي عزوته إليهم، فالنسب إضافة من جهة المعنى وإن كان مخالفاً لها من جهة اللفظ، وذلك أنك في الإضافة تذكر الاسمين وتضيف أحدهما إلى الآخر، نحو: غلام زيد، وصاحب عمرو، وفي النسب إنما تذكر المنسوب إليه وحده، ثم تزيد عليه زيادةً تدلُّ على المعنى^(٢)؛ وإنما سُمِّيَ نسباً؛ لأنك عرفته بذلك كما تعرف الإنسان بأبائه وأجداده^(٣). فهو على ذلك جعل المنسوب من آل المنسوب إليه، أو من أهل تلك البلدة أو الصنعة^(٤).

وسماه سيويه الإضافة^(٥)، وتبعه المبرد في ذلك^(٦)، وابن الحاجب فيسميه "النسبة بكسر النون وضمها، بمعنى الإضافة"^(٧)؛ أي الإضافة المعكوسة^(٨)، في حين أطلق عليه آخرون مصطلح الإضافة المعنوية^(٩).

(١) ينظر: الفارسي، أبو علي، التكملة: ٥٠. والحري، أبو محمد القاسم، شرح ملحّة الإعراب: ١٧٨.

وإبن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية: ١٢١.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٥ / ١٤١. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ١٤٣.

(٣) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ١٤٣.

(٤) ينظر: الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ٣٢٧.

(٥) ينظر: سيويه، الكتاب: ٣ / ٣٣٥.

(٦) ينظر: المبرد، المقتضب: ٣ / ١٣٣.

(٧) ينظر: الطريفي، يوسف عطا، الوافي في قواعد الصرف العربي: ١٦٥.

(٨) ينظر: الصبان، حاشية الصبان: ٣ / ١٧٦.

(٩) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٥ / ١٤١. والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ١٤٣.

والاسم قبل دخول ياء النسب يسمى منسوباً إليه، وبعد دخولها يسمى منسوباً، والياء تسمى ياء النسب أو ياء النسبة، فعندما ننسب إلى كتاب نقول: (كتابي) فالياء هي التي صيرت الكتاب منسوباً^(١).

وأما فائدته، فتظهر في اختصار الكلام وعدم الإطالة بذكر الصفة^(٢)، فبدلاً من أن يقال: فلان من أهل اليمن، يقال: فلان يماني وهكذا.

قال ابن مالك^(٣):

يَاءُ كَيَْا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلَّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ

تأثير النسب:

يحدث بالنسب ثلاثة تغييرات^(٤):

الأول: تغيير في اللفظ وهو كسر الحرف الذي قبل ياء النسب، ونقل حركة الإعراب إلى ياء النسب، فتقول: هذا يماني ورأيت يمانياً، ومررت بيماني.

الثاني: تغيير في المعنى، وهو أن يكون المنسوب إليه اسماً للمنسوب، فمثلاً إذا أردت أن تنسب شخصاً إلى اليمن فيكون لديك اسمان:

أ- الاسم المنسوب: وهو اسم الشخص.

ب- الاسم المنسوب إليه: وهو اليمن.

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٥ / ١٤٣. والزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب: ٢٥٩.

(٢) ينظر: الاستربابي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ١٣. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ٣٢٧. والحلواني، محمد خير، الواضح في النحو والصرف، قسم الصرف: ١٠٢.

(٣) ابن مالك، ألفية ابن مالك: ٦٩. وينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٤ / ١٥٢. والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٤ / ٤٣٨.

(٤) ينظر: المبرد، المقتضب: ٣ / ١٣٥. وابن الوراق، علل النحو: ١ / ٥٢٩.

الثالث: تغيير في الحكم، وهو أن الاسم المنسوب يعمل عمل اسم المفعول فيرفع نائب الفاعل لأنه تضمن معنى اسم المفعول وذلك نحو قولنا:

جاء رجل يميني أصله. فلفظ يميني تضمن معنى اسم المفعول؛ أي منسوب ويعرب صفة للرجل.

أما لفظ أصله فيعرب نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف، والهاء ضمير في محل جر مضاف إليه.

المطلب الثاني: صور النسب.

يأتي النسب على صور عديدة، وهي على النحو الآتي^(١):

١- النسب إلى ما آخره تاء التأنيث:

إذا كان الاسم في آخره تاء التأنيث فإنها تحذف عند النسب إليه مثل: مكة، فتقول: مكبي. وجامعة: جامعي. وفاطمة: فاطمي. وسياسة: سياسي.

٢- النسب إلى الاسم المقصور:

أ- إذا كان الاسم المقصور يتكون من ثلاثة أحرف، فإن الألف تقلب واوًا عند النسب مثل: فتى: فتوي، عصا: عصوي، ونشا: نشوي. قال العكبري: "إذا نسبت إلى مقصورٍ ثلاثي قلبت ألفه واوًا؛ لأنَّ ياء النَّسب لا يسكَّن ما قبلها والألف لا تكون إلا ساكنةً وقلبت واوًا لا غير سواء كان أصلها الواو أو غيرها لأنَّها مع ياء النسب أخفُّ من الياء ولم تحذف الألف لالتقاء الساكنين لأنَّ الاسم الثلاثي أقلُّ الأصول فالحذف منه إجحافٌ به ومؤدٌّ إلى اللبس"^(٢).

(١) ينظر: ابن جني، اللمع في العربية: ١/ ٢٠٣. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٥٨٧.

(٢) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ١٤٧.

ب- إذا كان الاسم المقصور يتكون من أربعة أحرف والحرف الثاني متحرك فإن الألف تحذف عند النسب، مثل: بنما: بنمي، كندا: كندي، كسلي: كسلي.

ج- إن كانت الألف رابعة، وكان الحرف الثاني ساكناً جاز حذف الألف أو قلبها واوا، فتقول في:

ملهى: ملهئي، وملهوي. ويجوز زيادة ألف قبل الواو مع القلب، نحو: ملهاوي.

حُبلي: حُبلي، وحبلوي. ويجوز حبلاوي.

علقي: علقي، وعلقوي. ويجوز علقاوي.

أما إن كان الحرف الثاني متحركاً، وجب حذف الألف، نحو: بردى: بردي. مستشفى: مستشفي. حباري (اسم طائر): حباري.

٣- النسبة إلى الاسم الممدود:

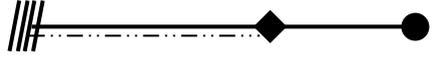
يتوقف النسب في الممدود على نوع الهمزة، على النحو الآتي:

أ- إذا كانت الهمزة أصلية، فإنها تبقى، نحو: قرأ: قرائي. بداء: بدائي. وضاء: وضائي.

ب- إن كانت الهمزة للتأنيث، وجب قلبها واوا، نحو: حمراء: حمراوي. صحراء: صحراوي. بيضاء: بيضاوي.

ج- إن كانت الهمزة منقلبة عن أصل، كأن تكون مبدلة من واو، نحو: كساء، أو مبدلة عن ياء نحو: رداء، أو مزيدة للإلحاق، مثل: حرباء، فيجوز إبقاؤها أو قلبها واوا، فتقول^(١):

(١) ينظر: المبرد، المقتضب: ٣ / ٨٧.



كساء: كسائي، وكساوي.

رداء: ردائي، ورداوي.

حرباء: حربائي، وحرباوي.

٤- النسبة إلى الاسم المنقوص:

عند النسب إلى الاسم المنقوص تحدث تغييرات وفقا لعدد الأحرف التي قبل يائه الأخيرة، وتكون على النحو الآتي:

أ- إذا كانت الياء ثلاثة تقلب واوا ويفتح ما قبلها، نحو: الشجي: الشجوي. الرضي: الرضوي^(١).

ب- إن كانت الياء رابعة، يجوز قلبها واوا مع فتح ما قبلها، ويجوز حذفها ويفضل فيها الحذف، نحو: القاضي: القاضي، والقاضي: الهادي، والهادوي^(٢). ويقال في التريبة: تربوي^(٣).

ج- إن كانت الياء خامسة أو سادسة، وجب حذفها، نحو: المهدي: المهديّ. المرتجي: المرتجيّ. المستعلي: المستعليّ.

وإذا كان الاسم ثلاثيا وحرفه الأخير واوا أو ياء قبلها سكون، فإنه لا يحدث فيه تغيير، فنقول: غزو: غزوي. ظبي: ظبي^(٤).

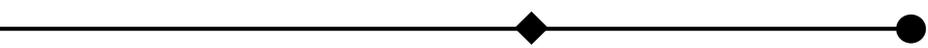
وقد سمع في النسب إلى قرية: قروي. والقياس: قربي. والأولى العمل بما ورد عن العرب سماعا.

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٣٤٣. والمبرد، المقتضب: ٣/ ١٣٦. والغلايني، جامع الدروس: ٢/ ٧٣.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٩٣٠. والغلايني، جامع الدروس العربية: ٢/ ٧٣.

(٣) ينظر: الطريفي، يوسف عطا، الوافي في قواعد الصرف العربي: ١٦٩.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب: ٤/ ٤٠٧. والزمخشري، المفصل في الإعراب: ١/ ٢٦٢.



فإن كان الاسم ثلاثياً وحرّفه الثالث ياء قبلها ألف، فالأولى هو قلب الياء همزة، نحو: غاية: غائي. راية: رائئ^(١).

٥- الاسم المنتهي بياء مشددة:

يتوقف النسب في هذا النوع على عدد الحروف التي قبل هذه الياء، وذلك على النحو الآتي:

أ- الياء المشددة المسبوقة بحرف واحد نحو: (حي)

نقوم بفك إدغام الياء في الكلمة، ونقلب الثانية واوا، فإذا كانت هي في الأصل واوا عادت إلى أصلها، وإن كان أصلها ياء بقيت على حالها كما هي ثم تفتح فتقول في (حي): حيوي. فالذي حدث أننا قلبنا الياء الثانية واو ثم زدنا ياء النسب. وهكذا تقول في: طي: طوي^(٢).

ب- الياء المشددة المسبوقة بحرفين، تحذف الياء الأولى (الساكنة) وتقلب الياء الثانية واوا مع فتح ما قبلها، نحو: نبئ: نبوي. وقصي: قصوي. وعلي: علوي.

ج- الياء المسبوقة بثلاثة أحرف أو أكثر، تحذف الياء، وتضع مكانها ياء النسب، نحو: كرسي: كرسي. شافعي: شافعي. قال ابن مالك في الكافية: "إن كان آخر الاسم ياء كياء النسب رابعة فصاعداً حذفت وجعل موضعها ياء النسب فقليل في المنسوب إلى (جعفي): "جعفي" وفي المنسوب إلى (شافعي): "شافعي"^(٣).

(١) ينظر: المبرد، المقتضب: ١ / ١٤٧.

(٢) ينظر: سيويه، الكتاب: ٣ / ٣٤٥.

(٣) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ٤ / ١٩٣٩.

٦- النسب إلى المثنى والجمع السالم والملحق بهما:

عند النسب في هذه الأسماء يجب رده إلى المفرد، مثل: زيدان: زيدي.
محمدان: محمدي. زيدون: زيدي. حمدون: حمدي.

والتمييز يكون بالقرائن.

أما جمع المؤنث السالم فيرد إلى مفرده، نحو: زينبات: زينيبي. عائشات:
عائشي. فاطمات: فاطمي^(١).

فإن كان الثاني ساكنا مثل: هند: هندات؛ جاز حذف علامة التأنيث (الألف
والتاء) وجاز حذف التاء وحدها وقلب الألف واوا، ويجوز زيادة ألف قبل
الواو، نحو: هندات: هندي، وهندوي، أو هنداوي^(٢).

أما الملحق بهما نحو: اثنين واثنى، فتنسب بتجريده من علامة المثنى
والجمع، فتقول: ثنوي. وفي عشرين تقول: عشري^(٣).

٧- النسب إلى الاسم المركب: قال المبرد: "إذا نسبت إلى اسمين قد
جعلنا اسما واحداً فإنما النسب إلى الصدر منهما وذلك قولك في النسب إلى
بعلبك: بعلبي، وإلى حضر موت: حضري، وإلى رام هُرْمُز: رامي وقد يجوز أن
تشتق منهما اسما يكون فيه من حُرُوفِ الاسمين؛ كما فعلت ذلك في الإضافة
وألوجه ما بدأت به لك وذلك قولك في النسب إلى حضر موت: حضرمي؛ كما
قلت في عبد الشمس، وعبد الدار: عبشمي، وعبدري"^(٤).

(١) ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي: ٤ / ٧٢٥.

(٢) حسن، عباس، النحو الوافي: ٤ / ٧٢٦.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب: ٣ / ٣٧٤. والزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب: ١ / ٢٦٣.

(٤) المبرد، المقتضب: ٣ / ١٤٣.

٨- النسب إلى الاسم المكون من حرفين الذي لا ثالث له، فإننا ننظر إلى الحرف الثاني^(١):

أ- إن كان صحيحا جاز تضعيفه وعدمه، نحو: كم: كمّي، وكمي.

ب- إن كان الثاني واوا وجب تضعيفه وإدغامه، نحو: لو: لوي.

ج- إن كان ألفا زيد بعدها همزة، مثل: لا: لائي. ويجوز قلبها واوا، نحو: لاوي.

د- إن كان ياء وجب فتحها وتضعيفها وقلبها واوا، نحو: كي: كيوي^(٢).

وهذه الحالة يجوز النسب فيها إن كانت أعلما وإلا فلا نسب لها.

٩- النسبة إلى الاسم المحذوف الآخر^(٣):

أ- إذا نسبت إلى اسم ثلاثي محذوف الفاء:

- إن رجع في التثنية أو جمع المؤنث السالم، وجب إرجاعه عند النسب، مثل: أب: أبوي. المثنى منه أبوان. بإرجاع اللام.

أخ: أخوي (المثنى: أخوان). وسنة: سنوي، أو سنهي (الجمع سنوات، أو سنهات)^(٤).

أخت: أخوي، (الجمع: أخوات)، ويجوز: أختي.

بنت: ابني، ويجوز بنتي.

(١) ينظر: الاسترادي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٣٨. وابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٤ / ١٦٥.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ٢ / ٦١. والسيوطي، همع الهوامع: ٣ / ٤٠٣.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب: ٣ / ٣٥٩. وابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٤ / ١٦٥.

(٤) ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي: ٤ / ٧٣٦.

- إذا لم يرجع الحرف الأخير المحذوف في الثنية وجمع المؤنث السالم، جاز رده عند النسب، وجاز عدم رده، نحو: يد: يدي ويدوي. ودم: دمّي، ودموي. وشفة: شفيّ، وشفوي^(١).

- إن حذف الحرف الأخير و عوض عنه بألف وصل، جاز رده عند النسب، وعدم رده، مثل: ابن: ابني، وبينوي. اسم: اسمي وسموي^(٢).

ويدخل ضمن هذا (أخت): أخوي، وأختي.

- أسماء منسوبة على القياس^(٣):

عم: عموي. شج: شجوي. لغة: لغوي، ولغي. مئة: مئوي، ومئي.

١٠- النسب إلى جمع التكسير: ينسب جمع التكسير برده إلى مفردة أو بالنسبة إلى فظه:

أ- النسب إلى المفرد، نحو: طلاب: طالبي. دول: دُولي دُولي. مدارس: مدرسي^(٤).

ب- النسب إلى الجمع الذي لا مفرد له من لفظه، نحو: أبابيل: أبابيلي^(٥). ونحو: جزائر: جزائري. قوم: قومي. عرب: عربي^(٦).

١١- النسب إلى ما سمع عن العرب أو ورد على غير الأوزان السابقة وشاع استعمالها وخاصة ما جاء على وزن (فاعل)، نحو: تامر: بمعنى ذي تمر. ولابن: بمعنى ذي لبن^(٧).

(١) ينظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية: ٢ / ٧٤.

(٢) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: ٣ / ٧٧.

(٣) ينظر: المبرد، المقتضب: ١ / ١٤٦.

(٤) ينظر: الطريفي، يوسف عطا، الوافي في قواعد الصرف العربي: ١٧٤.

(٥) ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ٦٠٩.

(٦) ينظر: حسن، عباس، النحو الوافي: ٤ / ٧٤٢.

(٧) ينظر: الأستريادي، ركن الدين، شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٤١٦. والأزهري، شرح التصريح على

التوضيح: ٢ / ٦١٢. وابن مالك، شرح الكافية الشافية: ٤ / ١٩٩٢.

أو على وزن (فَعَّال) وهو كثير الشيوخ، نحو: تجار، سبَّاك. جزار، حداد. عطار. ظلام. قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية: "ويستغنون ببناء "فعال" في الحرف عن إلحاق ياء النسب كقولهم "بقال" و"بزاز" و"حداد" و"خياط" و"جمال" و"كلاب"، وكذلك يستغنون ببناء "فاعل" بمعنى: صاحب كذا، نحو "تامر" و"لابن" و"كاس" بمعنى: ذي تمر ولبن، وكسوة"^(١).

أو وزن (فَعِل)، كقولك: هذا رجل لبس. أو طعم، أي ذو لباس وذو طعم"^(٢).

النسب في المهرية:

تلجأ المهرية - كالعربية تمامًا - إلى إلحاق ياء في آخر الاسم مكسور ما قبلها في حالتي المفرد المذكر، ووزن فعليتين لجمع المؤنث، ووزن فعليتين للمفرد المؤنث، لتدل على نسبه.

ويمكن إجمال علامات النسب، في المهرية، على النحو الآتي:

- للمفرد المذكر، نحو: حبري، مهري، قبلي، شرقي.
- للمفرد المؤنث، نحو: مهريت، قبليت.
- للجمع المذكر، نحو: بدو، چَبَلُو، قبلو (بدوي، جبليون، من يعيش باتجاه القبلة).
- للجمع المؤنث، نحو: مهريتن، عريبتن، پَدَرَقَيْتِن (مهريات، عربيات، شقيقات).

انتساب النوق لملك قبيلة معينة بحسب علامة أو رمز قبيلتها:

(١) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ٤ / ١٩٩٢. وابن يعيش، شرح المفصل: ٣ / ٤٨٠.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٣ / ٤٨٢.

- لحنفيت (نوق قبيلة بلحاف).
- رعنفت (نوق قبيلة رعنفت).
- زعنفت (نوق قبيلة زعنوت).
- كلشيت (نوق قبيلة كلشات).
- قمصيت (نوق قبيلة قمصيت).
- كدديت (نوق قبيلة كدة).

وتجد الباحثة هنا أنَّ المهربية توافق العربية في طريقة النسب، مع إضافة التاء المفتوحة لتدل على نسبة المؤنث.

الخاتمة

ثبتت الدراسات - على قلتها - أن اللُّغة المهرية إحدى اللغات العربية الجنوبية التي ظلت عصية على الاندثار مع تعاقب القرون، بالرغم من أنها لم تدون ولم تنل حَقَّها من الاحتفاء والرعاية، بسبب ظروف البيئة وانعكاساتها على اللغة.

ولعلَّ إصرار اللُّغة المهرية على الحياة كان دافعاً مهماً للباحثة لدراسة ظاهرة الاشتقاق في هذه اللُّغة؛ لكون الاشتقاق أهم وسيلة من الوسائل التي تعتمد عليها اللغات لمواجهة احتمالات الاندثار.

ومع أن الإعاقات أطلت برأسها كثيراً - مرة لقلّة الدراسات التي تناولت هذه اللغة، وإن وجدت بعضها باللغة الإنجليزية فهي غير مترجمة إلى العربية، وتارة أخرى لصعوبة تدوين كلمات هذه اللغة؛ باعتبارها لغة شفاهية، إضافة إلى تفرّدها في بعض الأصوات عن العربية - إلا أن الباحثة استقصت جُلَّ ما له علاقة بموضوع الدراسة وبيئة اللغة المدروسة، سعياً إلى إعطاء صورة واضحة لظاهرة الاشتقاق في هذه اللغة من جهة، ومحاولة للحفاظ عليها من جهة أخرى.

ولذا كانت النتائج التي انتهى إليها البحث كثيرة ومهمة، وهي في مجملها موجودة في صفحات هذا البحث؛ إذ لا يكاد يخلو منها أي مبحث، وأبرزها فيما يأتي:

- أوضحت الدِّراسة أن المهرية لغة لا تقلُّ شأنًا عن بقية أخواتها الساميات، فلها تراكيبها وأساليبها وقواعدها.

- كشفت الدراسة عن التقارب التركيبي البنيوي للكلمة حيث إن الجذر الأصلي للكلمة هو الفعل الثلاثي.
- تخالف المهرية، العربية في المشنى حيث لا يوجد - بحسب علم الباحثة - لفظ مشنى بزيادة ألف ونون أو ياء ونون على المفرد كما هو الحال في العربية، وإن وُجد فيإضافة العدد الدال على المشنى (ثُرَّة - ثُرَيْت) إلى اللفظ المراد تثنيته.
- توافق المهرية، العربية في وجود الفعل المبني للمجهول، ومخالفتها في تغيير حركات البناء.
- تشتمل اللغة المهرية على كل الأصوات الموجودة في العربية، إضافة إلى انفرادها بعدد من الأصوات.
- المقطع في اللغة المهرية له أنواع المقاطع التي توجد في العربية، إضافة إلى أنه ينتهي بصامتين (مُون) وهو ما يسمى المقطع متوسط مفتوح، بعكس العربية التي لا يجتمع فيها ساكنان إلا عند الوقف.
- يتفق الفعل في اللغة المهرية من حيث المفهوم مع الفعل في اللغة العربية، ويتصف بعلامات تميز ماضيه عن مضارعه.
- تشترك اللغة المهرية مع اللغة العربية في أقسام الفعل من حيث: الصحيح والمعتل، اللازم والمتعدي، المبني للمعلوم والمجهول، والمجرد والمزيد.
- تعتمد هذه اللغة على الاشتقاق، لتنمية ثروتها اللفظية، شأنها شأن اللغات السامية الأخرى، وتقوم آلية الاشتقاق فيها على تلك الآليات التي يقوم عليها الاشتقاق في العربية من تغيير حركات الجذر الأصلي

وتبديلها، ومن الممكن كذلك اشتقاق كلمات جديدة في المهريّة ذات صيغ ومعانٍ جديدة بزيادة زوائد تتألف من حرف أو أكثر.

- المشتقات الأسمية المعروفة بالمشتقات الصرفية، قد جرى اشتقاقها من الأفعال.

- اشتقاق المهريّة للأسماء والأفعال من الحروف كان نادراً جداً في المهريّة، كما هو الحال في العربية.

- استعملت المهريّة القلب اللغوي أو ما يطلق عليه الاشتقاق الكبير لتنمية ثروتها اللفظية، نحو: (شَقَّ و لَقَّ)، بمعنى: فتحة في الصخر أو الكهف.

- وُجِدَت ظاهرة الإبدال اللغوي أو ما يعرف بالاشتقاق الأكبر في المهريّة كما هو الشأن في العربية، ومن ذلك: (حَجَّبُ، حَجُزُ)، وكلها تفيد معنى الحجز والمنع، و(نَهَدُ و نَهَرُ: فتحة الهاء مماله إلى كسرة)، وتفيد مجتمعة معنى رفع الصوت والزجر.

- اللغة المهريّة تستعمل النحت - أيضاً - لتوليد بعض المصطلحات، ولكنه استعمال محدود، نحو: (بَسَمَلْتُ) وتقابلها البسملة في العربية، اشْهَدُ (حرفالشين هنا جانبي النطق) ويقابلها التشهد في العربية، و(اهلَلْكَ)، يقابلها في العربية التهليل، وغيرها. وثمة نتائج أخرى مبثوثة في صفحات الدراسة، يمكن الرجوع إليها. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل،،

ثانياً: التوصيات والمقترحات:

على ضوء النتائج السابقة، فإن الباحثة توصي بمواصلة الدراسة في اللغة المهرية بوصفها إحدى اللغات العربية الجنوبية وبوصفها إحدى اللغات السامية التي مازالت صامدة أمام تقلبات الحياة والزمن، ومحاولة الحفاظ عليها من الانقراض والاندثار، كما توصي الباحثة أن تنال هذه اللغة عناية الباحثين والدارسين من الأكاديميين وغيرهم.

وعليه، فإنها تقترح:

- إجراء دراسة في الفونيمات الصوتية (العلوم اللغوية) للغة المهرية.
- إجراء دراسة في الشعر المهري الذي قيل باللغة المهرية.
- تأليف القواميس في مفردات اللغة المهرية.
- دراسة اللغة المهرية دراسة مقارنة في كل الأبواب النحوية والصرفية والبلاغية والأدبية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب.

- القرآن الكريم.

- إبراهيم، رجب عبد الجواد، (٢٠٠٢): أسس علم الصرف تصريف الأسماء والأفعال، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، ط ١.

- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م): أسد الغابة في معرفة الصحابة، المحقق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط ١.

- الأخفش، أبو الحسن المجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط، (١٤١١هـ - ١٩٩١م): معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١.

- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م): تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١.

- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م): شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١.

- الاسترأبادي، رضي الدين محمد بن الحسن، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م): شرح شافية بن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزقراف، محمد محي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١.

- الاستربادي، ركن الدين، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني، (١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م): شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، بيروت، ط ١.
- الأسمر، راجي، (١٩٩٣): المعجم المفصل في علم الصرف، مراجعة: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١.
- أمين، عبدالله (١٩٥٦): الاشتقاق، لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة الطبعة الأولى.
- الأنباري، كمال الدين أبي البركات، عبدالرحمن بن محمد، (١٩٦٥): الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث الإسلامي، مصر.
- الأنباري، كمال الدين أبي البركات، عبدالرحمن بن محمد، (١٩٩٩): أسرار العربية، دار الأرقم، بيروت، ط ١.
- الأنطاكي، محمد (١٩٧٢): المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، مكتبة دار الشرق، بيروت، ط ١.
- أنيس، إبراهيم، (١٩٧٢): أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، د. ط.
- بروكلمان، كارل، (١٩٩٧ م): فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، دار المعارف، القاهرة.
- بشر، كمال، (١٩٩٨): دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- البعيمي، إبراهيم بن سليمان، (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م): المنصوب على نزع الخافض في القرآن، منشورات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، العدد ١١٦، السنة ٣٤.

- البغدادي، عبدالقادر بن عمر، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م): خزانة الأدب ولب باب لسان العرب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤،
- البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، (١٤٢٠هـ): عالم التنزيل في تفسير القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١.
- البكري، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد، (١٤٠٣هـ): معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، عالم الكتب، بيروت، ط ٣.
- بلحاف، عامر فائل محمد، (١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م): اللغة المهربية المعاصرة بين عربيتين، مركز حمد الجاسر الثقافي، السعودية، الطبعة الأولى.
- بلحاف، عامر فائل محمد، (٢٠١٨م): مهرة في مصادر اللغة والأدب، دار الكتب بصنعاء، ط ١.
- بناجي، ملامح، (٢٠١٩): محاضرات في فقه اللغة، السنة الأولى، قسم اللغة العربية، جامعة جيلالي لباس، سيدي بلعباس، الجزائر، المحاضرة (١).
- التونجي، محمد، وراجي الأسمر (٢٠٠١): المعجم المفصل في علوم اللغة واللسانيات، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، محمد علي بيضون، بيروت، ط ١.
- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد، (١٩٣٦): فقه اللغة وسر العربية، مراجعة: مصطفى محمد. مطبعة الخانجي، القاهرة.
- الجرجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٤م): شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف بن

- جزء الحارثي، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١.
- الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني (١٩٨٨):
التعريفات تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات علي بيضون
لنشر الكتب، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- الجرجاني، عبد القاهر، (١٩٨٢): المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق:
كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، العراق،
- جمال الدين، مصطفى، (١٩٨٠): البحث النحوي عند الأصوليين، دار
الرشيد، بغداد، ط ١.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٥٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد
هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية للطباعة
والنشر، بيروت - لبنان.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (١٩٥٤): المنصف، دار إحياء التراث،
بيروت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (١٩٩٠): اللمع في العربية، تحقيق: فائز
فارس، جامعة اليرموك، ودار الأمل، إربد، الأردن، ط ٢.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، (د. ت): تاج اللغة وصحاح
العربية: دار العلم للملايين، بيروت، ط ١.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني، (٥١٤٢٥-
٢٠٠٥): الإيضاح في شرح المفصل، تعليق: إبراهيم محمد عبدالله، دار
سعد الدين، دمشق، ط ١.

- ابن الحاجب، أبو عمر عثمان بن أبي بكر، بن يونس الدوني، (د. ت):
الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، (١٤١٥هـ):
الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي
محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط ١.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، (د. ت): تبصير
المنتبه بتحرير المشتبه، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي
محمد الجاوي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.
- الحداد، محمد سالم، قصائد وزوامل ومساجلات وأمثال مهريّة، دار
الكتب بصنعاء، ط ١، ٢٠١٣م.
- الحديثي، خديجة، (١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م): أبنية الصرف في كتاب سيويه،
مكتبة النهضة، بغداد، ط ١.
- الحريري، أبو محمد القاسم بن علي البصري (١٩٩١): شرح ملحّة
الإعراب، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، الأردن،
ط ١.
- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، (١٩٨٣):
جمهرة أنساب العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١.
- حسن، عباس، (١٩٩٦): النحو الوافي، دار المعارف، بمصر، ط ١٥.
- الحطيئة، ديوان الحطيئة، تحقيق: نعمان أمين طه، مكتبة الخانجي،
القاهرة.

- الحمدان، خديجة، (٢٠٠١): المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب، دار أسامة، الأردن ط ١.
- الحملاوي، السيد أحمد (١٩٩١): شذا العرف في فن الصرف، دار الفكر، بيروت، ط ٦.
- الحموز، عبدالفتاح، (١٩٨٧): ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل، دار عمار، عمان، الأردن، ط ١.
- الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي، (١٩٩٥): معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط ٢.
- أبو حيان، الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي، (١٩٨٨): ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، القاهرة.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي، (٥١٤٢٠هـ): البحر المحيط في التفسير، صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط ١.
- ابن خالويه، الحسن بن أحمد، (١٩٤١): إعراب ثلاثين سورة من القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (٥١٤٠١هـ): الحجة في القراءات، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط ٤.
- الخضري، (١٩٧٨) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.
- الخطيب، عبداللطيف محمد، (د.ت): مختصر الخطيب، في النحو والصرف، مكتبة دار العروبة، بيروت، ط ١.

- ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم، (١٩٧١): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١.

- خليل، حلمي، (١٩٨٠): الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ط ١.

- درويش، عبدالله، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م): دراسات في علم الصرف، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، العزيزية، ط ٣.

- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (د. ت.): الاشتقاق، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر.

- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (١٩٨٧): جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١.

- الرائي، حمد بن مُحَمَّد، (١٤١٧هـ - ١٤١٨هـ) فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ١.

- الراجحي شرف الدين علي، (١٩٩٦): البسيط في علم الصرف، تحقيق: عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، بيروت.

- الراجحي، عبده، (١٩٧٣): التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت، ط ١.

- الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط ٥.

- راشد، سيد فرج، (١٩٩٣): اللغة العبرية قواعد ونصوص، دار المريخ، الرياض، ط ١.
- الزّجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق، (١٩٨٢): الإيضاح في علل النحو: تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، (د. ت): المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.
- السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، (١٩٨٣)، ط ٣، لبنان، بيروت، دار العالم للملايين.
- السامرائي، فاضل، (١٤٣٤هـ - ٢٠١٣): الصرف العربي أحكام ومعان، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط ١.
- السامرائي، فاضل صالح، (١٩٨١): معاني الأبنية في العربية، منشورات جامعة بغداد، ط ١.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (١٩٨٨): الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الموجز في النحو، تحقيق: مصطفى الشويحي والدامرجي.
- السراج محمد علي؛ اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب، النحو والصرف، البلاغة والعروض، اللغة والمثل، تحقيق: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر، دمشق، ط ١.

- ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م):
الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية،
بيروت، ط ١.

- سعد الملك، علي بن هبة الدين جعفر، الإكمال في رفع الالتياب عن
المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، دار الكتب العلمية
- بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- السقاف، عبدالرحمن ابن عبيد الله، إدام القوت في ذكر بلدان حصر موت،
دار تريم للنشر، ٢٠٠٤م.

- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن اسحق، (د. ت.): إصلاح المنطق،
تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام هارون، دار المعارف،
القاهرة، ط ٤.

- سليم، جابر علي السيد، (٢٠٠٦): من قضايا فقه اللغة، دار الفكر:
بيروت - لبنان، ط ٢.

- سيويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، (١٩٨٨): الكتاب، تحقيق: عبدالسلام
محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣.

- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م): المخصص،
تحقيق: خليل إبراهيم جمال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١.

- السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (١٤١١هـ - ١٩٩٠م):
الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١.

- السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م):
المزهر في علوم اللغة، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية -
بيروت.

- الشمسان، إبراهيم، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م): الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه، منشورات جامعة الكويت، ط ١.
- الصالح، صبحي (١٩٦٨): دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٣.
- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م): حاشية الصبان، على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١.
- الصحاري، أبو المنذر سلمة بن مسلم بن إبراهيم، الأنساب، [ترقيم المكتبة الشاملة].
- صلاح، شعبان، (٢٠٠٥): تصريف الأسماء في اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، مصر، ط ١.
- الضامن، حاتم، (د.ت): فقه اللغة، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة بغداد.
- ضيف، شوقي، (١٩٨٥): المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط ٧.
- الطبري، محمد بن جرير، (١٣٨٧هـ): - تأريخ الطبري، المسمى تاريخ الرسل والملوك، دار التراث - بيروت، ط ٢.
- الطبري، محمد بن جرير، (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) جامع البيان في تأويل القرآن، أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١.
- الطريفي، يوسف عطا، (٢٠١٠): الوافي في قواعد الصرف العربي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط ١.
- عبد التواب، رمضان (١٩٩٧): التطور اللغوي مظهرة وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط ٣.

- عبد التواب، رمضان، (١٩٨٧): فصول في فقه اللغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣.
- عبد الرحمن، أحمد، (١٩٨٣): عوامل التطور اللغوي، دار الأندلس، بيروت، ط ١.
- عبدالستار، عبداللطيف أحمد سعيد، (١٩٩٩): أساسيات علم الصرف، المكتب الجامعي، الاسكندرية، ط ٢.
- عبد الغني، أيمن أمين، (٢٠١٠): الصرف الكافي، مراجعة: عبده الراجحي وآخرون، دار التوقيفية للتراث، القاهرة، ط ١.
- العبيدي، رشيد عبد الرحمن، (د. ت): أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد كلية التربية، جامعة بغداد.
- ابن عساكر أبو القاسم علي بن الحسن، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- العسكري، أبو هلال، الحسن بن سهل، (د. ت): جمهرة الأمثال، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت.
- العسكري، أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل، (د. ت): الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة القاهرة.
- ابن عصفور، الإشبيلي، أبو الحسن، (١٩٨٨): شرح جمل الزجاجي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- العكبري، أبو البقاء، (د. ت): اللباب في علل البناء والاعراب، تحقيق: عبدالاله نبهان، دار الفكر، دمشق.
- العلوي، يحيى بن حمزة بن علي ابراهيم اليمني (د. ت): الطراز المضمن لأسرار البلاغة وعلوم خصائص الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت.
- عمر، أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- عودة، أبو عودة، (١٩٩٦): شواهد الإعجاز القرآني، دراسة لغوية دلالية، عمّان (دار عمّان للنشر)، ط ١.
- الغلاييني، مصطفى محمد، (١٩٩٣): جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط ٨.
- الغيلي، عبدالمجيد بن محمد بن علي، (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م): المعاني الصرفية ومبانيها، منشور على موقع المؤلف: رحي الحرف.
- ابن فارس، أبو الحسن، أحمد، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م): مقاييس اللغة، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، ط ١.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، (١٩٩٨):
الصاحبي في فقه اللغة العربية، مسائل وسنن العرب في كلاهما، تحقيق:
أحمد حسن بسبع، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية،
بيروت - لبنان.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (١٤٠١هـ - ١٩٨١): التكملة، وهي
الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، عمادة
شؤون المكتبات، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١.

- الفارسي، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م): المفتاح في الصرف، حققه: علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب - جامعة اليرموك - إربد، عمان، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الفراء، يحيى بن زياد، (١٩٨٣): معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط ٣.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (٢٠٠٣): العين، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الفضلي عبد الهادي؛ (د. ت): مختصر الصرف، دار القلم، بيروت، لبنان، د. ط.
- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، (د. ت): المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت.
- قباوة، فخر الدين، (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م): تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، القاهرة، ط ٢.
- ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم (١٩٨٢): أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- قدور، أحمد محمد، (٢٠٠٣): مدخل إلى فقه اللغة العربية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر دمشق، ط ٢.
- القزويني، زكريا بن محمد بن محمود، آثار البلاد، وأخبار العباد، دار صادر - بيروت، د. ت.
- قطاني، حسين حسن سليمان، والكسواني مصطفى خليل، (٢٠١١): في علم الصرف، دار الجرير، عمان، الأردن، ط ١.

- القيرواني، إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، أبو إسحاق الحُصْرِي، (د. ت): زهر الآداب، وثمر الألباب، دار الجيل، بيروت.
- كحيل، أحمد حسن، (١٩٧٨): التبيان في تصريف الأسماء، مطبعة السعادة، القاهرة، ط ٦.
- اللامي، عبد الرحمن بن حمد بن زيد المغيري، (د. ت): المتخب في ذكر نسب قبائل العرب، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي، (١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م): تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بيروت.
- ابن مالك، جمال الدين، محمد بن عبد الله الطائي، (د. ت)، ألفية ابن مالك، دار التعاون، بيروت.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي، (١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م): إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي، (١٩٨٢): شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هويدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ط ١.
- المبارك، عبد الحسين، (١٩٨٦): فقه اللغة، المطبعة جامعة البصرة في المكتبة الوطنية، بغداد.

- المبرد، محمد بن يزيد، (د. ت): المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- محيسن، محمد سالم، (١٩٨٧): تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١.
- المرتضى الزبيدي، محمد بن عبد الرزاق، (د. ت): تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- مريخ، عادل محاد مسعود، (٢٠٠٧م): العربية عبر الزمن، ط ١، مطابع الشركة المتحدة.
- مريخ، عادل محاد مسعود، (٢٠٠٠م)، العربية القديمة ولهجاتها: دراسة مقارنة بين ألفاظ المعجم السبئي وألفاظ لهجات عربية قديمة (الجبالية والمهريّة)، الإمارات، أبوظبي، المجمع الثقافي.
- المسدي، عبد السلام، (١٩٨٤): قاموس اللسانيات، الدار العربية لكتاب، تونس، ليبيا، ط ١.
- المسهلي، محمد بن مسلم بن طفل، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م): مفردات من اللهجة الشحرية، مكتبة محمد أحمد البوسعيدي، سلطنة عمان، ط ١.
- المقرزي، حمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني، (١٤١٨هـ): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١.
- المهري، سالم ياسر، (د. ت): معجم اللغة المهريّة، هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، أبوظبي، ج ١، ط ١.

- الميداني، أحمد بن محمد، (١٩٩٣): نزهة الطرف في علم الصرف، مطبعة التقدم، ط ١.
- النادري، محمد أسعد (٢٠٠٨): فقه اللغة (مناهل ومسائل)، المكتبة العصرية، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، صيدا- بيروت.
- النادري، محمد أسعد، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م): نحو اللغة العربية، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، ط ٢.
- ابن الناظم، أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين، (١٣٤٢هـ): شرح ألفية ابن مالك، المطبعة العلوية - النجف.
- النجار، أسعد محمد علي، (٢٠٠٤): مباحث في فقه اللغة العربية، مكتبة الإمام الصادق، الحلة، ط ١، العراق.
- النويري، أحمد بن عبد الوهاب، (١٤٢٣هـ): نهاية الإرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط ١.
- الميداني، أحمد بن محمد بن إبراهيم، (د. ت): مجمع الأمثال، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت.
- الهاشمي، السيد أحمد، (د. ت): قواعد اللغة العربية، مكتبة دار الباز، القاهرة.
- ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، أبو محمد عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تحقيق: وسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان.

- ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، أبو محمد عبد الله بن يوسف، (د.ت):
شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر،
الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا.
- ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، أبو محمد عبد الله بن يوسف،
(١٩٧٧): شرح اللّمحة في علم اللّغة العربيّة، تحقيق: هادي نهر، بغداد،
مطبعة الجامعة المستنصرية.
- ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، أبو محمد، عبد الله بن يوسف،
(١٩٨٧): شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين
عبد الحميد، القاهرة، ط ١١.
- هلال، عبدالغفار حامد، (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م): اللهجات العربية، نشأة
وتطورا، مكتبة وهيبة، القاهرة، ط ٢،
- الهمداني، محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب، صفة جزيرة العرب، مطبعة
بريل، ليدن، ١٨٨٤م.
- الهنادوة، عبدالله علي، (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م): الخلاصة في النحو
والصرف، جامعة الحديدية، الطبعة الأولى.
- وافي، علي عبدالواحد، (١٩٧٣): فقه اللغة، دار نهضة مصر، القاهرة، ط ٧.
- ولفتسون، إسرائيل، (١٩٢٩): تاريخ اللغات السامية، مطبعة الاعتماد،
مصر، ط ١.
- ابن الوراق، محمد بن عبد الله، (٢٠٠٢): علل النحو، تحقيق: محمود
جاسم الدرويش، منشورات بيت الحكمة، بغداد، ط ١.
- يعقوب، إميل بديع، (١٩٨٢): فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم
للملايين، بيروت، لبنان، ط ١.

- يعقوب، إميل ميل بديع، (١٩٩٦): معجم الأوزان الصرفية، عالم الكتب، بيروت ط ٢.

- اليعقوب، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب، (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧): المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، مؤسّسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط ٣.

- ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي، (١٩٧٣): شرح الملوكي في التصريف، تحقيق، فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط ١.

- ابن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين يعيش بن علي، (د. ت.): شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

ثانياً: الرسائل العلمية:

١- جبر، حنان جميل عطا، (٢٠٠٣): المصدر بين التنظير والاستعمال، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

٢- أبو خضير: ناصر الدين، (٢٠١٤): المشتقات في سورة البقرة دراسة صرفية نحوية دلالية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة القدس، قسم اللغة العربية وآدابها، فلسطين.

٣- الرميلي، أحمد عيسى أحمد، (٢٠١٨): الجملة بين العربية والسقطرية دراسة نحوية، جامعة حزموت، قسم اللغة العربية، رسالة ماجستير.

٤- الشحري: سالم سهيل بن علي، (٢٠٠٧): اللغة الشعرية وعلاقتها بالعربية الفصحى دراسة مقارنة، رسالة ماجستير. جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، الأردن.

٥- الصياد، سيناء محمد صالح، (٢٠٠٦): المشتقات في ديوان امرئ القيس دراسة صرفية دلالية، رسالة ماجستير، كلية التربية، قسم اللغة العربية، جامعة عدن.

٦- طجين، صبيحة، (٢٠١٦): أسلوب التعجب في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية، السور المكية أنموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر.

٧- العولقي، ناصر، (٢٠٠٨): تنوع صيغ الجمع في القرآن الكريم دراسة صرفية دلالية، رسالة ماجستير، جامعة ذمار، اليمن.

٨- المغربي، عائشة صالح خليفة، (٢٠١٧): التصغير في اللغة العربية بين السماع والقياس، دراسة وصفية تحليلية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية اللغات، جامعة المدينة العالمية.

ثالثاً: البحوث العلمية:

- زكي، محمد أحمد، (٢٠١٣): الاشتقاق في العربية بين القدامى والمحدثين دراسة موجزة، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد ١٠، كانون الثاني.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

- التعريف بنسب المهرة وتاريخها، الرابط: <https://shabab-ibb.yoo7.com/t5064-topic>

- المصدر، الصناعي، <http://alfaseeh.net> تاريخ النشر ٢٠ / ١٢ / ٢٠١٣م.

- موسى، محمد السيد، الإعجاز البلاغي في استخدام الفعل المبني للمجهول في القرآن الكريم، كلية الآداب - جامعة المنصورة / موسوعة الاعجاز العلمي في القرآن والسنة بحث منشور على الموقع:

quran-m.com/quran/article/2252/2

الملاحق

بيان (الابجدية المهرية)

بناءً على مخرجات الورشة "إنشاء وقرار النظام الكتابي للغة المهرية" المنعقدة بتاريخ ١٩-٢٠ يونيو ٢٠١٩ في مدينة الغيضة، وعلى توصيات اللجنة المكلفة بوضع أبجدية للغة المهرية في اجتماعها الذي انعقد يوم الخميس الموافق ١٨ / يوليو ٢٠١٩م، وعلى التوصية الخاصة بالنزول إلى مديريات المهرة ومناطقها، لتوثيق المادة العلمية، واستقراء الأصوات التي تتميز بها اللغة المهرية:

قرّر الآتي:

المادة (١): الابجدية العربية هي الأنسب استخداماً مرحلياً لتوثيق اللغة المهرية، وكتابتها، وتدوينها.

المادة (٢): تسمى هذه الأبجدية بالأبجدية المهرية"، نظراً لاختلافها وتميزها عن باقي الأبجديات الأخرى بأصوات أصلية وقديمة لا تكاد توجد إلا في اللغة المهرية ونظيراتها.

المادة (٣): عدد الصوامت في اللغة المهرية هي ٢٧ صامت أو حرف كتابي، إضافة إلى المهرية الخاصة وعددها ٦ أحرف صامته، ولذا فأجمالي الأصوات المهرية الصامته هي ٣٣ صوت أو حرف، وفقاً للنطق المستخدم في جميع لهجات المهرة.

مادة (٤): يتم تمييز الاصوات المهرية الستة الزائدة بالرسم الآتي:

الأمثلة	سماتها الصوتية	رسمها العالمي وفق نظام (IPA)	الصوامت المهرية الزائدة	الرقم
پپ ، پپ ، پپ	حنكي، جانبي، مهموس	h أو s	پپ	١
پپخوف، مپپابيت، كپپپ	حنكي، جانبي، مفخم	h أو ʒ	ض	٢
ض ، ض ، ض	لثوي، احتكاكي، مفخم	s أو ʒ	ص	٣
ضاد، مضبوت ، فض	طبقي حنكي، انفجاري، مفخم	k أو k'	ق	٤
ص ، ص ، ص	طبقي حنكي، انفجاري، مجهور	G	چ	٥
صوم، منصاوهن، يص	حنكي، احتكاكي، مفخم	ʃ أو ʒ	ج	٦

مادة (٥) تفسيرية: تم الإبقاء على صوتي الصاد والضاد العربيين، كما في "صالح" و "وضاح"، وذلك مراعاةً لوجود بعض الأسماء الوافدة على المهرية، والمصطلحات الحضارة المستخدمة، مع تأكيدنا التام أن هذين الصوتين هما عبارة عن نماذج متطورة لصوتي الصاد (ص) والضاد (ض) المهرين.

مادة (٦) تفسيرية: نوّكد أنه لا يوجد صوت القاف العربي الفصيح في اللغة المهرية، ولذا كان لزاماً لنا ان نستبدل هذا الصوت بصوت القاف المهري المفخّم (ق)، بينما يتم استخدام صوت القاف العامي، والإشارة له برمز خاص هو الـ (ج)، وذلك لأنه صوت محوّر عن الجيم المطبق (ج)، الذي ينطق في بعض اللهجات جيمًا كما في "جبل: جبل"، والبعض الأخرى جيمًا عاميًا كما في "جبل: جبل".

مادة (٧) تفسيرية: صوت الشين المهرية الجانبية تم الإشارة لها بالرمز (پن) كما في كلمة "پسخوف: حليب"، بينما صوت الجيم المهرية المشبّعة تم الإشارة لها بالرمز (ج) كما في كلمة جِفي: الرسق".

مادة (٨): يتم الاستعانة بالخبير الحاسوبي والمتخصص في تصميم الانظمة الكتابية لبرمجة الابدجديّة المهرية كي يسهل استخدامها الكترونياً.

مادة (٩): يتم حصر جميع الصوائت في اللغة المهرية ووضع آلية لها، وترميزها أو وضع لها حركات معينة، لتمييزها وتسهيل كتابتها.

مادة (١٠): يستخدم الرموز الثلاثة الآتية للتعبير عن الإمالة والإشباع الألف المرجعة في اللغة المهرية:

الأمثلة	الغرض	الرمز	الرقم
(سے لم (سالم) ، هے دي (هادي)	إمالة الألف إلى ياء	ے	١
موسے (مطر) ، خبے (نجم من نجوم الخريف)، فپسے (غداء)	الألف المهرية المرجعة	ے	٢
ثؤبت (ثابت) زؤيد (زائد) فؤسل (كسلان، أو جبان)	إمالة الألف إلى واو، أو الاشباع	ؤ	٣

مادة (١١): يعد مركز اللغة المهرية للدراسات والبحوث بمحافظة المهرة المؤسسة الوحيدة المعنية بتطوير الأبجدية المهرية ونظامها الكتابي، حيث يحق له التواصل مع الجهات المتخصصة لتطويرها وإخراجها بالشكل المرغوب.

مادة (١٢): يعمل بهذه الابجدية وبنسخها المتقدمة في جميع المؤسسات التعليمية في المحافظة وخارجها، والتوعية بأهميتها في البيوت والأماكن العامة، للتعريف بها، وتبيان فائدتها من أجل الحفاظ على اللغة المهرية، وتدوينها كتابياً.

صادر عن مركز اللغة المهرية للدراسات والبحوث واللجنة المكلفة بوضع النظام الكتابي للغة المهرية، والمكونة من الأسماء التالية:

- ١- الشيخ صالح محمد عليان وكيل المحافظة رئيساً.
- ٢- الأستاذ الدكتور عامر فائل محمد بلحاف رئيس المركز نائباً.
- ٣- الدكتور سعيد سعد نجادان القميري المدير التنفيذي للمركز محرراً.
- ٤- الدكتور أنور محمد علي كلشات الأمين العام للمركز عضواً.
- ٥- الدكتور عادل كرامة معيلي رئيس قسم الدراسات بالمركز عضواً.
- ٦- الدكتور محمد أحمد المجيب رئيس قسم التخطيط والتوثيق عضواً.
- ٧- الأستاذ سعد مسلم بن غفيلة كلشات رئيس قسم التوثيق اللغوي بالمركز عضواً.
- ٨- الدكتور فائز جمعان خميس بن مركب عميد كلية العلوم التطبيقية - المهرة عضواً.
- ٩- الأستاذ سهيل سرور ثوعار معلم لغة عربية (سلطنة عمان) عضواً.

- ١٠- رجل الأعمال سالم مسلم ثوعار عضو مؤسس (سلطنة عمان) للمركز
عضوا.
- ١١- الأستاذ سالم ناصر كدة مدرس لغة عربية (المملكة العربية السعودية)
عضوا.
- ١٢- الأستاذ سمير مبخوت هراش مدير مكتب التربية بالمحافظة عضوا.
- ١٣- الأستاذ سالم عبدالله باكرت مدير الهيئة العامة للمتاحف والاثار
عضوا.
- ١٤- الدكتور محمد علي شليان بلحاف مدير التعليم الفني والمهني عضوا.
- ١٥- الدكتور مسعد عامر سيدون باحث لغوي بالمركز عضوا.
- ١٦- الأستاذ صالح بخيت الجدحي باحث لغوي بالمركز عضوا.
- ١٧- الأستاذة صفية الجدحي باحث لغوي بالمركز عضوا.
- ١٨- الأستاذة سلمى عفرار نائب صندوق التنمية البشرية عضوا.
- ١٩- الأستاذ احمد سالم المهري مدير عام مكتب الثقافة بالمحافظة عضوا.
- ٢٠- الأستاذ عبدالعزيز أحمد كريس باحث لغوي بالمركز عضوا.

المحتويات

٩.....	مقدمة:
٢١.....	تمهيد
٢١.....	نبذة عن المهرة لغةً وتاريخاً:
٢٢.....	نبذة عن المهرة في التاريخ:
٢٦.....	نبذة عن المهرة في التاريخ الإسلامي:
٢٧.....	نبذة عن المهريّة بين اللغة واللهجة:
٣٠.....	معايير عدّ المهريّة لغةً:
٣٢.....	العلاقة بين اللغة المهريّة والعربية الفصيحة:
٣٣.....	نبذة عن الأصوات المهريّة ورموزها وقوانينها الصرفية:
٦١.....	الفصل الأول: (الاشتقاق في العربية).
٦٤.....	المبحث الأول: مفهوم الاشتقاق لغةً واصطلاحاً.
٦٤.....	المطلب الأول: مفهوم الاشتقاق لغةً:
٦٥.....	المطلب الثاني: الاشتقاق اصطلاحاً:
٧٠.....	المبحث الثاني: أنواع الاشتقاق في العربية.
٧٠.....	المطلب الأول: الاشتقاق الصغير (الأصغر):
٧٤.....	المطلب الثاني: الاشتقاق الكبير:
٧٧.....	المطلب الثالث: الاشتقاق الأكبر أو الإبدال.
٨١.....	المطلب الرابع: الاشتقاق الكُبَّار (النحت).

٨٥	الفصل الثاني: (الاشتقاق في الأسماء بين العربية والمهرية)
٨٧	مدخل:
٨٧	الاشتقاق في المهرية:
٨٩	المبحث الأول: المصدر
٨٩	المطلب الأول: اسم المصدر
٩٩	المطلب الثاني: المصدر الميمي
١٠٨	المطلب الثالث: اسم المرة والهيئة
١١٧	المطلب الرابع: المصدر الصناعي:
١٢١	المبحث الثاني: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة ...
١٢١	المطلب الأول: اسم الفاعل
١٣٠	المطلب الثاني: اسم المفعول
١٣٩	المطلب الثالث: الصفة المشبهة
١٤٩	المطلب الرابع: صيغ المبالغة
١٥٦	المبحث الثالث: اسم التفضيل، والتعجب
١٥٦	المطلب الأول: اسم التفضيل
١٦٥	المطلب الثاني: التعجب
١٧٢	المبحث الرابع: أسماء الزمان والمكان، واسم الآلة
١٧٢	المطلب الأول: أسماء الزمان، والمكان
١٧٧	المطلب الثاني: اسم الآلة:
١٨٣	الفصل الثالث: (الاشتقاق في الأفعال بين العربية والمهرية)
١٨٥	مدخل:

١٨٨	المبحث الأول: المجرد والمزيد
١٨٨	المطلب الأول: المجرد والمزيد الثلاثي والرباعي
٢١٣	المطلب الثاني: المزيد الخماسي
٢١٥	المطلب الثالث: المزيد السداسي
٢١٧	المبحث الثاني: الصحيح والمعتل،
٢١٧	المطلب الأول: الصحيح:
٢٢١	المطلب الثاني: المعتل
٢٣٠	المبحث الثالث: الجامد والمشتق
٢٣٠	المطلب الأول: الجامد:
٢٣٢	المطلب الثاني: المشتق
٢٣٦	المبحث الرابع: المبني للمعلوم، والمبني للمجهول
٢٣٦	المطلب الأول: المبني للمعلوم
٢٣٦	المطلب الثاني: المبني للمجهول:
٢٤٥	المبحث الخامس: اللازم والمتعدي
٢٤٥	المطلب الأوّل: اللازم
٢٤٧	المطلب الثاني: المتعدي
٢٥٣	المبحث السادس: الفعل المؤكّد، والفعل غير المؤكّد
٢٥٣	المطلب الأول: الفعل المؤكّد
٢٥٤	المطلب الثاني: الفعل غير المؤكّد
٢٦٣	الفصل الرابع: (التصغير والنسب بين العربية والمهريّة)
٢٦٥	المبحث الأول: التصغير
٢٦٥	المطلب الأول: مفهوم التصغير:

المطلب الثاني: شروط التصغير.....	٢٦٩
المطلب الثالث: صور التصغير.....	٢٧٢
المبحث الثاني: النسب.....	٢٧٩
المطلب الأول: مفهوم النسب.....	٢٧٩
المطلب الثاني: صور النسب.....	٢٨١
الخاتمة.....	٢٩٠
قائمة المصادر والمراجع.....	٢٩٤
الملاحق.....	٣١٣
المحتويات.....	٣١٨

الاشتقاق بين العربية والمهريّة دراسة صرفية

هذا الكتاب في أصله رسالة علمية حصلت بها المؤلفة على درجة الماجستير في اللغة العربية، وهو دراسة علمية منهجية صرفية جادة لموضوع الاشتقاق في اللغة المهرية، مع مقارنتها باللغة العربية الفصيحة. وما من شك في أنه سيسد نقصا في المكتبة اللغوية المهرية التي هي ما زالت بحاجة ماسة إلى هذا النوع من الدراسات.